كارنيك وهان سركيسيان:
تركيا تسعى لضرب استقرار المنطقة بالتنسيق مع إسرائيل

في الذكرى 42:
مجزرة حماة... جريمة إبادة جماعية

مع العدد..
كردستان
الأحواز
بلوشستان

شؤون إيرانية

مفضلية

IRANIANAFFAIRS

العدد 30 - رجب 1445 هـ - يناير/كانون الثاني 2024 م

تعددت الوجوه... والإرهاب واحد

IranianAffairsMagazine - No.30 - Jan 2024

مصر 30 جنيه مصري- السعودية 20 ريالاً – الكويت 1,5 دينار – الإمارات 20 درهماً – مملكة البحرين 2 دينار – سلطنة عُمان 2 ريال – لبنان 5000 ليرة – الأردن 3 دينار – الجزائر 500 دينار – المغرب 50 درهمًا – تونس 10 دنانير – فلسطين 10 دولارات - USA $10 – United Kingdom £5 – EURO 10 – Austria,France,Germany and Italy.

www.alkhalej.net

شؤون إيرانية

مجلة أسبوعية تصدر شهريًا مؤقتًا عن:
مركز الخليج للدراسات الإيرانية
لندن – القاهرة

www.alkhalej.net

العدد 30
السنة الثالثة
رجب 1445 هـ
يناير/كانون الثاني 2024 م

رئيس المركز
شريف عبد الحميد
Sherif Abdelhamied
Center-in-Chief

مستشار التحرير
د. شادي العفيفي

مجلس التحرير
محمود رأفت
مروان محمود
أحمد النعماني
سحر عزوز

المراسلات:
البريد الإلكتروني (التحرير):
alkhalejnet@gmail.com

الاشتراكات:
السنة الواحدة (اثنا عشر عدداً) تشمل تكلفة البريد
داخل مصر: 1000 جنيه مصري –
اتحاد بريد عربي: 120 دولارًا أمريكيًا –
أوروبا وإفريقيا: 130 دولارًا أمريكيًا – أمريكا
وكندا: 170 دولارًا أمريكيًا –
باقي دول العالم: 200 دولار أمريكي.

الاشتراكات
باسم رئيس المركز: sherif5566@gmail.com
+201002686541
(المركز): +201015039040
(المجلة): +201145773008

الذكرى 42 لمجزرة حماة

من الأب للولد... ما أشبه الليلة بالبارحة

في فجر الثاني من فبراير/شباط 1982، استيقظ أهالي مدينة «حماة» السورية على أصوات قصف جيش نظام حافظ الأسد للمساجد والبيوت والأحياء الشعبية، ليدركوا بعدها أنّ مدينتهم التاريخية باتت محاصرة من قبل قوات «سرايا الدفاع»، بقيادة العقيد رفعت الأسد، شقيق الرئيس آنذاك.

وجاءت تلك المجزرة الدامية، التي تمر ذكراها الثانية والأربعين الشهر المقبل، في سياق صراع عنيف بين نظام الرئيس حينها حافظ الأسد والجماعات المعارضة التي كانت في تلك الفترة من أقوى وأنشط قوى المعارضة في البلاد.

واتهم النظام حينها تلك الجماعات بتسليح عدد من كوادرها وتنفيذ اغتيالات وأعمال عنف في سوريا من بينها قتل مجموعة من طلاب «مدرسة المدفعية» في يونيو/حزيران 1979 في مدينة حلب.

في ذلك اليوم المشؤوم، شُنّت حملة عسكرية شاملة بقيادة رفعت الأسد على مدينة حماة، بدأت بحصار للمدينة استمر 27 يومًا وسط تعتيم إعلامي شامل.

وخلال الحصار، قُصفت المدينة بالمدفعية والدبابات والطيران وارتُكبت فيها مجازر مروّعة. وقدرت المنظمات الحقوقية أعداد الضحايا بحوالي 40 ألفًا، ووصفتها بأنها «أبشع مجازر العصر الحديث».

والحقيقة، أن ما حدث في حماة كان عملية مدبرة، أثبتت المعلومات المدققة أن نظام الأسد كان صاحب المبادرة في افتعالها وتطوراتها تحقيقًا لأهداف سياسية وطائفية واضحة، واتبع في عملياته وأساليبه نهجًا لا إنسانيًا، وخرق كل العهود الدولية التي التزم بها، وانتهك أبسط حقوق الشعب، ابتداءً من حق الحياة وانتهاءً بحقوق المواطنة، ولم يكن يدفعه تجاه مدينة حماة وأهلها إلا الحقد المبالغ فيه كونها معارضة لنظامه.

والناظر إلى أحوال سوريا خلال الـ 13 عامًا الأخيرة، منذ اندلاع الثورة ضد نظام الولد بشار الأسد، وما تبع ذلك من مذابح دموية مُوثقة بالصوت والصورة على شبكة الإنترنت، ارتكبها جيش النظام السوري، أو «الحرس الثوري» الإيراني، أو الميليشيات الشيعية الموالية لإيران، لا يسعه إلا ترديد القول العربي المأثور: ما أشبه الليلة بالبارحة!

شؤون إيرانية

إيران ستحارب إسرائيل حتى آخر جندي عربي!

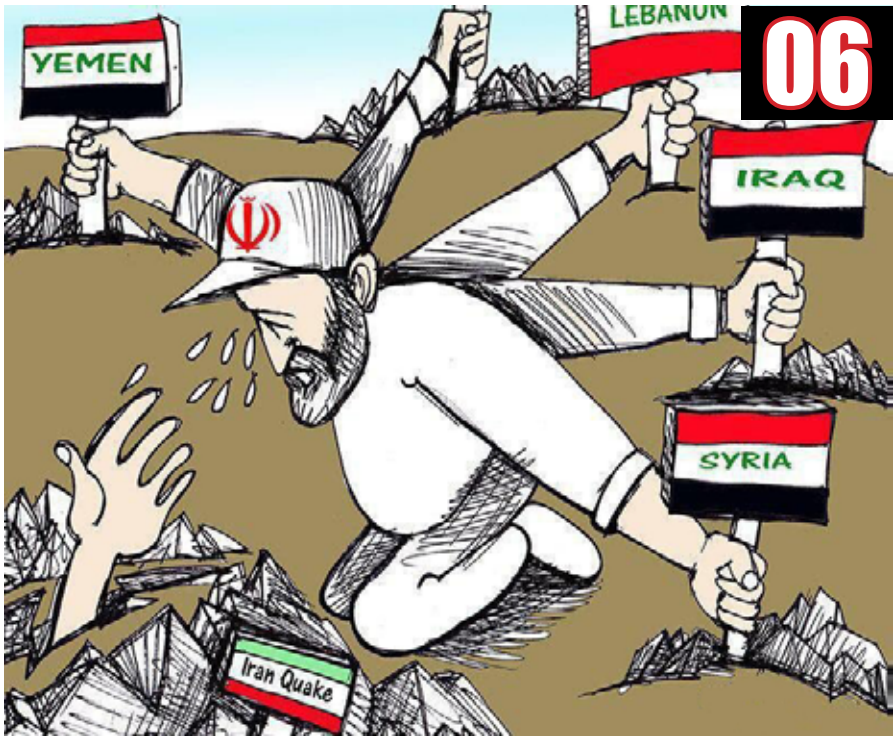

المحتويات

10

«محرقة غزة»... جريمة كبرى ضد الإنسانية

20

سوريا... 13 عامًا من الجرائم بلا عقاب

46

تركيا وإسرائيل... دولتان تمارسان الإبادة الجماعية

64

كارنيك وهان سركيسيان: تركيا تسعى لضرب استقرار المنطقة بالتنسيق مع إسرائيل

10 «محرقة غزة»... جريمة كبرى ضد الإنسانية
سحر عزوز

18 ثلاث فرضيات خاطئة عن الإبادة الجماعية

20 سوريا... 13 عامًا من الجرائم بلا عقاب
إسراء حبيب

28 مجزرة حماة... جريمة إبادة جماعية
يوسف شرف الدين

38 جرائم «حزب الله» لا تسقط بالتقادم
مروان محمود

46 تركيا وإسرائيل... دولتان تمارسان الإبادة الجماعية
أحمد شيخو

48 جرائم إيران في سوريا... المقتلة الطائفية
أحمد النعماني

57 جرائم تركيا ضد الكُرد... الانتقام الدامي
سحر عزوز

64 كارنيك وهان سركيسيان: تركيا تسعى لضرب استقرار المنطقة بالتنسيق مع إسرائيل
حوار – شريف عبد الحميد

75 جناية «الحوثيين» في حق الإنسان اليمني
أحمد النعماني

86 الميليشيات الشيعية في العراق... التاريخ الدامي
إسراء حبيب

كاريكاتير

نقلًا عن الشرق الأوسط

إيران ستحارب إسرائيل حتى آخر جندي عربي!

شريف عبد الحميد

■■ لا حديث في أوساط الرأي العام العربي والإسلامي، بل والدولي، حاليًا، سوى الحديث عن موقف إيران ووكلائها الإقليميين، وعلى رأسهم «حزب الله» اللبناني، من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، المستمر منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، حتى هذه اللحظة، والذي أسقط مئات الآلاف من الشهداء والجرحى، ليصبح سؤال الساعة المطروح بقوة: هل ستحارب إيران، (إسرائيل) حقًّا، وهل سيمحو «الحرس الثوري» الكيان الصهيوني من على وجه الأرض، خلال 3 أيام، كما هدد وتوعّد، مرارًا؟!

الإجابة على هذا السؤال، ستكشف لنا حجم الخداع الإيراني للعالم العربي والإسلامي، وكيف خدع الملالي الملايين من الناس الذين يظنون أن طهران تناصر القضية الفلسطينية حقًا، وكيف «يستثمر» نظام الملالي في هذه القضية عبر وكلائه، لتحقيق مكاسب سياسية، ومد نفوذ إيران الإقليمي، وتحسين صورتها لدى الرأي العام المتعاطف مع الفلسطينيين، وكورقة ضغط أمام القوى الغربية في الملف النووي.

ورغم أن نظام الملالي يهدد بمحو (إسرائيل) «الشيطان الأصغر» منذ ثورة عام 1979، حتى لحظة كتابة هذه السطور، فإن «فيلق القدس» التابع لـ «الحرس الثوري» لم يطلق طلقة واحدة لتحرير القدس، بل ارتكب مذابح دموية في حق مواطنين عرب ومسلمين، في أكثر من بلد عربي، منها سوريا ولبنان والعراق واليمن. وذلك لمجرد أنهم من أبناء الطائفة السُنية!

لن نحارب نيابةً عنكم

في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، أجرى رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية، زيارة معلنًا عنها إلى طهران، والتقى المرشد الإيراني علي خامنئي.

وظلت التفاصيل التي ناقشها «خامنئي وهنية» غامضة حتى كشفت وكالة «رويترز» النقاب عنها، مشيرة إلى أن المرشد أبلغ رئيس المكتب السياسي لـ «حماس» خلال الاجتماع أن «إيران لن تدخل الحرب نيابة عن الحركة، لأن الأخيرة لم تبلغهم بالهجوم المفاجئ الذي حدث في السابع من أكتوبر/تشرين الأول!

ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، بل حثّ الزعيم الإيراني «هنية» على إسكات الأصوات الراديكالية في الحركة الفلسطينية، التي تدعو علنًا إيران وحليفتها اللبنانية القوية جماعة «حزب الله» إلى الانضمام إلى المعركة ضد (إسرائيل)، بـ «كامل قوتهما»!

وقالت وكالة الأنباء الإيرانية «إيرنا»، في حينه، إن «هنية قدم لخامنئي تقريرًا حول آخر التطورات في غزة»، وأن الأخير «أعرب عن تقديره وصبره ومثابرة شعب غزة الصامد».

وفق الوكالة، أكد خامنئي، «على ضرورة التحرك الجاد من قبل الدول الإسلامية والمنظمات الدولية والدعم الشامل والعملي من الحكومات الإسلامية لشعب غزة»، دون أن يبدي مواقف أخرى تتعلق بدعم فعلي على الأرض!

ومنذ هجوم «طوفان الأقصى» البطولي، سارعت إيران إلى نفي علاقتها بما حدث، وسار على ذات الرواية زعيم «حزب الله» في لبنان، حسن نصر الله، مكررًا على نحو لافت في خطابين عدم علمه بالضربة، وأن طهران كذلك الأمر.

مخاوف إيران من «احتمالات «الانجرار إلى حرب» مع الولايات المتحدة و(إسرائيل)، دفعت مسؤولين في نظام الملالي للتصريح علنًا بأنهم لا يريدون الحرب، رغم التهديدات الكلامية العنترية التي سبق وأطلقها بعض هؤلاء المسؤولين أنفسهم سابقًا، في كل مناسبة ودون مناسبة، بـ «محو إسرائيل من الوجود»!

إنكار إيران وأدواتها الصلة والمعرفة بـ «عملية الأقصى» لم يصدر فور حدوث العملية؛ بل بعد أن أخذت تداعياتها تتوالى وتتصاعد على المستويين الإسرائيلي والدولي؛ حيث أطلقت العملية جنون القوة الإسرائيلي إلى مداه الأقصى، وهو أمر كان منتظرًا من حكومة متطرفة يقودها بنيامين نتنياهو، ويشارك فيها غلاة المتطرفين الإسرائيليين.

ويبدو أن إيران وأدواتها لم يدركوا في البداية حجم ردة الفعل الإسرائيلية- الأمريكية، فأصدروا موجة من المواقف المعتادة، بينها تحذير (إسرائيل) من فتح جبهات متعددة عليها،

■■

المرشد الإيراني علي خامنئي قال لـ إسماعيل هنية خلال اجتماع في طهران: لن نحارب بالنيابة عن «حماس»!

والتهديد بالتدخل في حال قامت (إسرائيل) بغزو القطاع، وبدأت مناوشات بين «حزب الله» و(إسرائيل) في جنوب لبنان، وتهديدات من ميليشيات عراقية ويمنية، بينما تحرك وزير خارجية إيران باتجاه بلدان رغب في كسب دعمها لموقف إيران؛ لكن دون أثر ملموس.

وكان من الواضح لإيران، أن ردة الفعل الإسرائيلية- الأمريكية لا تقبل «المناورة» على نحو ما تفعل طهران عادة في ألاعيبها السياسية، وأنه لا مجال أمامها لتحقيق أي «مكاسب» عبر تسويات وتنازلات وعمليات ابتزاز.

وأدركت طهران أن الأمر هذه المرة مختلف عما حصل من مواجهات عبر أدواتها مع الإسرائيليين والأمريكيين في لبنان، وفي سوريا والعراق وفلسطين؛ حيث كان الإيرانيون يحصلون على جوائز ترضية، أو شيء يستر تنازلهم المفضوح!

وسُئل وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، مؤخرًا، حول ما إذا كانت إيران ستدخل الحرب، فأجاب: «ما نقوله يصبُّ في مصلحة المنطقة وجميع اللاعبين، التركيز على الحل السياسي، ووقف المجازر بحق الفلسطينيين، لكن عندما تخرج المنطقة عن السيطرة، سيؤثر ذلك على الأمن الإقليمي والأمن الوطني لكل الكيانات السياسية في المنطقة، وكل كيان سيتخذ القرار الذي يتناسب مع مصلحته»!

ولك أن تلاحظ، هنا، كيف تحدث وزير الخارجية الإيراني عن كلام «يصبُّ في مصلحة المنطقة وجميع اللاعبين»، وكيف أن كل كيان سيتخذ القرار الذي يتناسب مع مصلحته".. فهل بعد هذا اعتراف؟!

أكذوبة «محور المقاومة»

في المقابل، وفي السابع من أكتوبر/تشرين الأول، يوم الهجوم، دعا قائد الجناح العسكري للحركة، محمد الضيف، حلفاء محور المقاومة إلى الانضمام إلى النضال، وقال: «هذا هو اليوم الذي تلتحم فيه مقاومتكم مع أهلكم في فلسطين».

وظهر الإحباط بوضوح في تصريحات علنية أدلى بها بعد ذلك عدد من قادة «حماس»، ومن بينهم خالد مشعل الذي «شكر» حزب الله في مقابلة تلفزيونية يوم 16 أكتوبر/تشرين الأول، وقال: «حزب الله قام مشكورًا بخطوات، لكن تقديري أن المعركة تتطلب أكثر، وما يجري لا بأس به لكنه غير كاف»!

ومنذ بداية العدوان الإسرائيلي، كان هناك إيمان في أوساط من «حماس» بأن حربًا إقليمية أوسع ستؤدي حتمًا إلى إيقاف الحرب ضد غزة.

وكان هناك أيضًا توقع بأن الحرب لن تستمر، وسيكون هناك ضغوط على (إسرائيل) من جانب «محور المقاومة»، والذي سيتدخل جديًا، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى وقف المجزرة».

لكن ما سبق لم يترجم على الأرض، فسرعان ما اتضح أن «محور المقاومة» مجرد أكذوبة روجت لها إيران، وأن «حزب الله» هو أكبر الأكاذيب قاطبة!

حسن نصر الله، زعيم ميليشيات «حزب الله» اللبنانية، الذي لم يتوقف منذ بدء العدوان الإسرائيلي على غزة، عن «نصرة» المستضعفين في فلسطين بشن معارك صغيرة، ضد «مبان ومنشآت» على الحدود مع الكيان الصهيوني، وفق قواعد الاشتباك المعمول بها مع العدو الصهيوني، والتي رافقتها تصريحات عنترية وخُطب رنانة أدلى بها نصر الله علنًا، وهو ما دفع صحيفة «الليبرو» الإيطالية مؤخرًا، لوصفه بأنه «ينبح ولا يعُضّ»!

وقد يظن البعض أن القضية الفلسطينية لم تخسر من هذه «الجعجعة الفارغة»، لكن الحقيقة أن الخسارة التي تتكبدها القضية الفلسطينية، قضية العرب جميعًا، من هذه المواقف الكلامية، تكمن في اقتصار آليات «النصرة» في الأدبيات السياسية الشيعية التي تتبناها إيران وحلفاؤها في المنطقة، على استراتيجيات لفظية أو استعراضية، بغرض التلاعب بالأفكار، أو بناء شبكة مصالح مؤقتة على حساب قضايا الأمة العربية، وبالتالي تشويه الواقع وبثّ مشاعر القلق والترويج للإخفاقات غير المُبرَّرة وغير المقبولة في نفوس الرأي العام العربي.

وتلك، أيها السادة، جريمة أخرى من جرائم إيران، التي ستحارب (إسرائيل) حتى آخر جندي عربي!

تعددت الوجوه...
والإرهاب واحد

تعددت الوجوه... والإرهاب واحد

قديمًا، قال الشاعر العربي «تعددت الأسباب والموت واحد». أما اليوم، ونحن نتدبر أحوال المنطقة العربية، ما حلّ بها من نكبات ومذابح وويلات، بجناية من إيران وحلفائها، فلا نملك سوى أن نقول: «تعددت الوجوه... والإرهاب واحد»!

تمتلك إيران وجوهًا عديدة للإرهاب، وسـجّلاً حافلاً من الجرائم وأعمال العنف والإرهاب والتدخلات العسـكرية فـي الدول العربية، وهو سـجل طويل وممتـد منذ عدة عقود، يؤكـد الطبيعة العدوانية الدمويـة لنظـام الملالي، وكيف مـدّ «آيات الله» المزعومين أذرعهم وعاثوا في بلاد العرب فسـادًا وإفسادًا، ولم يراعوا في ذلك جيرة، أو تاريخًا، أو دينًا مشتركًا.

لقـد دأب نظـام الملالي منذ قيـام الثورة الإيرانية عـام 1997 على إظهار «وجهـه القبيح» لجيرانه العرب، الذين تربطهم بإيران وشـائج الجوار والدين والإرث الحضاري المشترك، وهي العوامل التي كان من المفترض بها أن تؤدي إلى صداقة عربية- إيرانية، قوامها التعاون لتحقيق مصلحة شعوب المنطقة، والعمل معًا على إرساء أسس السلام والتنمية والتقدم.

غير أن ملالي طهران، وعلى مدار الـ 44 عامًا الماضية، دفعوا جيرانهم العرب دفعًا إلى اعتبارهم ألدّ الأعداء، والتوجس منهم، بعد ما ذاقته بعض دولنا، ومنها العراق وسوريا ولبنان واليمن والسعودية والكويت والإمارات والبحرين، من ويلات ومصائب على أيدي أصحاب "العمائم السوداء».

وأينمـا تتّبعـت أخبار نظام الملالـي، فلن تجد خبرًا إيجابيًـا واحدًا، وإنما «إرهـاب دولة» مُخطط له، ويقـوم كل «وكيـل إيراني» من الجماعات الشـيعية المسـلحة، سـواء كان «حزب اللـه» اللبناني أو قوات «الحشد الشعبي» العراقية أو حتى جماعة «الحوثي» اليمنية، يقوم بدوره المنوط به في هذا المخطط، والذي يُدار بشكل ممنهج، من طهران.

وأينما وليّت وجهك، فلن تجد سـوى وجوه الإرهاب الإيراني، من الاعتداء على الملاحة البحرية في المنطقة، إلى تسـليح الحوثيين في اليمن، وتصدير الطائرات المسـيرة الإيرانية التي تقتل الأبرياء في القرن الأفريقي وأثيوبيا، فضلاً عن أوكرانيا، وغيرها.

أحفاد ضحايا «الهولوكوست» أصبحوا هم الجناة

«محرقة غزة»... جريمة كبرى ضد الإنسانية

العفو الدولية تدعو إلى تحقيق عاجل في جرائم حرب ارتكبها الاحتلال الإسرائيلي

■■ واصلت قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي، عدوانها الغاشم على قطاع غزة، برًا وبحرًا وجوًا منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وارتكبت خلال هذا العدوان المستمر على مدار نحو أربعة أشهر جرائم كبرى ضد الإنسانية، تمثلت في استهداف المدنيين الفلسطينيين العزل بمن فيهم النساء والأطفال بكل أنواع القصف، الذي استهدف الأعيان المدنية والبيوت والمستشفيات ودور العبادة، ما أسفر عن استشهاد نحو 28 ألف شخصن بما يُشكّل جريمة إبادة جماعية.

وأسفر العدوان الدموي حتى كتابة هذه السطور، عن استشهاد أكثر من 28 ألف فلسطيني معظمهم من الأطفال والنساء، وإصابة 66 ألفًا و452 آخرين، فيما لا يزال أكثر

سحر عزوز

من 8 آلاف مفقود تحت الركام وفي الطرقات، ويمنع الاحتلال وصول طواقم الإسعاف إليهم.

إنها «محرقة غزة»، التي ارتكبها أحفاد ضحايا «الهولوكوست النازي»، حينما تحولوا من ضحايا إلى جناة. و«الهولوكوست»، أو «المحرقة النازية» كلمة ألمانية تعنى «إبادة جماعية»، وهي واحدة من أكبر المجازر الجماعية فى التاريخ وحشية وقسوة، ارتكبها نظام النازيين بقيادة «هتلر» فى ألمانيا أثناء الحرب العالمية الثانية، فقاموا بقتل وإبادة ما يقرب من ستة ملايين يهودى أوروبي. وبرر النازيون تلك «المحرقة» بأنها ضرورية للتخلص ممن اعتبرتهم كائنات «دون البشر»!

أكبر سجن مفتوح في العالم

وثّقت منظمات حقوقية دولية الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها (إسرائيل) في غزة، حيث ذكرت «منظمة العفو الدولية»، في تقرير مطوّل لها نشرته في العشرين من أكتوبر/تشرين الأول 2023، أي بعد 13 يومًا فقط من بدء العدوان على غزة، أنه «مع استمرار القوات الإسرائيلية في تكثيف هجومها الكارثي على قطاع غزة المحتل، وثقّت المنظمة ارتكاب القوات الإسرائيلية هجمات غير قانونية، من بينها غارات عشوائية، تسببت في سقوط أعداد كبيرة في صفوف المدنيين، ويجب التحقيق فيها على أنها جرائم حرب».

وحسب التقرير، «تحدثت المنظمة إلى ناجين وشهود عيان، وحللت صور الأقمار

المفوض الأممي لحقوق الإنسان: هناك دلالات على ارتكاب «جرائم ضد الإنسانية» خلال هجوم إسرائيل على غزة

الاصطناعية وتحققت من الصور ومقاطع الفيديو للتحقيق في عمليات القصف الجوي التي نفذتها القوات الإسرائيلية في الفترة من 7 إلى 12 أكتوبر/تشرين الأول، والتي أدّت إلى دمار مروّع، وفي بعض الحالات، قضت على عائلات بأكملها. وفي كل من هذه الحالات، انتهكت الهجمات الإسرائيلية القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك عن طريق عدم توخي الاحتياطات الممكنة لدرء الخطر عن المدنيين أو من خلال شن هجمات عشوائية أخفقت في التمييز بين المدنيين والأهداف العسكرية، أو من خلال تنفيذ هجمات ربما كانت موجهة مباشرة ضد الأعيان المدنية».

ومن جانبها، قالت أنياس كالامار، الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية: «لقد أظهرت القوات الإسرائيلية، في نيتها المعلنة استخدام كافة الوسائل لتدمير حماس، ازدراءً صادمًا لأرواح المدنيين. لقد دمرت شارعًا تلو الآخر من المباني السكنية، مما أسفر عن مقتل المدنيين على نطاق واسع وتدمير البنية التحتية الأساسية، بينما تؤدي القيود الجديدة التي فرضتها إلى النفاد السريع للمياه والأدوية والوقود والكهرباء في غزة. وأكدت شهادات شهود العيان والناجين، مرارًا وتكرارًا، أن الهجمات الإسرائيلية قد دمرت العائلات الفلسطينية، وتسببت في دمار كبير لم يترك لأقارب الناجين سوى الركام ليذكّرهم بأحبائهم».

وأضافت المنظمة، أن «الحصار الإسرائيلي غير القانوني أدى إلى تحويل غزة إلى أكبر سجن مفتوح في العالم. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتحرك الآن للحؤول دون تحويل غزة إلى مقبرة جماعية هائلة. إننا نطالب القوات الإسرائيلية بالوقف الفوري للهجمات غير القانونية في غزة، وضمان توخي جميع الاحتياطات الممكنة لتقليل الضرر على المدنيين والأعيان المدنية. ويجب على حلفاء إسرائيل أن يفرضوا على الفور حظرًا شاملًا على الأسلحة نظرًا لارتكاب انتهاكات جسيمة بموجب القانون الدولي».

وتابعت كالامار: «يشير بحثنا إلى وجود أدلة دامغة على وقوع جرائم حرب في حملة القصف الإسرائيلية، والتي يجب التحقيق فيها بشكل عاجل. إن عقودًا من الإفلات من العقاب والظلم والمستوى غير المسبوق، من الموت والدمار الناجم عن الهجوم الحالي، لن تؤدي إلا إلى مزيد من العنف، وعدم الاستقرار في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة».

وأكدت، أنه «من الضروري أن يسرّع مكتب

غارات متواصلة والاحتلال يرتكب جرائم حرب بالجملة وعدد شهداء غزة يرتفع إلى 2750

أدلة دامغة على جرائم الحرب حيث تقضي الهجمات الإسرائيلية على عائلات بأكملها في غزة

أدلة دامغة على ارتكاب جرائم حرب في غزة

المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية تحقيقاته الجارية في أدلة جرائم الحرب، وغيرها من الجرائم، بموجب القانون الدولي من قبل جميع الأطراف. وبدون تحقيق العدالة وتفكيك نظام الأبارتهايد الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، لن تكون هناك نهاية لمعاناة المدنيين المروعة التي نشهدها».

«جريمة ضد الإنسانية»

بعد نحو 70 يومًا من نشر تقرير «منظمة العفو الدولية» الموثّق والدامغ، تحرّك الضمير العالمي أخيرًا، حيث قال المفوض الأممي لحقوق الإنسان فولكر تورك، في الثاني من يناير/كانون الثاني 2024، إن «هناك دلالات على ارتكاب جرائم حرب، ومن المحتمل أيضًا جرائم ضد الإنسانية في الحرب في غزة. وأشار تورك إلى الهجوم على (إسرائيل) في السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بما في ذلك إطلاق النار بلا تمييز على (إسرائيل) والعمل العسكري ضد المنشآت المدنية.

وأضاف المفوض الأممي لحقوق الإنسان، أن 70% من الذين تضرروا من القصف

عدد الشهداء في غزة تجاوز 28 ألفًا

الإسرائيلي العنيف هم من النساء والقصر وتابع: «يمكن افتراض أن أغلبية المتضررين من المدنيين». وأوضح تورك: «علاوة على ذلك، فإن العقاب الجماعي للفلسطينيين يعد جريمة حرب. بالطبع، يجب أن تقرر المحاكم في النهاية من ارتكب أيًّا من الجرائم».

وأشار، إلى أن «هناك دلالات على أنه ربما يكون قد تم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. في ظل القصف العنيف وغير المتناسب، بالإضافة إلى الافتقار للمساعدة الإنسانية الفعالة، هناك مخاوف حقيقية يجب النظر إليها عن كثب بدرجة أكبر».

إلى ذلك، أكد مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في نيويورك، كريغ مخيبر، في رسالة في 28 أكتوبر/تشرين الأول، إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك: «إننا نشهد الإبادة الجماعية تتكشف أمام أعيننا، ولم تتمكن المنظمة التي نخدمها من إيقافها».

وأضاف، أنه عاش في غزة وعمل في مجال حقوق الإنسان للأمم المتحدة في التسعينيات، وكان شاهدًا على ما ترتكب (إسرائيل) فيها

عناصر من الدفاع المدني الفلسطيني ينقلون جثة أحد المدنيين الـ 44 الذين قتلوا جراء انهيار ثلاثة أبراج سكنية في غارات إسرائيلية في وسط مدينة غزة في 16 مايو 2021

«العفو الدولية»: يتعيّن على المجتمع الدولي أن يتحرك للحؤول دون تحويل غزة إلى مقبرة جماعية هائلة

إبادة جماعية بحق أهل غزة

العفو الدولية.. أدلة جديدة على ارتكاب إسرائيل جرائم حرب في غزة _1

من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. واتهم الولايات المتحدة وبريطانيا والدول الأوروبية بتوفير غطاء سياسي ودبلوماسي للفظائع التي ترتكبها (إسرائيل).

وكتب مخيبر، أنه بعد أن شهد ما حدث في رواندا، والبوسنة، وللمدنيين الروهينجا في ميانمار، فشلت الأمم المتحدة مرارًا وتكرارًا في وقف الإبادة الجماعي. وتابع: «أيها المفوض السامي، نحن نفشل مرة أخرى في غزة».

ويؤكد المراقبون، أن توصيف «جريمة ضد الإنسانية» ينطبق على ما جرى ويجري في قطاع غزة، إذ يخضع الإنسان في غزة عمدًا، لظروف معيشية يراد بها تدميره المادي كليًا أو جزئيًا، مثلما يرد في المادة الثانية من اتفاقية جريمة الإبادة الجماعية، من خلال الحصار وفرض إدخال محدود للمواد الغذائية، فيتأثر جميع السكان بذلك، ولا سيما الأطفال الذين يبقون في قيد الحياة، والذين سوف يعانون من نقص في النمو، ما يعني قتلًا مستقبليًا لجماعة كاملة من البشر، كما عرّفت محكمتا يوغوسلافيا ورواندا «الإبادة الجماعية».

من جانبه، أكد المدعي العام السابق للمحكمة الجنائية الدولية، لويس مورينو أوكامبو، أن الجرائم التي ارتكبتها (إسرائيل) يمكن أن تشكل حالة إبادة جماعية، كما نشر العشرات من الأكاديميين الفلسطينيين والعرب والأفارقة والآسيويين والأمريكيين والأوروبيين مقالات افتتاحية وبيانات صحافية في الأسابيع الأخيرة تستحضر مواقف مماثلة.

وبالإضافة إلى الطلبات التي وجهها بعضهم إلى المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في هذه الجرائم، توجهت 5 دول هي جنوب أفريقيا وبنجلاديش وبوليفيا وجزر القمر وجيبوتي، رسميًا إلى المحكمة «للمطالبة بإجراء تحقيق في جرائم إسرائيلية محتملة في غزة والضفة الغربية».

وتعليقًا على ذلك، يقول الباحث الفرنسي من أصل لبناني زياد ماجد، إنه بالاستناد إلى ما تم توثيقه والإبلاغ عنه في قطاع غزة، وبالرجوع إلى اتساع مدى القصف التخريبي الموثّق وإلى الاستهداف المباشر للفلسطينيين (بصفتهم هذه) في منطقة محددة، عبر ممارسة القتل والحصار وأشكال التعذيب الجماعي الجسدي والنفسي والعقلي بحقّهم، وتدمير شروط المعيشة عبر قطع المياه الجزئي أو الكلي والكهرباء والوقود ووسائل التواصل وتعطيل دخول المساعدات الإنسانية (الغذائية والطبية) الكلي أو الجزئي، وقصف المشافي وعربات الإسعاف، وموت المرضى والأطفال لعدم التمكن من إسعافهم، فقد أضحى من الممكن تسجيل العديد من العناصر التي تُبيّن أن (إسرائيل) تضع حيّز التنفيذ عملية «إبادة جماعية» و«جريمة ضد الإنسانية» في القطاع المحاصر.

محرقة على الهواء

يعتبر عددًا من القانونيين أن التصريحات الرسمية الإسرائيلية والنداءات التي حثّت صراحة على «الانتقام الجماعي»، وعلى قتل الفلسطينيين – بصفتهم الفلسطينية – من جهة، وقرارات تشديد الحصار على غزة بوضع قوائم للمواد المحظور إدخالها، كما فعل وزير دفاع الاحتلال الإسرائيلي يوهان جالان في 9 أكتوبر/تشرين الأول 2023، وهو يدرك استحالة العيش من دونها (كالماء والكهرباء والوقود) من جهة ثانية، إضافة الى تنفيذ هذه القرارات من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي،

منظمات حقوقية دولية: القوات الإسرائيلية ارتكبت هجمات وغارات عشوائية يجب التحقيق فيها كـ «جرائم حرب»

منظر لجثامين شهداء فلسطينيين سقطوا بسبب القصف الإسرائيلي يحشرون في مقبرة جماعية

هدم المساجد أحد أهم جرائم الاحتلال الإسرائيلي

من شأنها أن تثبت إرادة الإبادة الجماعية والمباشرة بتنفيذها.

من جهة ثانية، هناك «نزعة إبادية» متكررة في خطابات حكومة بنيامين نتنياهو الرسمية وعلى لسان بعض الوزراء ونواب الأغلبية، وهي خطابات مثبتة بالصوت والصورة ومدوّنة ومنشورة صحافيًا، منها على سبيل المثال، الدعوة إلى «حرب ضد قوى الشر والبربرية»، ونزع البعد الإنساني عن الفلسطينيين ونعتهم بأنهم «حيوانات»، والادعاء بعدم وجود مدنيين في القطاع أو الإعلان بأن لا وجود هناك سوى لـ «إرهابيي حماس»، أو المتعاطفين مع إرهابيي حماس»، أو الدعوة الى استخدام أسلحة نووية ضد الغزاويين إذا اقتضى الأمر، أو إلى ترحيل الناجين من الموت إلى مصر (وإلى دول أخرى)، أو هدم غزة وتحويلها إلى «ملعب كرة قدم شاسع»!

وكان المؤرخ الإسرائيلي الاختصاصي في دراسات «الهولوكوست»، راز سيجيف، كان أول من أشار الى إننا نواجه حالة دراسية نموذجية للإبادة الجماعية، بعد أن ذكّر بوجود إرادة واضحة لاقتراف جريمة الإبادة من قبل الطرف الإسرائيلي سبقت ورافقت «الإقدام على التنفيذ».

ويقول الكاتب عبد الخالق فاروق، الخبير الاقتصادي المصري المعروف، إن المدقق في تاريخ ما يسمى «المحرقة اليهودية» أو الهولوكوست، ومقارنتها بتلك المحرقة الدائرة أمام أعيننا بالصوت والصورة وبتلك الوحشية غير المسبوقة، سوف يكتشف مقدارًا كبيرًا من التباين والتفاوت، سواء من حيث الدلائل والوقائع، أو من حيث الدوافع والأسباب، أو من حيث الضحايا والأعداد.

أولها: من حيث معايشة الحدث، لقد عرف العالم ما جرى من جرائم - من المؤسستين العسكرية والسياسية النازيتين ضد اليهود والغجر والمنتسبين إلى التيارات والأحزاب الشيوعية في ألمانيا والدول التي خضعت للاحتلال العسكري النازي، سواء في معسكرات الاعتقال (أوشفيتز في بولندا، أو غيره من معسكرات الاعتقال والتعذيب) أو في غيرها - عرفها من خلال قوات الاتحاد السوفياتي وقوات التحالف الأنجلو – أمريكي التي انتصرت في الحرب، وتمكنت من الوصول إلى هذه المعسكرات والمعتقلات، وما كشفته من وجود لهذه المعسكرات والمقابر الجماعية في بعض تلك المناطق.

ثم إن رواية المحرقة و«الهولوكوست» انطلقت من أفواه القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية وأبواقها ووسائل إعلامها ودعايتها، بكل وحشيتها وقسوتها، وكانت مصادر الصور الأولى هي قوات التحالف، وخصوصًا القوات الأمريكية والسوفياتية ذات التعاطف المعروف تجاه اليهود.

وعلى العكس، فإن «محرقة غزة» هي بث الصوت والصورة الراهنين والحيين والمستمرين عبر الهواء مباشرة يوميًا، وفي كل ساعة، بل في كل دقيقة من دون مبالغة أو تهويل، وعلى مدار الفترة الممتدة من يوم الثامن من أكتوبر/تشرين الأول حتى يومنا هذا، والمقدر لها أن تستمر فترة أخرى قد تطول إلى حين يفيق الضمير الغربي المؤيد لهذه المذبحة ويضغط على الكيان الإسرائيلي لوقف المذبحة وحرب الإبادة الراهنة، أو تتعرض «إسرائيل» لهزيمة ساحقة وسط ركام مباني غزة المدمرة

على الاتحاد الأوروبي تجنب التواطؤ في ارتكاب جرائم حرب إسرائيل في غزة

ووسط شعبها المشرد والمظلوم.

لذا، ليس من المتصور يومًا أن يتجاهل أحد في العالم صور تلك المذابح للمدنيين، وخصوصًا الأطفال والنساء، وقصف المنازل على ساكنيها، أو يتناسى تصريحات كبار المسؤولين في هذا الكيان، بدءًا برئيس هذا الكيان ورئيس الوزراء نزولًا إلى وزير الحرب (جالانت) الذى وصف الفلسطينيين في غزة بأنهم «حيوانات»، وأصدر أوامره بفرض حصار غير مسبوق على سكان قطاع غزة البالغ عددهم مليونين وأربعمئة ألف إنسان، وحرمانهم من الغذاء والماء والدواء والوقود وكل شيء، وأوغل في وحشيته بأن أصدر أوامره لطياريه بقصف المدارس والمستشفيات ومراكز الإيواء التابعة للأمم المتحدة، وقصف سيارات الإسعاف، فلم يكفه هدم المساكن على رؤوس ساكنيها من المدنيين الآمنين من النساء والأطفال والشيوخ.

غزة... جريمة العصر

في السادس عشر من نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، أعلن عدد من خبراء الأمم المتحدة أنّ الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها (إسرائيل) بحقّ الفلسطينيين منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، لا سيما في غزة، تشير إلى وقوع «إبادة جماعية».

وعرض الخبراء الأمميون أدلة على تفاقم التحريض على الإبادة الجماعية، والنية العلنية «بالقضاء نهائيًا على الشعب الفلسطيني المحتلّ»، والدعوات الصارخة لـ«نكبة ثانية» في غزة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلّة، واستخدام أسلحة قوية ذات آثار عشوائية بطبيعتها، أدت إلى خسائر فادحة في الأرواح وتدمير البنية التحتية المديمة للحياة.

وأكّد الخبراء: «لقد سبق ودقّ العديد منّا ناقوس الخطر في السابق وحذّروا من مخاطر الإبادة الجماعية في غزة. كما نعرب عن انزعاجنا الشديد من فشل الحكومات في الاستجابة لدعواتنا وفرض وقف فوري لإطلاق النار. ونعرب أيضًا عن قلقنا البالغ حيال دعم حكومات معينة الاستراتيجية التي تعتمدها إسرائيل في حربها ضد سكان غزة المحاصرين، وفشل النظام الدولي في التعبئة لمنع الإبادة الجماعية.»

وتابع الخبراء قائلين: «تُرتَكَب هذه الانتهاكات كلّها في سياق تشديد إسرائيل حصارها غير القانوني الذي تفرضه منذ 16 عامًا على غزّة، وقد منع الناس من الفرار وتركهم من دون طعام وماء وأدوية ووقود منذ أسابيع حتى اليوم، على الرغم من النداءات الدولية لتوفير وصول المساعدات الإنسانية البالغة الأهمية. نكرّر من جديد ما أكّدناه في السابق، وهو أنّ التجويع المتعمد يرقى إلى مستوى جريمة حرب.»

وأشار الخبراء إلى أنّ نصف البنية التحتية المدنية في غزة قد دُمرت، بما في ذلك أكثر من 40،000 وحدة سكنية، وكذلك المستشفيات والمدارس والمساجد والمخابز وأنابيب المياه وشبكات الصرف الصحي والكهرباء، بطريقة تهدّد باستحالة استمرار الحياة للشعب الفلسطيني في غزة.

ويؤكد المحللون، أن ما يجري في غزة، بقدر ما هو جريمة العصر، فهو كاشف ودالّ على أن هذا الغرب، ذا التاريخ الاستعماري الطويل، ما زال قادرًا على صناعة مآسٍ إنسانية لشعوب الجنوب والشرق.

وفي هذا الصدد، قالت الدكتورة ناليدي باندور، وزيرة العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا، خلال إحاطة برلمانية لها أمام الجمعية الوطنية في 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، إنّ الدمار الذي خلّفه الصراع الحالي موثق جيّدًا وهو مروّع. ونظرًا لخطورة الوضع، لقد دعت جنوب أفريقيا مرارًا وتكرارًا إلى وقف فوري وشامل لإطلاق النار، والسماح بفتح جميع الممرّات الإنسانية لإيصال المساعدات والخدمات الأساسية التي تشتدّ الحاجة إليها إلى السكّان المدنيين في غزة. وفي 27 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، كانت جنوب أفريقيا من بين أكثر من ثلثي أعضاء الجمعية العامة للأمم المتّحدة الذين دعوا إلى وقف فوري لإطلاق النار. ولكن تمّ تجاهل هذه الدعوة.

ووفق وزيرة العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا، «تشكّل الممارسات الإسرائيلية التي نشهدها يوميًا انتهاكًا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتّحدة واتفاقية جنيف وبروتوكولاتها.

وذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية في تقرير لها نشرته مؤخرًا، أنه «على مدار الشهر الماضي، تابعنا أحداث دراما عالمية مذهلة انطوت على مخاطر كبرى جرت أحداثها في لاهاي، وذلك عندما أقدمت مجموعة من الدول المنتمية إلى الكتلة الأفقر والأقل قوة من العالم، يطلق عليها البعض «الجنوب العالمي»، بقيادة جنوب أفريقيا، بجر حكومة إسرائيل، وحلفائها الأغنياء والأقوياء، إلى محكمة العدل. وتمثل محكمة العدل الكيان القضائي الأعلى في إطار النظام العالمي القائم على القواعد الغربية. واتهمت هذه الدول إسرائيل بشن حرب وحشية في قطاع غزة تتسم بطابع «الإبادة الجماعية».

النازيون الجدد في إسرائيل

يقول الأكاديمي د. عبد الله المشوخي، إن المطلوب اليوم من كل ولاة الأمر وأصحاب الشأن وضع سياسة مناسبة تقابل مظلومية اليهود المتمثلة بـ (الهولوكوست) وذلك بربط هذا المصطلح بجرائم اليهود ووصفهم بـ (النازيين الجدد) وتوثيق ما اقترفوه من جرائم بشعة تجاه أهلنا في غزة وسائر فلسطين وغيرها من الدول العربية، واستخدام نفس الأساليب التي اتبعوها في بيان ظلم النازية لهم وذلك بصناعة الأفلام وبناء المتاحف وتأليف كتب ودوريات وتوثيق كافة جرائمهم ووضعها ضمن المناهج الدراسية لتصبح شاهدة على جرائم اليهود وبشاعة تصرفاتهم وسوء أخلاقهم ودليلًا على ما اقترفوه من مجازر بشعة بحق الشعب الفلسطيني منذ وصولهم

إلى أرض فلسطين إلى معركة «طوفان الأقصى» وتوثيق ذلك بالصوت والصورة من أجل قلب السحر على الساحر، وكشف الوجه الحقيقي البشع لهم، وربط مصطلح «الهولوكوست» بهم وأنهم هم النازيون الجدد، وأن ضحايا (الهولوكوست) الحقيقي هم أطفال فلسطين وشيوخها ونساءها.

أخيرًا، يقول المستشار عادل ماجد، خبير القانون الجنائي الدولي، إن المجتمع الدولي - سوى بضعة من الدول الداعمة لإسرائيل- قد أجمع على إدانة الأعمال الإجرامية التي ترتكبها (إسرائيل) في قطاع غزة، لا سيما في ظل تجاهلها التام لأحكام القانون الإنساني الدولي.

أضاف ماجد، أنّ جريمة «الإبعاد القسري» للسكان من شمال إلى جنوب غزة تتم بأسلوب ممنهج على نطاق واسع، وفقًا لسياسة مدروسة من القيادة السياسية الإسرائيلية بما يضع كافة المسؤولين عن هذه الجرائم من مخططين ومتواطئين ومنفذين تحت طائلة القانون الجنائي الدولي.

وينبغي التأكيد على خطورة ما ترتكبه قوات الاحتلال الإسرائيلية من أفعال عندما تُرتَكَب بقصد إهلاك جزء من السكان المدنيين أو كلهم، في ظل وجود نية حقيقية للقادة الإسرائيليين لإزاحة السكان الغزاويين تمامًا من قطاع غزة، وتهجيرهم خارج القطاع، والقضاء عليهم، بنية إهلاكهم - إذا استمر وجودهم في القطاع - في حالات قتل متعمد للمدنيين، دون تمييز.

ولم تتوقف آلة القتل الإسرائيلية، رغم سقوط عشرات الآلاف من القتلى والجرحى في مدد زمنية قصيرة، بينهم ما يُجاوز الستة آلاف طفل، منهم أطفال حديثو الولادة، طالهم القصف الإسرائيلي في أماكن أعلنت قوات الاحتلال الإسرائيلية مسبقًا أنّها آمنة، غير عابئة بأنّها أعيان مدنية تخضع لحماية القانون الإنساني الدولي، مع تكرار واضح لقصف أماكن اللجوء والمستشفيات والمدارس (منها التابعة للأونروا)، في سياق حصار مطبق على قطاع غزة.

وثمة تعمد واضح من الاحتلال الإسرائيلي، لفرض أحوال معيشية قاسية مثل منع مقومات الحياة اليومية، والتجويع، في إطار سياسة واضحة للتطهير العرقي، ممزوجة بخطاب كراهية سافر يتدنى بسكان غزة إلى درجة «الحيوانات البشرية» على حسب تعبير أحد المسئولين الإسرائيليين، وكل ذلك يرشح لقيام جريمة الإبادة الجماعية بكافة أركانها، ويتعاصر ذلك مع هجمات ممنهجة من قوات

كالامار: الهجمات تسببت في دمار كبير للعائلات الفلسطينية ولم تترك لأقارب الناجين سوى الركام ليذكّرهم بأحبائهم

مسؤول أممي يتهم أمريكا وبريطانيا ودول أوروبية بتوفير «غطاء سياسي» للفظائع التي ترتكبها إسرائيل

الاحتلال والمستوطنين على المدنيين في الضفة الغربية، ليس فقط بنية ترحيلهم، بل بنية القضاء عليهم، وتطهيرهم عرقيًا، والقضاء تمامًا على فكرة الدولة الفلسطينية. لذلك يجب التأكيد على ضرورة قيام الجهات الرسمية في فلسطين، ومنظمات حقوق الإنسان الدولية وغير الحكومية العاملة في غزة، بجمع وتوثيق الأدلة على ارتكاب تلك الجرائم، وفقًا لأعلى المعايير المستخدمة في المحاكم الدولية. وقد كشفت الدراسة أن ادعاء (إسرائيل) بمحافظتها على أرواح المدنيين يناقضه نهج سير عملياتها العسكرية وما تستخدمه فيها من أسلحة وذخائر (البعض منها محرمة دولية) بطريقة مفرطة.

ومن ناحية قواعد المسئولية الجنائية الفردية المنصوص عليها في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإنّ رؤساء الحكومات الداعمين لـ (إسرائيل) في ارتكاب هذه الجريمة يتحملون مسئولية المشاركة فيها أيضًا، وإن لم يتم محاسبتهم جنائيًا أمام المحاكم الجنائية المختصة، سواء على النطاق الوطني أو الدولي، فإنّ التاريخ سوف يحاسبهم على مواقفهم الداعمة لارتكاب الجرائم الدولية الجسيمة.

ويجب التأكيد على إنّ صور أشلاء الأطفال المتناثرة حول المستشفيات بعد استهدافها بالقصف المُكَثَف من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية، ومشاهد الأطفال الرضع الموتى نتيجة توقف أجهزة الرعاية الطبية عن العمل بسبب ممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلية، وعجز المجتمع الدولي عن وقف المجازر التي تُرتكب في حق المدنيين الفلسطينيين، هي «وصمة عار على جبين الإنسانية».

■ المصادر:

1- أدلة دامغة على ارتكاب جرائم حرب في هجمات إسرائيلية قضت على أسر بأكملها في غزة، موقع منظمة العفو الدولية، 20 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

2- غزة: أكبر من جرائم حرب إنها إبادة جماعية، موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

3- هل يجوز الحديث عن إبادة جماعية في غزة؟، موقع أوريان 21، 9 يناير/كانون الثاني 2024.

4- محرقة غزة.. ومحرقة «الهولوكوست»، موقع الميادين، 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

5- مفوض حقوق الإنسان: هناك دلالات على ارتكاب جرائم حرب في غزة، موقع دويتشه فيله، 2 يناير/كانون الثاني 2024.

ثلاث فرضيات خاطئة عن الإبادة الجماعية

صرح باحثون بأنه خلال المعارك الكبرى في التاريخ، كمعركة غيتيسبيرغ، ترك الجنود عددًا مذهلًا من الأسلحة ولم يستخدموها، لأنه من الصعب نفسيًا على القتلة غير المدربين إطلاق النار على الآخرين.

يشير ليدر ماينارد إلى ثلاث نظريات شائعة تُستخدم عادة لتفسير جرائم الإبادة الجماعية وفظائع الحرب، ومع ذلك يمكن دحضها جميعا. لكن دعونا في البداية نبدأ بالتفسير الأول الذي يُطلَق عليه فرضية «الأدمغة المعطوبة». تنص هذه الفرضية على أن التفسير المنطقي للتعذيب الوحشي للأبرياء أو ارتكاب إبادات جماعية بحقهم هو أن الجناة يعانون من خلل ما في أدمغتهم، أو أنهم في الأساس مرضى نفسيون أو يعانون من اضطرابات عقلية.

توصل الخبراء إلى هذه النظرية أثناء محاولتهم فهم النازيين. حينذاك، قررتْ مجموعة من الأطباء النفسيين إجراء مقابلة مع مجرمي الحرب في محكمة نورمبرغ الألمانية لفهم دوافعهم وفحص حالتهم العقلية. وبعد أن قرر «روبرت لاي»، أحد أبرز الجناة النازيين، أن يشنق نفسه أثناء انتظار محاكمته، احتفظ المسؤولون بدماغه وأرسلوه إلى الولايات المتحدة حتى يتمكن أطباء الأعصاب من دراسته. وفيما بعد، تبين أنه كان يعاني تلفا في الدماغ نشأ نتيجة عملية تدهور مستمر في الفصوص الجبهية منذ فترة طويلة.

ولكن مع استمرار الأبحاث، اتضح أن روبرت لاي كان حالة فردية، وأن المهندسين المعماريين للهولوكوست لم يعانوا على الأرجح من أمراض عقلية، وأن آلة الإبادة الجماعية اعتمدت في تشغيلها على أعداد هائلة من أفراد شغلوا أدوارا تحتّم عليهم أن يكونوا طبيعيين من الناحية العصبية. وبالتالي، لم تكن هذه الفظائع بسبب قلة من المرضى النفسيين أو المختلين، بل جاءت نتيجة انخراط الملايين فيما وصفته الفيلسوفة والناقدة لتاريخ الفلسفة السياسية حنة آرنت «بتفاهة الشر». (اتَّسَمت نظرة حنة آرنت لرتشارد آيخمان، وهو أحد أكبر القادة النازيين، بالاعتياديّة، فقد كان في نظرها شخصا عاديا كالآخرين، لم يكن منحرفا ولا ساديًا وإنما مجرد موظف ينفذ الأوامر التي توكل إليه دون تفكير واع منه ولا أيدولوجيات حقيقية تحركه. لم يكن شريرا بقدر ما كان رجلا تافها على استعداد أن يفعل أي شيء للحفاظ على وظيفته، وهو ما قصدته آرنت بتفاهة الشر).

قد يكون أي مسؤول متهم بارتكاب إبادات جماعية مختلا عقليا، لكن ذلك لا يمكن أن يفسِّر الوحشية أو الهمجية المتفشية في حروب كهذه، خاصة أن الجيوش تمتلئ في العموم بالمجندين العاديين الذين أُجبروا على القتال. هذا لا ينفي احتمالية وجود مرضى نفسيين ضمن صفوف الجيش في جميع أنحاء العالم، وقد يكون هؤلاء المختلون مُمَثلين على نحو زائد في مناصب السلطة. ومع ذلك، يشير ليدر ماينارد إلى اتفاق معظم الباحثين على أن أولئك الذين يرتكبون أعمال عنف مروعة لا

بعد أن قرر «روبرت لاي» أن يشنق نفسه، احتفظ المسؤولون بدماغه وأرسلوه إلى الولايات المتحدة حتى يتمكن أطباء الأعصاب من دراسته. وفيما بعد، تبين أنه كان يعاني تلفًا في الدماغ.

يتمتعون في الغالب بأدمغة مختلفة عن بقيتنا كما قد يخيّل إلينا.

أما التفسير الثاني للوحشية والتعذيب في زمن الحرب هو ما يُعرف بفرضية «سيد الذباب» (the Lord of the Flies)، وتشير هذه الفرضية إلى أننا جميعا قتلة بطبيعتنا، ونتمتع بقدرة فطرية على القسوة، وقد لا نتورع عن وسيلة في ارتكاب الفظائع بمجرد أن نكون موجودين في سياق حرب يخلو من القيود والعواقب. حينذاك، ربما ننسلخ عن القيم والقيود الأخلاقية التي تحكمنا، وننخرط في الأعمال الوحشية وتعذيب الآخرين.

ومع ذلك، فإن الأبحاث التي أجراها خبراء علم النفس مثل ريبيكا ليتمان وإليزابيث ليفي بالوك تُظهر أن معظم الناس يواجهون صعوبة في قتل الآخرين، في حين صرح باحثون آخرون بأنه خلال العديد من المعارك الكبرى في التاريخ، كمعركة غيتيسبيرغ (إحدى المعارك التي وقعت خلال الحرب الأهلية الأميركية عام 1863 وواحدة من أكثرها دموية)، ترك الجنود عددا مذهلا من الأسلحة المشحونة بالذخيرة ولم يستخدموها خلال المعركة، وذلك لأن من الصعب نفسيا على القتلة غير المدربين إطلاق النار على الآخرين، حتى عندما تكون حياتهم في خطر. ولكن إذا كان معظم الناس يجدون صعوبة في إطلاق النار على شخص آخر، فكيف بصعقه بالكهرباء في حفرة في الأرض، كما حدث في مدينة خيرسون الأوكرانية العام الماضي؟ (وماذا عما يحدث مع المدنيين حاليًا في قطاع غزة من قصف إسرائيلي مستمر بلا هوادة؟).

> التفسير الأول.. يُطلَق عليه فرضية «الأدمغة المعطوبة». تنص هذه الفرضية على أن التفسير المنطقي للتعذيب الوحشي للأبرياء أو ارتكاب إبادات جماعية بحقهم هو أن الجناة يعانون من خللٍ ما في أدمغتهم أو أنهم في الأساس مرضى نفسيون أو يعانون من اضطرابات عقلية

أما التفسير الثالث الشائع للمجازر الجماعية وفظائع الحرب فهو ما يُعرف بفرضية «القتلة المُجبَرين»، التي تشير إلى فكرة أن الشر يظهر تحت تهديد السلاح، وأننا قادرون على ارتكاب أعمال وحشية أو فظائع عندما يداهمنا شعور بعدم وجود خيار آخر لدينا. فبعض الناس لا ينخرطون في أعمال عنف مروعة إلا في مثل هذه الظروف، أو بسبب خوفهم من انتقام الطرف الآخر منهم أو من عائلاتهم. ومع ذلك، يشير التحليل الأدق لأعمال العنف الجماعية على مر التاريخ إلى أن هذه الحالات تُشكّل نسبة ضئيلة جدا من الصورة العامة.

لكن إذا لم تكن هذه الفرضيات الثلاث منطقية لتفسير عمليات القتل الجماعي عموما، أو لها دور في فهم ما يحدث في أوكرانيا (أو في غزة)×، فما التفسير الحقيقي وراء ذلك يا تُرى؟ وفقا لتحليلات ليدر ماينارد المستفيضة والمكثفة، فإن السبب وراء الإبادات الجماعية هي الأيديولوجيا التي تتبناها المجتمعات، وهنا لا نعني بالضرورة الأيديولوجيات الكبرى التي نشأت وتطورت في القرن العشرين (كالمذاهب الشيوعية والليبرالية والرأسمالية وما إلى ذلك)، بل ما نقصده ببساطة هي مجموعة المعتقدات السياسية التي تعتنقها دولة ما حول الطريقة التي يسير بها العالم، أو كيف ينبغي له أن يسير.

يغدو القتل الجماعي أكثر احتمالا بالنسبة لمجتمع ما عندما يؤلف هذا المجتمع المنخرط في الحرب سردية متماسكة تبرر العنف المتطرف، أو تجعله على الأقل مرغوبا فيه لغرض إستراتيجي أكبر. تعمل الأيديولوجيا كغراء اجتماعي يضمن أن مخططي هذا العنف، وأن الجنود العاديين الذين ينفذونه، وحتى عامة الناس لا يتسامحون فحسب مع هذه الفظائع، بل يُشيدون بها أيضا ويشجعون على استمرارها. والأهم من ذلك هو ما توصل إليه ليدر ماينارد من أدلة تشير إلى أن الجناة ليسوا بالضرورة أشخاصا متعصبين بهذه الأساطير الأيديولوجية التي اختلقتها أنظمتهم، لكن وجودها بحد ذاته وقبولها على نطاق واسع في المجتمع يمكن أن يكون مبررا كافيا للعنف الذي يرتكبونه بحق الآخرين.

■ المصدر:

- الجزيرة نت، ميدان، تقرير مترجم عن The Atlantic، ترجمة: سمية زاهر، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

أبرزها قصف المدنيين بـ «البراميل» والقتل بالأسلحة الكيماوية

سوريا... 13 عامًا من الجرائم بلا عقاب

منذ اندلاع الثورة السورية في منتصف مارس/آذار عام 2011، حتى الآن، ارتكب بشار الأسد جرائم مروعة ضد الإنسانية، ما زالت مستمرة على مدار 13 عامًا مضت، أمام أعين العالم أجمع. غير أن هذه الجرائم مرّت بلا عقاب.

ومن ذلك، استعمال النظام السوري «البراميل المتفجرة» والأسلحة الثقيلة لقصف المدن والقرى، والاستخدام المفرط غير المتوازن للقوة والعشوائي، والتهجير القسري للسكان، والانتهاك المنظم لحقوق الإنسان بالقتل والتعذيب وامتهان الكرامة الإنسانية، والاعتقال العشوائي والإعدام الميداني دون محاكمة، واغتصاب النساء، وغيرها من الجرائم التي تنسجم مع التعريف الدولي لـ «الجرائم ضد الإنسانية».

وأثارت الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان التي يمارسها النظام السوري بحق المدنيين الأبرياء العزل، خلال الأعوام الماضية، استهجان أصحاب الضمير الإنساني في سائر أرجاء المعمورة، ليس فقط لطبيعة هذه الانتهاكات ونوعيتها وضحاياها ونطاقها الواسع في سائر أرجاء الإقليم السوري، ولكن بسبب نكوص المجتمع الدولي عن الاضطلاع بمسؤولياته الدولية القانونية في حماية المدنيين السوريين الأبرياء.

ووثقت العديد من الهيئات الدولية، حكومية كانت أم غير حكومية، العديد من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في سوريا، وفي مطلع ديسمبر/كانون الأول 2013، ظهرت للمرة الأولى أدلة تثبت مسؤولية الرئيس السوري في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بحسب ما أعلنت الأمم المتحدة.

وقالت المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، نافي بيلاي، في حينه، إن لجنة التحقيق المعنية بسوريا في مجلس حقوق الإنسان، حصلت على مجموعة كبيرة من الأدلة تشير إلى مسؤولية على أعلى المستويات الحكومية في سوريا، بما في ذلك رئيس الدولة، في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وجمع محققو الأمم المتحدة في سرية تامة عددًا من الأدلة التي أشارت إلى تورط أعلى

أطفال سوريا ضحايا النظام كما أطفال فلسطين ضحايا الاحتلال

إسراء حبيب

> نظام الأسد قصف المدن والقرى بـ «البراميل المتفجرة» والأسلحة الثقيلة ولجأ إلى الإعدام الميداني دون محاكمة

مستويات الحكومة السورية في تلك الجرائم الحرب، لكنهم لم يذكروا الأسد أو أي مسؤول آخر في النظام السوري بالاسم علانية.

مجازر وحشية

كانت البلدات والأحياء القريبة من العاصمة دمشق، مسرحًا لأكثر مجازر النظام وحشية منذ عام 2011، والتي وثقها بالأدلة ناشطون إعلاميون وحقوقيون، لكن المجتمع الدولي لم يتحرك حتى اللحظة لمحاسبة مرتكبيها.

وكانت مجزرة بلدة داريا، الملاصقة لدمشق من الجهة الجنوبية الغربية، من أولى المجازر التي ارتُكبت، وكان الهدف منها إحداث الصدمة في محيط العاصمة، ودفع السكان إلى الهجرة

أو النـزوح. كمـا كانـت رسالة داميـة لبقية المدن السورية الثائرة على النظام.

وذكر ناجـون من هذه المجـزرة، التي وقعت منتصـف العـام 2012، أن المئات مـن المدنيين قُتلـوا علـى يـد قـوات النظـام والأجهـزة الأمنية والشبيحـة «بـدم بـارد»، وعثـر لاحقًـا علـى جثث نسـاء وأطفال في منـازل وأقبية البلـدة وحولها، وفـي المساجد، حيث جرى إعـدام كثيرين منهم رميًـا بالرصاص من مسافـة قريبة جـدًا خلال مداهمات للمنازل.

وذكـرت لجان التنسيـق المحلية، فـي حينه، أن عـدد القتلـى في مجزرة داريا وصـل إلى 440 قتيـلًا، وهو أحـد أعلى إحصـاءات القتلى في يوم واحـد منذ اندلاع الثورة فـي مارس/آذار 2011. لكن المجلـس المحلي للبلدة أكد أن عدد القتلى نحـو 700 مدنـي، بينهم 522 موثقـون بالاسم. وروى ناجـون من هذه المجـزرة فظائع ما جرى في البلدة، التي دُمّرت بعد ذلك بشكل شبه كامل وهُجر ما تبقّى من أهلها.

من جهـة ثانية، قُتل نحـو 500 مدني حرقًا وذبحًـا بالسكاكيـن فـي أبريل/نيسـان مـن عـام 2013، فـي بلـدة جديـدة الفضـل التـي يقطنها نازحـون من الجولان السوري المحتل، وتقع إلى الغرب من دمشق.

ووفـق ناجين، استمرت المذبحة، التي قامت بهـا أجهزة النظـام الأمنيـة وقواتـه و«شبيحته»، عـدة أيـام، مـا أدى إلـى مقتـل عـدد كبيـر مـن المدنييـن، جلّهـم مـن الأطفـال والنسـاء، بينمـا أكـدت لجـان التنسيـق المحليـة في حينـه مقتل 566 شخصًـا فـي جديـدة الفضل بريـف دمشق، معظمهـم أطفـال ونسـاء، قتلـوا حرقًـا أو ذبحًـا بالسكاكين.

وفجـر 21 أغسطـس/آب 2013، ارتكـب النظـام واحـدة مـن أكثـر مجـازره وحشيـة منـذ بـدء الثـورة وحتـى اللحظـة، حيث قتـل بالغازات السامة أكثر من 1400 شخص في بلدات غوطة دمشـق الشرقية، التي كانت خارج سيطرة النظام ومحاصرة من كل الاتجاهات.

وقالـت مصـادر معارضـة، فـي حينـه، إن القصف بصواريخ محمّلة برؤوس كيميائية، جاء مـن مقر اللـواء (155) في منطقـة القلمون في ريف دمشق، باتجاه الغوطتين الغربية والشرقية للعاصمة دمشق.

ولم تكـن مجزرة الكيميائي هي الوحيدة في الغوطـة الشرقيـة لدمشق، إذ قُتـل وأصيب آلاف المدنييـن علـى مدى سنوات بقصـف من طيران النظـام، وصـولًا إلـى إبريل/نيسـان مـن العـام 2018، حيـن ارتكب النظـام مجزرة ثانية بغازات

جرائم النظام السوري لا تقل إرهابا عن جرائم الاحتلال الإسرائيلي في غزة

جثث الأطفال في سوريا شاهدة على جرائم النظام السوري ضد الإنسانية

نظام الأسد شن هجمات كيميائية أدت إلى مقتل أكثر من ألف شخص

النظام السوري أخفى 96 ألف مواطن وقتل 201 آلاف مدني مات قرابة 15 ألفًا منهم تحت التعذيب

50 ألف صورة مروعة لجثث معتقلين سرّبها منشق

سامة في مدينة دوما، لإجبار أهالي المنطقة على النزوح إلى الشمال السوري.

وقُتل نحو 70 مدنيًا بقصف بغاز السارين، ما دفع فصائل المعارضة إلى توقيع اتفاق مع الجانب الروسي تهجر من خلاله عدد كبير من سكان المدينة. وسبقته اتفاقات مماثلة في بلدات أخرى في الغوطة. وبدا واضحًا أن النظام كان يهدف إلى تفريغ الغوطة من جل سكانها، وهو ما تحقق عبر الحصار والقصف المتواصل والمجازر.

فضيحة الصور المسربة

في منتصف يناير/كانون الثاني 2014، كشف فريق من المحققين بجرائم الحرب وخبراء الطب الشرعي، عن أدلة مباشرة لعمليات التعذيب التي يقوم بها نظام الأسد، وذلك من خلال 50 ألف صورة مروعة لجثث معتقلين لدى النظام السوري، مورس عليهم أشد أنواع التعذيب، سربها منشق عن الشرطة العسكرية كان مسؤولًا عن تصوير وتوثيق تلك الجثث وترقيمها، ونشرتها شبكة «سي إن إن» الأمريكية.

واستند التقرير إلى آلاف الصور لعدد من جثث القتلى، في سجون النظام السوري، والمفروض أن يتم تقديم تلك الصور إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وبدا واضحًا من الصور وقتها، أن النظام السوري اعتمد على تصوير جثث ضحاياه وترقيم تلك الجثث لسبب يجهله حتى الشخص الذي كان مسؤولًا عن عملية التصوير تلك.

والمنشق الذي سرب تلك الصور هو أحد العناصر الذين خدموا 13 عامًا في سلك الشرطة العسكرية، وتم تكليفه بالتقاط صور الضحايا، والتي تعود كلها لأشخاص يتم نقلهم إلى المستشفى العسكري بعد مفارقتهم الحياة نتيجة التعذيب والخنق بالأيدي والجوع في المعتقلات، وجميعهم يُعتقد أن اعتقالهم تم خلال الثورة السورية.

وأثبتت جميع الفحوصات التي أجريت على 26 ألفًا، من أصل 50 ألف صورة، أنها كانت حقيقية، ولم يجر عليها أي تعديل، وأظهرت الوثائق بعد التدقيق، أن الضحايا في الصور، تعرضوا للتعذيب الممنهج، وهم مقيدو الأيدي والأرجل، مع وجود حالات خنق متعمد، بواسطة أسلاك أو حبال. وقدرت اللجنة عدد الأشخاص الذين لقوا حتفهم، وتم توثيقهم في 55 ألف صورة ملتقطة، بقرابة الـ 11 ألف شخص.

وتم تحليل تفاصيل 150 صورة بواسطة

الخبراء، وأشار التقرير إلى أن 62% من الجثث بدت شديدة الهزال، مما يشير إلى أنهم تعرضوا لعمليات تجويع قسرية، وأغلب الضحايا من الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و40 عامًا.

وأشار التقرير إلى أنه تم اتباع نظام معقد لحصر أعداد وتصنيف الجثث، بواسطة عناصر استخباراتية لديها معلومات عن هويات الضحايا، وذكر التقرير أن ذلك كان كوسيلة لتحديد أي جهة أمنية مسؤولة عن قتلهم، وتقديم وثائق مزيفة فيما بعد، بأن الضحية لقي حتفه بأحد المستشفيات.

ووصف أحد المحامين الثلاثة الذين شاركوا في إعداد التقرير «ديزموند دي سيلفا»، والذي كان أحد محققي الادعاء بالمحكمة الخاصة لجرائم الحرب في سيراليون أيضًا، وصف الصور بأنها أقرب إلى صور الناجين من «الهولوكوست».

وجاء ضمن شهادة العسكري المنشق والمصور بنفس الوقت، أن «الشرطة العسكرية» كانت تقوم بترقيم الجثث، واعتبرت تلك الأرقام المشفرة والمكتوبة بخط اليد، اعتبرت وثيقة توضح تنفيذ الجيش السوري لأوامر قتل ممنهجة.

وكُلفت لجنة التحقيق، المؤلفة من النائب العام ومساعديه، بتدقيق الصور والتأكد من مصداقيتها وخلوها من أي تعديل، في أحد المختبرات البريطانية، قبل المحكمة الخاصة التي أنشأتها الأمم المتحدة للتحقيق في جرائم الحرب.

واستطاع أعضاء اللجنة الاستماع إلى شهادة الشرطي المصور، بعد تمكنه من الفرار إلى خارج سوريا، فضلًا عن استماعها إلى شهادة شخص آخر، على علاقة أيضًا بالموضوع.

وقررت اللجنة التي قدمت تقريرها المفصل والمذيل بتوقيع جميع أعضائها، أن جميع المواد المسربة تحمل درجة «أدلة قوية»، ومقبولة من قبل المحكمة التي سيتم إنشاؤها، فضلًا عن أنها تشكل «أدلة دامغة» لإدانة نظام الأسد بارتكاب «جرائم ضد الإنسانية» و«جرائم حرب».

وتصاعدت وتيرة الاهتمام بالصور التي تم تسريبها عن تعذيب المعتقلين في سجون النظام السوري. وقام مركز العدالة والتوثيق والمشروع الوطني لتوثيق الثورة السورية بنشر تقرير مترجم حول موثوقية الأدلة المتعلقة بتعذيب وإعدام المعتقلين في سجون النظام السوري، والذي تم إعداده لصالح إحدى شركات

أدلة تثبت مسؤولية الرئيس السوري في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بحسب ما أعلنت الأمم المتحدة

تسريب 50 ألف صورة مروعة لجثث معتقلين لدى النظام السوري مورس عليهم أشد أنواع التعذيب

هذه هي جرائم النظام السوري ضد شعبه

50 ألف صورة مروعة لجثث معتقلين سرّبها منشق

المحاماة في لندن.

وكشف التقرير عن تكليف فريق تحقيق يتمتع أعضاؤه بخبرة واسعة في محاكمة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الجرائم المخالفة للقانون الدولي، بتوثيق انتهاكات النظام السوري.

وتألف فريق التحقيق المكلف، حسب التقرير، من فريقين، أحدهما قانوني، والثاني في الطب الشرعي، وذلك بهدف تقييم مصداقية المنشق السوري الذي كان يعمل لصالح الشرطة العسكرية للحكومة السورية لعدة سنوات قبل انشقاقه عن النظام السوري، حيث كانت مهمته تصوير مسرح الجريمة، ثم سرعان ما تغيرت طبيعة مهنته، وكذلك مهام زملائه في العمل، وتحول إلى تصوير وتوثيق جثث المعتقلين التي يتم إحضارها من أماكن احتجازهم إلى مستشفى عسكري.

وكشف التقرير عن الجثث التي كان يصورها المنشق، وظهرت فيها علامات التجويع والضرب الوحشي والخنق، وغيرها من أشكال التعذيب والقتل، قام المصور المنشق بتهريب عشرات الآلاف من صور الجثث التي قام بتصويرها هو وزملاؤه أثناء عمله، كما تم تهريب صور مماثلة من أشخاص آخرين.

وبلغ عدد الصور المسربة إلى خارج سوريا بهذه الطريقة حوالي 55.000 صورة تقريبًا حتى يومنا هذا، بمعدل 4 أو 5 صور لكل جثة، والمجموع التقريبي للجثث هو 11 ألف جثة تعود لمعتقلين. وذكر التقرير أن فريق التحقيق أجرى مقابلة دقيقة مع المصور المنشق لتقييم

50 ألف صورة مروعة لجثث معتقلين سرّبها منشق

الأدلة التي قدمها في ضوء المعطيات المتاحة.

وتوصل الفريق إلى اعتباره شاهدًا موثوقًا ويتمتع بالمصداقية، حيث لم تظهر أي علامات للتحيز أو الانفعالية والمبالغة، وعلى الرغم من تأييده لمعارضي النظام الحالي فإن فريق التحقيق راضٍ عن صدق إفادته المتعلقة بتجربته، ولو أنه رغب في المبالغة بشهادته لكان من السهل عليه القول إنه شهد تنفيذ أحكام الإعدام، لكنه في الحقيقة أوضح أنه لم يشهد أية حالة إعدام.

كما ظهرت أسباب أخرى دفعت فريق التحقيق للاستنتاج بأن شهادته موثوقة، ويمكن الاعتماد عليها في أية إجراءات قانونية لاحقة. وعلم فريق التحقيق، حسب التقرير، أن المنشق قام بنسخ صور للمعتقلين واحتفظ بها من خلال ذاكرة خارجية (فلاشة)، وكانت مهمة الفريق تتمثل في التحقيق مع المنشق للتأكد من مصداقية الشاهد.

وتم إجراء لقاءات تحقيقية متتالية مع المنشق، حيث ذكر الشاهد في إفادته للفريق طبيعة عمله في الشرطة العسكرية، وأبلغ أن مهمته كانت تنحصر في التقاط صور المصابين أو القتلى، ولكن بعد الثورة السورية أصبحت مهمته الروتينية هي التقاط صور المعتقلين الذين تعرضوا للتعذيب خلال فترة الاعتقال.

وأظهرت فحوص الصور نسبة كبيرة جدًا من الأجساد التي تم وصفها بأنها مصابة بالهزال والذي يسمى طبيًا «الدنف»، وهو دليل دامغ على انخفاض شديد بالوزن مع ملامح أخرى مثل البطن الزورقي (بطن غائر مع بروز

50 ألف صورة مروعة لجثث معتقلين سرّبها منشق

50 ألف صورة مروعة لجثث معتقلين سرّبها منشق

عظام الأرداف)، وأضلاع بارزة، وذوبان لعضلات الأطراف، وفي بعض الحالات سحنة أبقراط (مظهر الوجه الغائر والأجوف). وذكر التقرير أنه لا يكفي أن يكون الفرد نحيلًا كي يتم تصنيفه في هذه الفئة، وأن هناك مسببات لذلك.

وذكر الضابط المنشق أن الغرض من توثيق تلك الجثث هو التحقق من أنه لم يتم الإفراج عن أي من أولئك المعتقلين من الفروع الأمنية، ولإبلاغ عائلات المعتقلين بوفاتهم في الوقت المناسب، حيث كان سبب الوفاة المعلن في كل مرة إما «نوبة قلبية» أو «مشكلات تنفسية»، هذا إضافة لكي تتأكد السلطات المعنية من تنفيذ تلك الإعدامات، وكان كل قتيل من المعتقلين يعطى رقمين، حيث تعرف الفروع الأمنية وحدها الهوية الحقيقية للجثث.

وبدأت إجراءات التوثيق بإعطاء رقم مرجعي لكل معتقل يتم قتله بحيث يرتبط الرقم بالفرع الأمني المسؤول عن اعتقاله ومقتله، وعند وصول الجثة إلى المستشفى العسكري، كانت تعطى رقمًا إضافيًا لتوثيق الوفاة المزورة على أنها حصلت في المستشفى نفسه، وبمجرد التقاط الصور كانت تلك الجثث تدفن في منطقة ريفية.

وذكر التقرير أنه حين بدأ المصور بالتخطيط للانشقاق، جعل أحد زملائه في القسم يلتقط صورًا لمجموعة من الجثث لتوضيح أن المكان كان يبدو «كالمسلخ»، وكانت الحجة التي أعطاها لزميله لالتقاط الصور الجماعية هو الرجوع إليها في حال اكتشفوا أنهم نسوا تصوير إحدى الجثث.

من جهة ثانية، ذكر التقرير الصادر أن فريق التحريات وجد أن الشاهد لم يكن مصدرًا موثوقًا فحسب، بل إن المعلومات الصادرة عنه بالغة الأهمية والوثوقية، وأن فريق التحقيق مقتنع بناء على القرائن التي تفحصها بوجود أدلة دامغة يمكن تصديقها من قبل القضاء في المحاكم الخاصة بتقصي الحقائق على قيام عاملين في الحكومة بقتل المعتقلين وتعذيبهم بصورة ممنهجة.

وأفاد التقرير بأنه تم بدايةً فحص ألفي صورة لبناء تصور عام ومعرفة طبيعة وحجم الإصابات، ثم تمت مراجعة 1555 صورة بدقة أكثر، وتعود معظم الصور لشبّان تتراوح أعمارهم بين العشرين والأربعين، وقد يصل أعمار بعضهم إلى الستين، ولم تتضمن الصور أطفالًا، وكانت معظم الجثث الباقية عارية أو شبه عارية.

الدكتور أيمن سلامة، أستاذ القانون الدولي العام

الدكتور أيمن سلامة: الحالة السورية كشفت عن مدى شيطانية ما يسمى بـ «السياسة الواقعية» في العلاقات الدولية

انتهاكات بالجملة

في أبريل/نيسان من العام الماضي 2023، قالت «الشبكة السورية لحقوق الإنسان في بيان لها، إنّ إعادة العلاقات مع النظام السوري الذي ما زال مستمرًا في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية بحق الشعب السوري، انتهاك للقانون الدولي ولحقوق ملايين الضحايا، مشيرة إلى أن النظام السوري ما زال يخفي 96 ألف مواطن سوري ويعرضهم للتعذيب، كما أنه قتل 201 آلاف مدني، بينهم قرابة 23 ألف طفل دون أية محاسبة.

ولم يلتزم النظام السوري، بأيٍّ من بنود مبادرات الجامعة العربية التي أعلنت عنها في عامي 2011 و2012 ولم يلتزم بأيّ شروط في عام 2023، وما زال يمارس انتهاكات فظيعة بحقّ الشعب السوري، مذكّرًا بأنَّ النظام السوري جابه الحراك الشعبي الذي خرج في مارس/آذار 2011 بإطلاق الرصاص الحي، وبحملة اعتقالات تعسفية واسعة، وتوسعت الانتهاكات التي مارسها حتى بلغ بعضها جرائم ضد الإنسانية منذ الأشهر الأولى لاندلاع الحراك.

وفي 22 يناير/كانون الثاني 2012 أقرَّ مجلس وزراء الخارجية العرب المبادرة العربية الثانية، والتي تضمنت مطالبة مجلس الأمن لدعمها. وأكد البيان أن النظام السوري لم ينفذ أيًا من بنود المبادرة، وأعطى وعودًا زائفة، فيما استمرت قوات الأمن والجيش في ارتكاب المزيد والمزيد من الانتهاكات، ولم تتمكن بعثة المراقبين العرب من منع أو إيقاف أيٍّ منها. ووفقًا للبيان فقد قتل النظام السوري منذ مارس/آذار 2011 حتى 12 فبراير/شباط 2012 نحو 13923 مدنيًا، واعتقل وأخفى 23526 آخرين.

ومازال النظام السوري مستمرًا حتى اليوم بمختلف أنماط الانتهاكات، ومن أبرزها إخفاء قرابة 96 ألف مواطن سوري منذ مارس/آذار 2011 حتى الآن، وقتل 201 آلاف مدني بينهم قرابة 23 ألف طفل، وقد قتل منهم قرابة 15 ألفًا تحت التعذيب، إضافةً إلى العديد من الانتهاكات الأخرى، مثل القصف العشوائي وبشكل خاص بالبراميل المتفجرة واستخدامه الأسلحة الكيميائية، كما أن الانتهاكات التي مارسها هي السبب الرئيسي في تشريد قرابة 7 ملايين لاجئ سوري.

من جهة ثانية، فإن النظام السوري متهم بقتل 15051 شخصًا بينهم 190 طفلًا و94 سيدة بسبب التعذيب في مراكز الاحتجاز منذ مارس/آذار 2011، وقرابة 136 ألف معتقل أو

مختف قسريًا ما زالوا يتعرضون للتعذيب.

مورست عمليات التعذيب في مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري، وفق سياسة مركزية وشاملة تورطت في ممارستها الغالبية العظمى من مراكز الاحتجاز وامتدت ليشارك في تنفيذها أدنى وأعلى المستويات في الأجهزة الأمنية بأهداف ودوافع مختلفة من أبرزها: انتزاع الاعترافات عبر التعذيب وتوجيه التهم المتعددة للمعتقلين على اعتبار عدم وجود أدلة مادية تدين المعتقل إلا عبر انتزاعها بالتعذيب، إضافةً إلى التشفي والانتقام الجماعي الموجه للمعتقلين كافةً باعتبارهم معارضين للسلطة لمجرد اعتقالهم أو بسبب أنشطتهم المعارضة وللمجتمع لبث الرعب والخوف فيه.

ولا يقوم النظام السوري في معظم الأحيان بإبلاغ ذوي الضحايا الذين ماتوا تحت التعذيب بوفاتهم داخل مركز الاحتجاز في تاريخ وفاتهم، وتعلم العائلات بوفاة أبنائها، إما عبر الناجين من مراكز الاحتجاز أو بعد مراجعتهم عدة مرات لمقرات الشرطة العسكرية في دمشق، وغالبًا ما تحصل العائلات على هذه المعلومات بعد سنين عدة من تاريخ وفاة المعتقل. وحصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان على قرابة 1250 بيان وفاة لمختفين قسريًا قتلوا تحت التعذيب، ولم يخبر النظام السوري أهلهم.

ورغم الكم الكبير من البراهين على ارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وعلى نطاق واسع، مع ذلك يبدو أن النظام السوري يتمتع بالحصانة المطلقة في وجه تطبيق العدالة الدولية.

وفي الوقت الحاضر، تصب جهود الأمم المتحدة لتحقيق السلام في مساعدة النظام السوري على استعادة شرعيته بدلًا من معاقبته على جرائم الحرب التي ارتكبها

ويؤكد المراقبون أن جهود الأمم المتحدة لحل الأزمة السورية تعتمد تشخيصًا خاطئًا للحالة في سوريا، فهي تعتبرها صراعًا بين طرفين (مؤيد للنظام - ومعادي له)، بينما الصراع في الحقيقة هو بين نظام مستبد بمؤسساته القمعية، وبين شعب مظلوم دفع كمًا هائلًا من الضحايا، والمهجرين، والدمار على أوسع نطاق.

أكثر من ذلك، فقد فشل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في تحمل مسؤوليته في تنفيذ قراراته رقم 2118، ورقم 2254. فقرار مجلس الأمن 2118 الذي تم تبنيه بعد عامين فقط من اندلاع الحرب أدان نظام الأسد لاستعماله السلاح الكيميائي، وطلب منه تدمير

القضاء الفرنسي أصدر مذكرات توقيف دولية ضد بشار الأسد وشقيقه «ماهر» بتهمة التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية

كامل ترسانته قبل منتصف عام 2014، لقد فشل نظام الأسد في تنفيذ تعهداته تبعًا لتقرير لجنة التقصي التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المقدم لمجلس الأمن عام 2020، والذي ينبغي أن يؤدي لتطبيق القرار 2118 بالقوة.

مذكرة توقيف ضد «الأسد»

في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، أصدر القضاء الفرنسي أربع مذكرات توقيف دولية بتهمة التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في هجمات بغاز السارين استهدفت في 21 أغسطس/آب 2013 الغوطة الشرقية ومعضمية الشام قرب دمشق، ما أسفر عن مقتل أكثر من ألف شخص.

واستهدفت مذكرات التوقيف إلى جانب الرئيس بشار الأسد، شقيقه ماهر الأسد القائد الفعلي للفرقة الرابعة في الجيش السوري وعميدين آخرين هما غسان عباس، مدير الفرع 450 من مركز الدراسات والبحوث العلمية السورية، وبسام الحسن، مستشار رئيس الجمهورية للشؤون الاستراتيجية وضابط الاتصال بين القصر الرئاسي ومركز البحوث العلمية.

وحقق قضاة تحقيق من وحدة الجرائم ضد الإنسانية التابعة لمحكمة في باريس منذ أبريل/نيسان 2021 في الهجمات التي ارتكبت عام 2013 واتُّهم النظام السوري بالوقوف خلفها. وجاء الإجراء القضائي بناء على شكوى جنائية قدّمها المركز السوري للإعلام وحرية التعبير والأرشيف السوري ومبادرة عدالة المجتمع المفتوح ومنظمة المدافعين عن الحقوق المدنية.

ويقول الدكتور أيمن سلامة، أستاذ القانون الدولي العام في الجامعات المصرية، إن الحالة السورية كشفت عن مدى شيطانية ما يسمى بـ «السياسة الواقعية» في العلاقات الدولية، وأصبح المثال السوري يضرب للتدليل والتمثيل على علو المصلحة الانتهازية على المبادئ الإنسانية، وسمو الاعتبارات الاستراتيجية على القيم الأخلاقية. ولكن تجريم ما جرى ارتكابه من جرائم سواء ارتكبت فى سوريا أو أية بقعة من بقاع المعمورة مسألة تهم الإنسانية كلها. فالحقوق الأساسية للإنسان هى حقوق متكاملة غير مجزئة، فالجميع على قدم واحد من المساواة سواء بالنسبة لحقوقهم، أو ما يصيبهم حين تنتهك هذه الحقوق.

ويضيف «سلامة» أن «الحالة السورية تعكس بجلاء، ودون ما أي شك، نكوص المجتمع الدولى عن النهوض بمسئوليته لمكافحة الجرائم الدولية المرتكبة فى سوريا والتى تهدد السلم والأمن الدوليين، حيث توانى المجتمع الدولى، ودونما أية وازع عن حماية المدنيين السوريين العزل غير المنخرطين فى القتال، وذلك لمصالح سياسية فى معظم الحالات. لقد نكص المجتمع الدولى عن الوفاء بالتزاماته الدولية القانونية فى أن ينهض بتحمل مسئوليته في إجبار الرئيس السوري بشار الأسد عن الكف الفوري عن ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المدعاة فى سائر الإقليم السوري».

■ المصادر:

1- إعادة العلاقات مع النظام السوري الذي ما زال مستمرا بارتكاب جرائم ضد الإنسانية بحق الشعب السوري انتهاك للقانون الدولي ولحقوق ملايين الضحايا، موقع الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 20 أبريل/نيسان 2023.

2- الأمم المتحدة: أدلة على تورط الأسد بارتكاب جرائم حرب، موقع العربية، 2 ديسمبر/كانون الأول 2013.

3- جرائم الحرب التي يرتكبها الأسد ومعالجة الأمم المتحدة، موقع منتدى فكرة، 11 فبراير/شباط 2021.

4- فرنسا تصدر مذكرة توقيف بحق بشار الأسد بسبب هجمات كيميائية، موقع دويتشه فيله، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

في الذكرى 42:

مجزرة حماة... جريمة إبادة جماعية

أوقعت المجزرة أكثر من 40 ألف شهيد وآلاف المفقودين والجرحى

يوسف شرف الدين

مع إطلالة الذكرى 42 لمجزرة حماة الكبرى، وبالرغم من اشتهار المجزرة التي وقعت في فبراير/شباط 1982، إلا أن النظام السوري ارتكب مجازر عدة في مناطق مختلفة سبقت هذه المجزرة، وراح ضحيتها المئات من المواطنين من نساء وأطفال وشيوخ. ومن هذه المجازر مجزرة جسر الشغور في العاشر من مارس/آذار 1980. وتفيد بعض المصادر أن المدينة قصفت بمدافع الهاون وأطلقت النيران على سبعة وتسعين من أهاليها بعد إخراجهم من دورهم، كما تم هدم ثلاثين بيتًا فيها. ومجزرة سرمدا التي قتل فيها حوالي 40 مواطنًا، ومنها مجزرة قرية كنصفرة، والتي تزامنت مع مجزرة جسر الشغور وذلك حين أطلقت النيران على أهالي القرية الذين طالبوا بتحسين الخدمات العامة فقتل مواطن وجرح عشرة. ولم يمض على الحادثتين السابقتين أشهر قليلة حتى وقعت مجزرة سجن تدمر وذلك في 27 يونيو/حزيران 1980 حيث تمت تصفية قرابة ألف معتقل في زنازينهم. ومجزرة حي المشارقة حيث قتلت صبيحة عيد الأضحى 83 مواطنًا أنزلوا من شققهم وحصدت أرواحهم، ومجزرة سوق الأحد التي أودت بحياة 42 مواطناً وجرح 150 آخرين. ومنها مجزرة الرقة التي راح ضحيتها عشرات المواطنين الذين لقوا حتفهم حرقاً بعدما جمع المعتقلون في مدرسة ثانوية وأضرمت النيران حولهم.

النظام السوري ارتكب مجازر عدة في مناطق مختلفة سبقت «مجزرة حماة» وراح ضحيتها المئات من المواطنين من نساء وأطفال وشيوخ

تدمير الأحياء وقتل السكان وإبادة الأسر

جرائم الإبادة الجماعية في مجزرة حماة

تعرضت حماة لحملات متكررة راح ضحيتها المئات من الشيوخ والأعيان والمواطنين العادين خلال العامين 1980-1981م، إلا أن ما تناقلته تقارير المراسلين وشهود العيان في مجزرة فبراير/شباط 1982 يدخل ضمن مسمى «الإبادة الجماعية». فقد لقي ما يزيد على 25 ألفًا حتفهم على أيدي السلطات السورية التي حشدت القوات الخاصة وسرايا الدفاع وألوية مختارة من الجيش (اللواء 47 واللواء 21) بمعداتهم الثقيلة يدعمهم السلاح الجوي لتصبح المدينة منطقة عمليات عسكرية واسعة وتم قصف المدينة بنيران المدفعية وراجمات الصواريخ وبشكل عشوائي ولمدة أربعة أسابيع متواصلة في الوقت الذي أغلقت فيه منافذها الأربعة أمام الفارين من وابل النيران.

تدمير الأحياء وقتل السكان وإبادة الأسر

أقدم النظام ضمن حملة القتل الجماعي على إبادة سكان مناطق وأحياء بكاملها، وتصفية أسر بجميع أفرادها:

مجزرة حي حماة الجديدة

أقدمت قوات سرايا الدفاع التابعة للنظام السوري في اليوم الثالث من اجتياح مدينة حماة (4 فبراير/شباط 1982) على جمع سكان حي «حماة الجديدة» (الملعب البلدي) وأطلقت نيران الرشاشات عليهم ثم تمت مداهمة البيوت وقتل من فيها دون تمييز وتم سلب ونهب الممتلكات، وتقدر بعض المصادر ضحايا مجزرة الحي بحوالي 1500.

مجزرة حي سوق الشجرة

وشهد اليوم الخامس من المجزرة قصف حي «سوق الشجرة» بشدة واجتاحت قوات النظام السوري الحي وأطلقت النيران على الشباب والشيوخ في الشوارع ولاحقت من لجؤوا إلى المساجد فأجهزت عليهم وقُدر عدد الضحايا بحوالي 160 قتيلاً. كما قتلت عناصر الأمن والجيش السوري أفراد أسر آل علوان وحمود كوجان وآل أبو سن رجالهم ونساءهم وأطفالهم، بعضهم رميًا بالرصاص وبعضهم طعنًا بالسكاكين وتوفي بعضهم تحت الأنقاض جراء القصف وتفجير البيوت بالديناميت. كما أقدمت قوات النظام في اليوم ذاته على قتل ما يزيد عن 70 مواطنًا بينهم نساء وأطفال بعد حشرهم في دكان الحلبية لبيع الحبوب وأضرمت النيران في الدكان لتقضي على من بقي منهم على قيد الحياة حرقًا.

مجزرة حي البياض

وفي «حي البياض» وأمام مسجد الشيخ محمد الحامد ونظرًا لعدم اتساع ناقلات المعتقلين لعدد إضافي منهم قتلت قوات النظام 50 منهم وألقت بجثثهم في حوض تتجمع فيه مخلفات مصنع بلاط تعود ملكيته للمواطن عبد الكريم الصغير.

مجزرة سوق الطويل

ووقعت مجزرة «سوق الطويل» في اليوم السابع من الاجتياح حيث قتلت قوات الأمن 30 شابًا على سطح السوق، كما قتلت السلطة الشيخ عبد الله الحلاق البالغ من العمر 72 عامًا أمام بيته ونهبت ممتلكاته. وأيضًا أطلقت قوات الأمن النار على 35 مواطنًا، بعد أن نهبت نقودهم وساعات الأيدي، وتم حشرهم في دكان عبد الرازق الريس للمواد المنزلية فقتلوا جميعًا إلا حدثين يبلغان من العمر 13 عامًا تمكنا من الفرار من خلال سقيفة الدكان.

تدمير المساكن والبيوت

قتل السكان بكل وحشية

مجزرة حي الدباغة

وقامت مجموعة من سرايا الدفاع في نفس اليوم بقتل 25 مواطنًا من «حي الدباغة» بعد أن وضعتهم في قبو فيه منشرة للأخشاب ثم قاموا بإحراق المنشرة. وقُتل ضمن أحداث هذا اليوم خمسة أفراد من آل بدر، وقتل المواطن زياد عبد الرازق وزوجته وابنه البالغ من العمر عامين. كما قتل من آل عدي الأب وثلاثة أبناء، وقتل آل دبور في حي «الدباغة»، وقتل المواطن محمد مغيزيل وأولاده مع أنه من الكتائب الحزبية (البعثية) المسلحة.

مجزرة حي الباشورة

وفي «حي الباشورة» قضت السلطات على آل محمد فهمي الدباغ وقد بلغوا 11 شخصاً تتراوح أعمارهم بين 58 عامًا (الأب) وست سنوات (أصغر الأبناء). ولقيت السيدة حياة جميل الأمين وأولادها الثلاثة الذي لم يتجاوز أكبرهم الحادية عشر نفس المصير، وقد قام عناصر الأمن بقطع يدي السيدة وسلب حليها. ثم توجهت عناصر قوت النظام إلى حيث يسكن آل موسى في نفس الحي والبالغ عددهم واحد وعشرون قتلوا جميعًا بما في ذلك رضيع لم يبلغ السنة ونصف. كما لقي آل القاسية وآل صبحي العظم من نفس الحي المصير ذاته حيث قتلت عناصر النظام زوجة المرحوم صبحي العظم البالغة من العمر ثمانون عامًا وابنه البالغ من العمر 60 عامًا. كما أطلقوا الرصاص على تسعة وثلاثين سيدة وأطفالهن مع ثلاثة رجال من آل مشنوق في نفس الحي ولم ينج منهم إلا السيدة انتصار الصابوني.

ووقعت في نفس اليوم مجزرة آل الصمام في «حي الباشورة» والتي راح ضحيتها سبعة عشر شخصًا بينهم أطفال ونساء ونجا منهم أربعة. ومن المجازر التي ارتكبت في حي «الباشورة» مجزرة عائلة الكيلاني وراح ضحيتها أربعة، ومجزرة مسجد الخانكان ومجزرة أبو علي طنيش وآل تركماني ومجزرة الثانوية الشرعية وراح ضحية هذه المجازر ما يزيد عن ستين شخصًا بينهم أطفال ونساء.

في اليوم التاسع من المجزرة دهست دبابات النظام مواطنين فروا من النيران عرف منهم صالح عبد القادر الكيلاني (52 عامًا) و فواز صالح الكيلاني (21 عامًا).

مجزرة حي العصيدة

وفي اليوم الحادي عشر وقعت مجزرة آل المصري في «حي العصيدة» حيث أطلقت قوات النظام الرصاص على أربعين من سكان الحي فقتلتهم جميعًا. وبعد دخول حي «الدباغة» بخمسة أيام قتلت السلطات ستة أفراد من آل الصحن وقامت بنهب البيت.

مجزرة حي الشمالية

وتفيد المعلومات أن مئات المواطنين العزّل قتلوا في حي «الشمالية» في اليوم الرابع عشر من المجزرة بعد أن لجؤوا إلى أقبية البيوت للاحتماء من بطش قوات النظام. ومن أبرز المجازر التي وقعت في هذا الحي مجزرة آل الزكار ومجزرة زقاق آل كامل ومجزرة آل عصفور.

مجزرة حي الشرقية

وفي اليوم السابع عشر جمعت قوات السلطة من بقي من أهل حي «الشرقية» وجردوا الرجال من ملابسهم في البرد الشديد ثم حشروا الجميع في مسجد وفجّروه بهم فقتلوا جميعًا.

مجزرة حي البارودية

وفي اليوم الثاني والعشرين جمعت السلطات ما يزيد عن 25 من آل شيخ عثمان وذلك في حي «البارودية» وقتلتهم، وذهب ضمن هذه المجزرة أسرة محمد الشيخ عثمان حيث تشير المعلومات أن عناصر السلطة بقروا بطن زوجته الحامل وقتلوا الأطفال السبعة وأضرموا النار في البيت.

مجزرة الجامع الجديد

أما مجزرة الجامع الجديد فقد وقعت في اليوم الخامس والعشرين حيث ساقت قوات النظام 16 مواطنًا من حي «القراية» لغرض نقل أمتعة منهوبة من البيوت والمحال وبعد أن قاموا بذلك نقلوا إلى المسجد الجديد بحي «المرابط» وأطلقوا عليهم الرصاص.

مجزرة مقبرة سريحين

وتعتبر مجزرة «مقبرة سريحين» أبشع المجازر الجماعية التي وقعت في حماة خلال أحداث فبراير/شباط 1982، حيث ذهب ضحيتها أعداد كبيرة من المدنين من الرجال والنساء والأطفال، لم تعرف أعدادهم بالتحديد ولا أسماؤهم جميعًا. فقد قامت قوات النظام

بإحضار المئات من سكان المدينة على دفعات وأطلقت النار عليهم وألقت بجثثهم في خندق كبير. وبحسب شهادة أحد الناجين كان ضمن فوج ضم المئات وعند وصولهم إلى المكان وجدوا مئات الأحذية على الأرض وأكوامًا من الجثث في الخندق. ويروي الناجي أن قسمًا منهم أُنزلوا إلى الخندق وآخرون تُركوا على حافته وأطلقت قوات النظام النار على الجميع فلم ينج منهم إلا بضعة أشخاص.

مجزرة معمل البورسلان

في معمل البورسلان وتحت إمرة الجيش مباشرة اقتاد الجنود الآلاف من الرجال، وتركوهم في العراء تحت المطر والبرد بلا طعام، وكانت التحقيقات تنتهي بجثث جديدة تتلقفها الأفران ذات الحرارة المرتفعة جدًا في داخل المعمل.

مجزرة العميان

داهم جنود سرايا الدفاع مدرسة للمكفوفين في منطقة المحطة. ويقوم على التدريس فيها شيوخ عميان مقيمون. لم يجد الجنود في داخلها سواهم، ومعظمهم ناهز الستين من العمر، وبعضهم متزوج وعنده عدد من الأولاد. كان الجنود يضربون الشيوخ بالجنازير، فتسيل الدماء من رؤوسهم وأيديهم حتى يتوسل المكفوفين، لكن الجنود لم يتوقفوا عن الضرب إلا بعد أن يؤدي هؤلاء المساكين رقصات لإمتاع الجنود، وبعدها كانوا يشعلون النار في لحاهم، ويهدد الجنود من جديد -إما الرقص وإما الموت حرقاً. فيرقص الشيوخ العميان. والجنود يضحكون. وحين تنتهي المسرحية. يتقدم الجنود بكل بساطة، ويشعلون النار في ثياب المكفوفين، ثم يطلقون الرصاص، ويخر العميان صرعى، وتتابع جثثهم الاحتراق. من الذين قضوا في هذه المجزرة الشيخ شكيب وهو كفيف ناهز الستين من عمره، والشيخ أديب كيزاوي وعنده تسعة من الأطفال، والشيخ أحمد الشامية مقرئ القرآن الضرير.

مجزرة العلماء

أما علماء الدين فقد أخرجوهم من منازلهم، وقتلوهم الواحد تلو الآخر. بدؤوا أولاً بمفتي حماة الشيخ بشير المراد، ويقع بيته في منطقة باب البلد. ذهب الجنود إليه، وأخرجوه من داره مع مجموعة من أقربائه. وأخذوا يضربونه. ويعفرون لحيته بالتراب. وقاموا بسحبه على الأرض، ثم أحرقوه وهو حي. قتل من هذه العائلة تسعة كلهم من علماء الدين.

وقتلوا الشيخ منير حوراني مع ولديه، وكانوا قد أعدموا ابنه الشهيد رائد الحوراني قبل سنوات.

مذبحة حماة

واعتقلوا الشيخ عبد الله الحلاق حيث اقتادوه من أحد الملاجئ وكان مع مجموعة من أهل الحي إلى سوق الحدادين وأحرقوه مع أنه كان يجاوز الثمانين.

ولم يوقروا الشيخ عبد الرحمن الخليل، وهو عالم ضرير، ناهز الثمانين من العمر، وكان يسكن في حي الحاضر، وقد احترق منزله أثناء القصف الصاروخي، وعندما استنجد بالجنود الذين حوله ليساعدوه على الخروج، ألقوا على المنزل قنبلة حارقة، فتهاوى البيت كلياً، واحترق الشيخ داخله.

مجزرة الأطفال

في نهاية شارع الثامن من آذار، حيث يتقاطع مع سوق الطويل، يقع (الجامع الجديد) في داخله وقعت مجزرة رهيبة بعد أربعة عشر يومًا على بدء المجزرة. كان الناس قد بدؤوا يخرجون قليلاً إلى الشوارع. طلب الجنود من الأهالي التوجه نحو سيارات الخبز في طرف الشارع. أسرع عدد كبير من الأطفال، وكانوا بالعشرات، حملوا الخبز وقفلوا عائدين، اعترضهم الجنود، وطلبوا إليهم الدخول إلى الجامع الجديد، وهناك فتحوا عليهم النار، وسقطت الأجساد الطرية، وسالت دماء الأطفال على الخبز الذي كان لا يزال في الأيدي الصغيرة.

مجزرة الفتيات

كان الجنود يدخلون إلى الملاجئ، وينتقون الفتيات الصغيرات، ولا يعرف الأهل بعد ذلك عنهن شيئاً. في حمام الأسعدية الكائن في منتصف سوق الطويل، وجدت جثث كثيرة لفتيات معتدى عليهن ومقتولات.

مجازر المستشفى الوطني

وهذه المجازر فاقت الوصف والتصور. داخل المستشفى الوطني تمركزت واحدة من فرق الموت التابعة لسرايا الدفاع بصورة دائمة طوال الأحداث، وكان عملها أن تجهز على الجرحى من الأهالي. كان الوضع في داخل المستشفى رهيباً فظيعاً، القتلى بالعشرات يملأون الممرات

والحديقة الخارجية، وفي بعض الأماكن تكدست الجثث فوق بعضها، وبدأت تفوح منها روائح الأجساد المتفسخة. معظم هؤلاء القتلى كانوا من الذين يرسلهم المعتقل الملاصق للمستشفى في المدرسة الصناعية حيث يموت كل يوم العشرات.

أكثر الجثث كانت مشوهة أو مقطعة أو مهروسة أحياناً، وكان من الصعب التعرف على أي واحدة منها. تجمع كل يوم أكوام الجثث في سيارات النفايات، وتنقلها الشاحنات إلى الحفر الجماعية.

أحياناً كان يفد إلى المستشفى بعض الجرحى. هؤلاء كانوا لا ينتظرون طويلاً. فإن فرقة الموت تباشر عملها بهمة ونشاط. وبالسكاكين والسواطير تعمد إلى تقطيع الجسد الجريح.

في إحدى المرات، قتلوا جريحاً من حي الحاضر يدعى (سمير قنوت)، وأخرج أحد الجنود قلبه!

تدمير دور العبادة:

المساجد

لم تراع السلطات السورية حرمة دُور العبادة فشملت عمليات التدمير والهدم المتعمد المساجد والكنائس، حيث بلغ عدد المساجد التي كانت هدفًا لعمليات الهدم والتدمير 63 مسجدًا، دمر 76% منها بشكل كلي. بعض هذه المساجد دمرت جزئيًا أو كليًا بفعل القصف المدفعي، إلا أن معظمها تم تدميرها كليًا من خلال التفجير منها: مسجد الشرقي، زاوية الشراباتي، جامع الشيخ الكيلاني، جامع الأفندي، جامع الشريعة، جامع السلطان، جامع المدفن، جامع الشيخ داخل، جامع الشيخ زين، جامع الحميدية، مسجد بلال بن رباح، جامع الشيخ علوان، جامع عمر بن الخطاب، جامع المناخ، جامع السرجاوي، مسجد سعد بن معاذ، مسجد ترسم بك، جامع الشيخ مروان حديد، جامع الهدى، الجامع الكبير. وتشير المعلومات أن عملية تفجير المسجد الكبير بالمدينة باستخدام الديناميت أدت إلى تهدم عدد من البيوت المحيطة مثل قبو ودار لآل الحافظ، بيت لآل القوشجي، بيت لآل أوضه باشي، بيت طاهر مصطفى ومحل لصناعة الأواني الفخارية كما تهدم جزء من مدرسة الراهبات المسيحية.

الكنائس

وقد طال التدمير الكنائس أيضًا، إذ كان يوجد في حماة أربع كنائس قديمة زمن الاجتياح نسفت قوات النظام اثنتين منها وهدمت جزأ

حماة بعد القصف

جزء من مدينة حماة بعد مجزرة حماة عام 1984م

بعد مجزرة حماة

تعرضت حماة لحملات متكررة راح ضحيتها المئات من الشيوخ والأعيان والمواطنين العادين خلال العامين 1980-1981م

رفعت الأسد وأخوه حافظ

ما تناقلته تقارير المراسلين وشهود العيان في مجزرة فبراير/شباط 1982 يدخل ضمن مسمى «الإبادة الجماعية»

طوقت قوات النظام مدينة حماة وقصفتها بالمدفعية قصفا عنيفا

من الثالثة ونهبت محتويات الرابعة. ووقعت الأحداث متزامنة مع استعداد نصارى حماة لتدشين الكنيسة الجديدة التي استغرق بناؤها 17 عامًا وبذل الأهالي الكثير من أجل أن تكون الكنيسة تحفة معمارية فريدة، فنهبتها قوات السلطة ونسفوها بالديناميت كليا.

تدمير الأبنية الأثرية

قضت عمليات التدمير والهدم على أهم معالم مدينة حماة الأثرية وأحيائها القديمة ذات الطراز المعماري المميز والقديم. وكان حي «الكيلانية» القديم ضمن المناطق التي دمرت كليًا بفعل عمليات القصف والتفجير والجرف. وتعتبر الكيلانية أحد معالم سورية السياحية لما تحوي من الفنون ومظاهر الإبداع في العهد الأيوبي والمماليك والعثمانيين، وتمثل كذلك مركزًا ثقافيًا معترف به دوليًا. وتعود بعض أبنية الحي إلى (690هـ، 1290م). ويضم الحي عدة قصور قديمة كقصر الحمراء الذي شيد في العهد العثماني (1128هـ، 1716م) وقد كان معلمًا من معالم السياحة في حماة. وشمل التدمير الزوايا مثل الزاوية القادرية وزاوية الشيخ حسين الكيلاني وجامع الشيخ إبراهيم الكيلاني. كما شمل التدمير «ناعورة» الباز عبدالقادر الكيلاني و«حمام» الشيخ الأثري. وشمل «مقامات ومقابر» منها مقام الباز للشيخ عبدالقادر الكيلاني ومرقد الشيخ ياسين الكيلاني ومقبرة سيف الدين يحيى ومقبرة الشيخ حسين الكيلاني ومقبرة الشيخ إبراهيم الكيلاني. وشمل التدمير أيضًا «قصورًا» منها قصر الحمراء وقصر بيت فايز العلي الكيلاني وقصر بيت محمد رضا الكيلاني وقصر سعيد العبد الله الكيلاني وقصر بيت فارس الكيلاني وقصر الحاج قدري الكيلاني وقصر أحمد سرور الكيلاني وقصر محمد نوري الكيلاني وقصر نقيب الأشراف محمد مرتضى الكيلاني وقصر سليم البديع الكيلاني وقصر عبدالحميد العبدلله الكيلاني وقصر منير عبدالحليم الكيلاني وقصر ضياء الكيلاني. وكان من أبرز المعالم الأثرية التي دمرت في الحي «المضافات» ومنها مضافة قطب الدين كيلاني ومضافة بديع عبدالرزاق الكيلاني ومضافة ظافر كيلاني ومضافة واصل كيلاني ومضافة

رفيق كيلاني ومضافة مصطفى برهان كيلاني ومضافة راغب كيلاني ومضافة فايز برهان كيلاني. وقد شمل التدمير كذلك «أقبية أثرية» كقبو الكيلانية وقبو الطيارة وقبو الزاوية القادرية وقبو حمام الشيخ وقبو باب الخوجة، وشمل التدمير مرابض الخيول العربية الأثرية ومحلات ودكاكين تقليدية لصنع بيوت الشعر.

تدمير المنازل والمتاجر والمرافق العامة

لقد خلفت العمليات العسكرية وعمليات التدمير المتعمد خراباً كبيراً في المنازل والمنشآت العامة وتركت عشرات الآلاف من سكان المدينة دون مأوى ويفتقرون إلى الخدمات الأساسية. وكما أشرنا سالفًا فإن هناك أحياء قد دمرت عن بكرة أبيها وبعضها وصلت نسبة التدمير إلى 80%، ولم ينج حي من أحياء المدينة من أثار التدمير كليا أو جزئيا بحيث أصبحت معظم أحياء المدينة غير صالحة للسكنى.

وبحسب بعض المصادر فإن عدد البيوت المدمرة التي تم توثيق أسماء أصحابها في حي «الشمالية» تعدى 225 بيتًا، وفي حي «الكيلانية» ما يزيد عن 120 بيتا. وتتراوح الأرقام بين العشرين والمائة في مختلف الأحياء الأخرى، هذا علاوة عن البيوت التي لم توثق أسماء ساكنيها. ووثقت المصادر ذاتها أسماء ملاك عيادات وصيدليات ومتاجر نهبت وحرقت ودمرت كليًا أو جزئيًا، منها حوالي 40 عيادة وما يزيد عن 500 ما بين متجر ووكالة ومؤسسة ومعمل ومحل حرفي لإنتاج السلع وتقديم الخدمات.

وتشير الإحصاءات إلى تدمير وتضرر معظم المدارس في المدينة منها مدارس قد تم تدميرها كليا بفعل التفجير (مدرسة العفاف، المدرسة الزينية، الثانوية الشرعية، مدرسة الروضة الهدائية، مدرسة زنوبيا، مدرسة النصاري، مدرسة البنات الشرعية، مدرسة المحمدية الشرعية، عدد من المدارس بالكيلانية)، وبعضها لحقها التدمير جزئيًا بفعل القصف (مدرسة عمر بن الخطاب، مدرسة مصطفى عاشور، مدرسة سعيد العاص، مدرسة شجرة الدر، ثانوية غرناطة للبنات، روضة بدر الفتوى، روضة العنادل، مدرسة البحتري، إعدادية بسام حمشو، كلية الطب البيطري، ثانوية عثمان الحوراني).

نهب الممتلكات الخاصة والعامة

رافقت العلميات العسكرية وعمليات الإبادة الجماعية وتدمير الأحياء والمعالم الأثرية عمليات نهب واسعة لممتلكات الأفراد ومحتويات

> في اليوم الحادي عشر وقعت مجزرة آل المصري في «حي العصيدة» حيث أطلقت قوات النظام الرصاص على أربعين من سكان الحي فقتلتهم جميعًا

البيوت والمحال التجارية وحتى المرافق العامة. فقد شملت عمليات النهب سرقة موجودات متحف حماة الوطني والتي تقدر آنذاك بملايين الليرات السورية، هذا علاوة عن معلومات تفيد بتورط عناصر النظام في نهب مؤسسات الدولة الاستهلاكية وما حوته من سلع تموينية تم بيعها بأسعار مخفضة بحسب بعض المصادر. كما تعدت عناصر النظام على الأموال المودعة لدى المصرف التجاري السوري، كما نهبوا مصرف التسليف الشعبي الواقع بجانب القلعة. وتذكر المصادر أن قوات السلطة نقلت ما حمله 60 سيارة عسكرية من نوع «زيل» وذلك من سوق الطويل الذي يحوي على 380 محلًا تجاريًا. وقد أفادت شهادات الكثير من الأهالي أن قوات السلطة نهبت البيوت وما في حوزة أصحابها من مجوهرات وأشياء ثمنية أثناء عمليات الاجتياح لأحياء المدينة.

الاعتقالات والتصفية الجسدية

تجاوزت انتهاكات السلطات السورية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بأوضاع المعتقلين أثناء أحداث مجزرة حماة (1982) كل وصف واتصفت بالوحشية. فقد نفذت السلطات حملات اعتقال عشوائي طالت عشرات الآلاف من المواطنين دون تمييز، فالجميع متهم والجميع عرضة للاعتقال القسري والتعذيب الوحشي وفي معظم الأحيان القتل المتعمد.

فقد صاحب عمليات الاعتقال الواسعة الإجهاز على الكثير من المواطنين إما ساعة الاعتقال أو في الحبس المؤقت، ولا يزال الآلاف من المعتقلين في عداد المفقودين ولا يعرف عنهم شئ ولم تقدم السلطات إيضاحًا بأوضاعهم حتى إعداد هذا التقرير. وشملت عمليات الاعتقال العلماء والخطباء والمؤذنين، كما شملت الأطباء والصيادلة والمهندسين والفنيين وكذلك المدرسين والتجار والحرفيين والمزارعين ومختلف تكوينات السكان في المدينة بما في ذلك النساء، حيث تعرضت عشرات النساء للاعتقال والتعذيب والقتل أثناء الحبس. فمنهن من قتلن في بيوتهن جراء القصف أو إطلاق الرصاص بشكل مباشر، ومنهن من قتلن إثر تعرضهن للتعذيب الشديد ومنهن من قتلن أثناء تقديمهن خدمات للمصابين إثر عمليات القصف والهدم ونذكر منهن أم حسن دبش وعائشة دبش وخديجة دبش.

وتشير بعض المعلومات إلى أن تصفية كثير من المعتقلين تمت حتى بعد انتهاء المواجهات المسلحة، حيث بدأت حملة اعتقالات واسعة صبيحة يوم الجمعة 26 فبراير/شباط وبعد انتهاء التحقيقات سيق مجموعة منهم إلى أماكن مجهولة، تقدرها بعض المصادر بحوالي 1500 معتقل بينهم مفتي المدينة ورئيس جمعية العلماء وعدد من المشايخ ولم ترد أخبار بشأن مصيرهم. وفي إحدى الحالات الغريبة، وليست الفريدة، أكد شهود عيان أن عناصر السلطة نادت في المعتقلات على كل من ينتمي أو يلقب بلقب المصري وسيقوا إلى مقبرة سريحين وقتلوا جميعًا.

ونظرًا لكثرة عدد المعتقلين لجأت السلطات إلى استخدام العديد من المؤسسات العسكرية والمدنية لاستقبال أفواج المواطنين دون اعتبار لصلاحيتها لإيواء المعتقلين. واستخدمت السلطة معتقل اللواء (47)، ومعتقل الثكنة، ومعتقل المطار، والمحلجة الخماسية، والمنطقة الصناعية ومدرسة غرناطة ومدرسة الصناعة، ومعمل البورسلان، ومعتقل المخابرات العسكرية، ومعتقل الأمن السياسي، ومعتقل أمن الدولة، ومعمل الغزل، ومعمل البلاط، ومركز الدفاع المدني. وتشير التقارير أن بعض هذه المقرّات استقبلت أعداداً كبيرة لا طاقة لها على استيعابها. فقد تجمع في مدرسة الصناعة ذات الـ (50) غرفة و(10)

ورش قرابة 15 ألف مواطن، حيث تم حشر ما بين 90 إلى 100 مواطن في الغرفة الواحدة، وما يقرب من 200 في القاعات والورش. ثم زج بـ 7000 آلاف مواطن في معتقل البورسلان الذي هو أرض مفتوحة غير مسقوفة وذلك في أيام البرد القارص. أما محلجة أبي الفداء (المحلجة الخماسية) فقد ضمت ما بين 7 إلى 8 آلاف معتقلاً، حبسوا لفترة مؤقتة ويعتقد أن غالبيتهم تمت تصفيته جسدياً بينما نقل آخرون منهم إلى سجن تدمر.

وعانى المعتقلون صعوبات شديدة بسبب الازدحام ونقص الغذاء والكساء والرعاية الصحية، هذا بالإضافة إلى التعذيب الجسدي بمختلف الوسائل اللاإنسانية. وبحسب إفادات بعض المعتقلين الذين نجوا فإن السلطات استخدمت وسائل قرض الأصابع بآلات حادة والتعذيب بالملزمة حيث يتم الضغط على الأطراف العلوية والسفلية للمعتقل حتى يتمزق لحمه وتتهشم عظامه. ومن ألوان التعذيب المكبس الحديدي للضغط على الرأس، ومنها الخازوق الذي كان يُجلس عليه المعتقل حتى يسيل الدم من دبره. ومن أساليب التعذيب أيضًا تعليق المعتقل من يديه ورجليه في السقف مع تجريح بطنه وظهره بآلة حادة، ومنها كذلك الصعق بالكهرباء في المناطق الحساسة والكيّ بالحديد المحمى والضرب بالعصي والسياط. وقد وثقت بعض المصادر أسماء مئات ممن توفوا رهن الاعتقال بسبب التعذيب وترجع أسباب الوفاة إلى الضرب بعمود خشبي على الرأس أو الصعق بالكهرباء أو الرمي بالرصاص أو النزيف الشديد بعد قطع الأعضاء أو بنفخ البطن والأحشاء حتى تتقطع أو بسبب الإصابة بأمراض فتاكة جراء تدهور الأوضاع الصحية.

الخلاصة

المجازر المتعمدة التي أوردنا ذكر طرف منها آنفاً، والتدمير المتعمد للعمران، وممارسة التعذيب قبل التصفية الجسدية، وإبادة أحياء بأكملها وعائلات بأسرها، كل ذلك دليل جلي لا يقبل النقاش بأن مجزرة حماة كانت جريمة إبادة جماعية للمدينة ولسكانها ولآثارها وعمرانها، بل إن مضمون الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الإبادة الجماعية ليبدو قاصرًا أمام توصيف ما حدث في مدينة حماة في شهر فبراير/شباط 1982، والتي تنص المادة الثانية منها على التالي:

- تعني الإبادة الجماعية أيًا من الأفعال التالية، المرتكبة على قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، بصفتها هذه:

(أ) قتل أعضاء من الجماعة.

(ب) إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة.

(ج) إخضاع الجماعة، عمدًا، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليًا أو جزئيا.

(د) فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.

(هـ) نقل أطفال من الجماعة، عنوة، إلي جماعة أخري.

فأيّ من هذه الأفعال بل وأكثر منها بكثير لم يحصل في المجزرة التي ارتكبتها السلطات السورية في مدينة حماة؟.

فلقد طالت الإبادة أحياء بأكملها وأبيدت أسر عن بكرة أبيها وقتلت فئات من الشيوخ والنساء والفتيات والأطفال والعميان والعلماء، ودمرت دور العبادة للمسلمين والمسيحيين ورابطت فرق الموت في المشافي للإجهاز على الجرحى والمصابين.

أما المادة الثالثة فتنص أنه يعاقب على أفعال:

(أ) الإبادة الجماعية.

(ب) التآمر على ارتكاب الإبادة الجماعية.

(ج) التحريض المباشر والعلني علي ارتكاب الإبادة الجماعية.

(د) محاولة ارتكاب الإبادة الجماعية.

(هـ) الاشتراك في الإبادة الجماعية.

وتنص المادة الرابعة بأنه يعاقب مرتكبو الإبادة الجماعية أو أي فعل من الأفعال الأخرى المذكورة في المادة الثالثة، سواء كانوا حكامًا دستوريين أو موظفين عامين أو أفرادًا. فلا حصانة لأي إنسان ارتكب جريمة الإبادة الجماعية.

ويمكن محاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب الإبادة الجماعية حسب المادة السادسة أمام محكمة مختصة من محاكم الدولة التي ارتكب الفعل على أرضها، أو أمام محكمة جزائية دولية تكون ذات اختصاص إزاء من يكون من الأطراف المتعاقدة قد اعترف بولايتها. كما انه لا تعتبر الإبادة الجماعية حسب المادة السابعة من الاتفاقية جرائم سياسية على صعيد تسليم المجرمين. وتتعهد الأطراف المتعاقدة في مثل هذه الحالات بتلبية طلب التسليم وفقًا لقوانينها ومعاهداتها النافذة المفعول.

أقدمت قوات سرايا الدفاع التابعة للنظام السوري في اليوم الثالث من اجتياح مدينة حماة على جمع سكان حي «حماة الجديدة» وأطلقت نيران الرشاشات عليهم ثم تمت مداهمة البيوت وقتل من فيها دون تمييز

المصادر:

- مجزرة حماة: شباط (فبراير) 1982 جريمة إبادة جماعية.. وجريمة ضد الإنسانية، اللجنة السورية لحقوق الإنسان، 2 فبراير/شباط 2006.

42 عاماً على مجزرة حماة والمجازر لم تنته

نفذها نظام حافظ الأسد على مدينة حماة
بقيادة شقيقه العقيد رفعت الاسد

مجازر ارتكبها النظام قبل مجزرة حماة

- مجزرة جسر الشعور بريف إدلب / قتل فيها 95 مدنيا وهدم أكثر من 30 منزلا
- مجزرة بلدة سرمدا / قتل فيها ما يقارب 40 شخصا
- مجزرة حي المشارقة - حلب / قتل فيها صبيحة عيد الأضحى أكثر من 83 مدنيا
- مجزرة سوق الأحد
- مجزرة الرقة / تم جمع البعض بمدرسة ثانوية وأضرمت النيران من حولهم

- حوصرت المدينة أولاً 3 أسابيع بـ 12 ألف جندي
- فرض تعتيم إعلامي ومنع خروج المواطنين من المدينة
- بدأ الهجوم 2 شباط / فبراير 1982
- استمرت العملية قرابة شهر
- طوّقت المدينة وقصف وسطها بالطائرات الحربية تبعها اجتياح المشاة والدبابات

ارتكب عمليات تطهير عرقي ضد السوريين السُنّة

جرائم «حزب الله» لا تسقط بالتقادم

أبرز مجازر حزب الله في سوريا (الخليج أونلاين)

«حزب الله» خدع الجماهير العربية زمنًا بدعوى «مقاومة الكيان الصهيوني» والوقوف في وجه «الاستكبار العالمي»!

مجزرة العتيبة السورية

مروان محمود

خدع «حزب الله» اللبناني، الجماهير العربية زمنًا طويلًا، كما يفعل حاليًا في ظل العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، بدعوى «مقاومة الكيان الصهيوني»، والوقوف في وجه «الاستكبار العالمي» المتمثل في أمريكا و(إسرائيل)، ومناصرة «المستضعفين في الأرض»، وهي الدعاوى التي يرددها نظام الملالي الحاكم في إيران منذ ثورة 1979 حتى الآن، والتي تبيّن للجميع أنها مجرد دعاوى كاذبة!

في السابق، لم يكن يُنظر إلى ميليشيا «حزب الله» اللبنانية، كما يُنظر إليها اليوم، باعتبارها أحد أذرع المشروع الإيراني في المنطقة، ففي أثناء حرب لبنان عام 2006، عندما كانت بندقية الجماعة الشيعية موجهة صوب الاحتلال الإسرائيلي، كانت صور حسن نصر الله، الأمين العام للجماعة، مُعلَّقة في الشوارع والمقاهي في كافة أنحاء العالم العربي، باعتباره «بطلًا قوميًا» يُشار إليه بالبنان، حتى دار الزمان وفضح الله «حزب الله» فأصبح أحد أعدى أعداء الأمة العربية، خصوصًا بعد أن ارتكب مذابح وجرائم ضد الإنسانية في سوريا.

وبمرور الزمن، انكشف زيف هذه المزاعم الكاذبة واحدًا تلو الآخر، فقد وجه «حزب الله» سلاحه إلى صدور اللبنانيين أولًا، ثم إلى السوريين، ثم إلى بقية الدول العربية التي استهدفها بالخلايا الإرهابية المسلحة، ومنها الكويت والسعودية ومصر والبحرين، بل وصل إرهاب الحزب العابر للقارات، وجرائمه المرّوعة ضد الإنسانية إلى قلب أمريكا اللاتينية.

ومارس الحزب أنشطة قذرة، لتمويل أنشطته غير المشروعة، على رأسها الإتجار بالمخدرات وتهريب السلاح عبر العالم إلى دول المنطقة العربية، بل والعالم أجمع، من أجل إذكاء نيران الصراعات الدموية في مناطق التوتر، ومنها اليمن والعراق وحتى أفغانستان، برعاية إيرانية، وهي أنشطة مثبتة دوليًا، رصدتها أجهزة أمن واستخبارات عالمية.

وبدلًا من منافحة «الاستكبار العالمي» ومناصرة «المستضعفين في الأرض»، ارتكب الحزب مذابح جماعية يندى لها الجبين في سوريا، وناصر السفاح بشار الأسد ضد شعبه الثائر منذ عام 2011 حتى هذه اللحظة.

كما مارس «حزب اللات»، كما يسمّيه البعض، عمليات تطهير عرقي ضد المدنيين السوريين العزل من السلاح، وعمد إلى تهجيرهم من أراضيهم لحساب السكان الشيعة، في واحدة من أكبر الجرائم على مر التاريخ.

جرائم ضد الإنسانية

منذ دخولها على خط القتال مباشرةً، ارتكبت عناصر الحزب عددًا من المجازر المروّعة في صفوف السوريين، حيث اعتمدت في عملياتها العسكرية على القصف المدفعي والصاروخي العنيف، كما عُرف بمجازره التي ارتكبها بحق السوريين في كل منطقة احتلها.

وأبرز المجازر التي تسربت مقاطع مصورة عنها، كانت في بلدة العتيبة بريف دمشق، حيث

نفذ عناصر ميليشيا الحزب مجزرة استُشهد فيها أكثر من 175 مدنيًا كانوا يحاولون مغادرة الغوطة المحاصرة.

ومع بداية 2013 وتصاعد قوة المعارضة المسلحة في سوريا، بدأ الحزب بإعلان موقفه الواضح تجاه سوريا بعد خطاب نصر الله الذي قال فيه: «إن النظام في سوريا لن يسقط»، فكان اعترافًا منه بوقوفه إلى جانب النظام، ليتبعها في شهر أبريل/نيسان عام 2013 إعلان نصر الله المشاركة رسميًا في معركة القصير الشهيرة في حمص.

أعلن نصر الله رسميًا الدخول في الحرب السورية إلى جانب النظام، تارة باسم «حماية الأعتاب الشيعية»، وتارة أخرى باسم «الحفاظ على محور المقاومة ضد إسرائيل».

ومن هنا بدأت مجازر ميليشيا حزب الله وانتهاكاته في سوريا، في ظل الضعف والفوضى الذي كان يعاني منها النظام آنذاك، وخروج الأمور عن سيطرته في معظم المحافظات السورية.

في المقابل، هناك دلائل أخرى تشير إلى تدخل ميليشيا الحزب في سوريا قبل هذا التاريخ، وذلك بعد تفجير خلية الأزمة في 18 يوليو/تموز عام 2012 والتي قتل فيها قيادات من الصف الأول في النظام السوري، تزامنًا مع دخول المعارضة إلى حي الميدان في دمشق، وإعلان «معركة بركان دمشق»، حيث ظهر في الواجهة الجنرال المغدور قاسم سليماني قائد «فيلق القدس» في «الحرس الثوري» الإيراني وتنسيقه مع قيادات النظام، والتي بدأ فيها «حزب الله» بالظهور في سوريا.

وفي 2013، هدد عناصر من ميليشيا الحزب بدخول مسجد خالد بن الوليد في حمص ونبش قبره، وما إن مضى عام عليه، في عام 2014، حتى اقتحموا المسجد ودمروا الضريح ونهبوه، وكتبوا على جدرانه عبارات شيعية طائفية، ولم يتوقفوا عند ذلك؛ بل ورفعوا الأذان بصيغته الشيعية الإيرانية، مستفزين جميع الأهالي المحاصرين.

وتم تداول فيديو، في عام 2014، على مواقع التواصل الاجتماعي لعنصر من ميليشيا الحزب وهو يتوعد بقتل آخر سنّي، ويسبُّ أهل السنّة ويصفهم بألفاظ همجية وطائفية، ويتوعَّد باحتلال الكعبة!

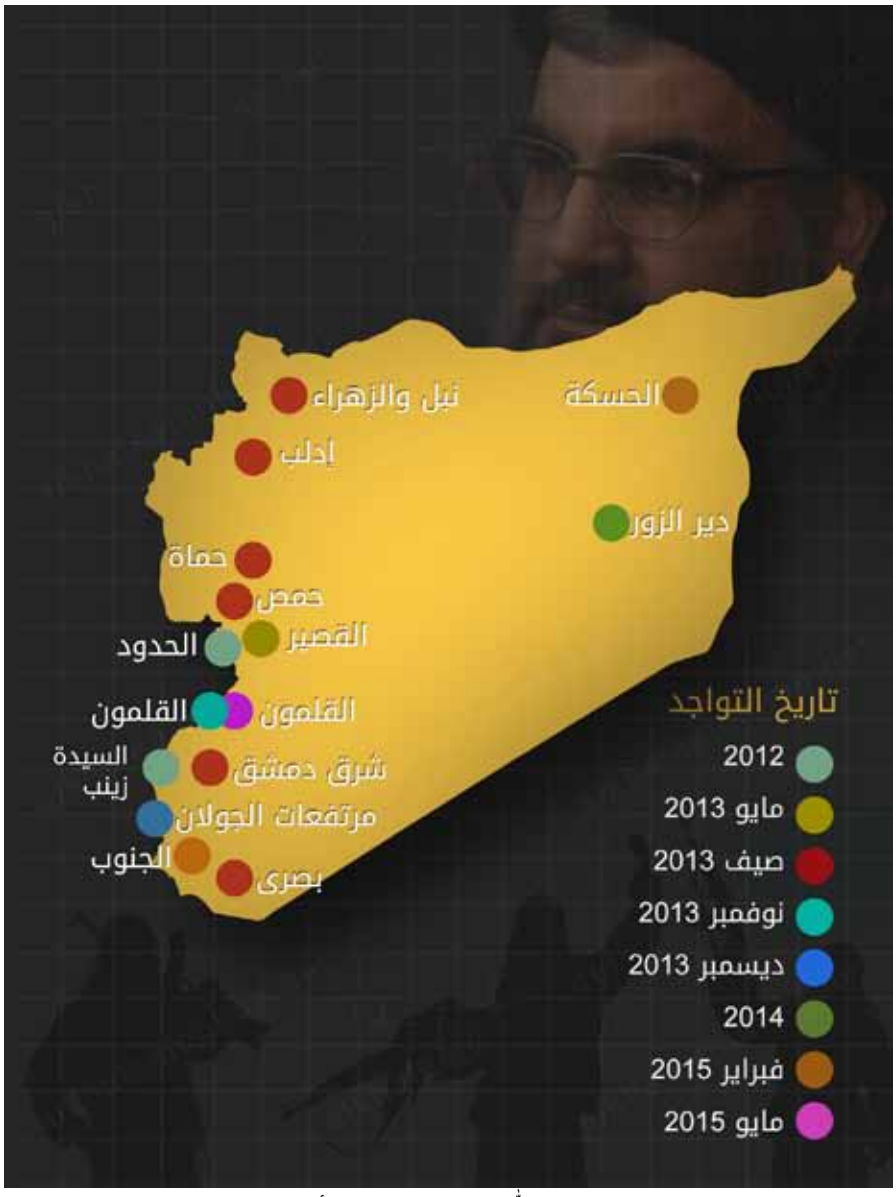

مواقع حزب الله في سوريا (الخليج أونلاين)

«مجازر» لا يكاد يراها أحد

في مايو/أيار من عام 2016، أصدرت «الشبكة السورية لحقوق الإنسان» تقريرًا بعنوان «مجازر لا يكاد يراها أحد». وثقّ التقرير أبرز الجرائم والمجازر التي ارتكبتها الميليشيات الشيعية المسلحة وعلى رأسها «حزب الله اللبناني» في سوريا، وركز هذا التقرير على الجرائم والمجازر وعمليات القصف التي ارتكبتها وتسببت في مقتل ما لا يقل عن 1447 مواطنًا سوريًا، معظمهم من المدنيين والأطفال.

ورغم الصعوبة البالغة في توثيق المجازر التي ارتكبها – ومازال يرتكبها «حزب الله»، والتي

«حزب الله» ارتكب مذابح دامية ضد السوريين السُنّة وعمد إلى تهجيرهم من أراضيهم لحساب السكان الشيعة

مواقع حزب الله العسكرية في سوريا

تحمل الصبغة الطائفية، إلا أن جهات حقوقية تمكنت من توثيق ما لا يقل عن 10 مجازر ارتكبتها الميليشيات الشيعية صوتًا وصورة، وقتل فيها ما لا يقل عن 1005 أشخاص يتوزعون إلى 962 مدنيًا، بينهم 172 طفلًا، و143 امرأة، و43 من مقاتلي المعارضة المسلحة.

ارتكبت الميليشيات الشيعية وحزب الله مجازر في حقهم عبر أبشع وسائل القتل والتعذيب، تنوعت بين الإعدامات الميدانية بالرصاص واغتصاب النساء وقتل الأطفال وكبار السن والتنكيل بالجثث وحرقها، كما أسهمت تلك الميليشيات الشيعية في عمليات القصف العشوائي والحصار جنبًا إلى جنب مع قوات النظام.

وكشف التقرير، عن المزيد من الحقائق المروِّعة عن جرائم تلك الميليشيات و«حزب الله» في حق المدنيين، كاشفًا للمخدوعين بأسطورة الحزب، والمبررين بأن الحزب لم يرتكب جرائم ومجازر متعمدة في حق المدنيين العزل، وأنه لم يشارك في قصف منازل الأبرياء، فهؤلاء عليهم أن يدركوا أن هذا الحزب الذي تحول سلاحه من مقاومة (إسرائيل) إلى الداخل السوري، لن يستطيع أن يغسل عار كل قطرة دم أراقها في سوريا للدفاع بغريزة طائفية عن نظام مجرم استبدادي يهوى الإجرام والقتل، فكيف بقتله ومشاركته بقتل المئات من الأبرياء

منشورًا كان يوزع في مدينة الحسكة السورية ويحمل صورة مشطوبة للأمين العام لحزب الله

بطرق وأساليب إجرامية بشعة».

وجاء في دراسة بعنوان «صعود وانحدار حزب الله»، أصدرها مركز «كارنيجي للشرق الأوسط»، أنه «حتى العام 2011، كان حزب الله يصف نفسه بأنه بطل المضطهدين في الكفاح ضد الظلم. لكن دعمه لنظام يذبح شعبه جماعيًا أسفر في نهاية المطاف عن خسارته للقبول الواسع الذي كان يحظى به في العالم العربي، ولاسيّما أن معظم العرب رحّبوا بانتفاضات العام 2011. كما اعتبروا حزب الله قوة شيعية تقتل أهل السنّة في سورية، الأمر الذي قوّض الدعم الذي كان يحظى به في العالم العربي ذي الأغلبية السنّية. وعلى الرغم من أن حزب الله حاول لفترة من الوقت تجنّب استخدام الخطاب الطائفي للإفصاح عن

نصرالله وفنون التعتيم على مجازر الممانعة من سوريا إلى إيران

تدخّله في سورية، فقد احتكم في نهاية الأمر إلى اللغة الطائفية، ومنها على سبيل المثال في بعض خطب زعيمه حسن نصر الله، ولم يسفر ذلك إلا عن زيادة مشاعر الاستياء الشعبي ضد الحزب بين العرب السنّة».

وقال الناطق باسم «مركز توثيق الانتهاكات في سوريا» بسام الأحمد إن «المركز وثق حالات كثيرة من الإعدام الميداني في مدينتي القصير في ريف حمص والنبك بريف دمشق، كما تم توثيق جرائم حصار مدن وبلدات تقع في جنوب العاصمة دمشق مثل بيت سحم، والعديد من عمليات القتل الجماعي في عدد من المحافظات السورية».

من جانبه، قال فضل عبد الغني، مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان، إن ما قام به حزب الله في سوريا جعله طرفًا في النزاع إلى جانب النظام السوري، ومن «المرتزقة» الذين استجلبهم النظام كطرف خارجي ولهم أحكام «المرتزقة» وفق القانون الدولي.

مذبحة «القصير» الدموية

كشف الجنرال حسين همداني، الذي قاد قوات شيعية مشتركة في سوريا، وقُتل هناك، في مذكراته «رسالة الأسماك»، أن «حزب الله» كان أكثر حماسة للدخول في المعارك السورية من إيران نفسها؛ بل إن الأمين العام، حسن نصر الله، هو من شجّع إيران على التدخل، عندما طالبها بخطة تحرك عسكرية وسياسية ضد الحراك الثوري في سوريا.

وتحوّل دور الحزب في سوريا، بشكل كبير، في أوائل عام 2013، إلى تولّي قواته دورًا في القتال المباشر، والعمل بأعداد أكبر إلى جانب الجيش السوري والقوات شبه العسكرية، كما أنه كثف جهوده لتنظيم وتدريب قوة شبه عسكرية موالية للأسد.

وكانت أبرز محطات مذابح الحزب بسوريا في عام 2013؛ عندما قاد الهجوم البري على «القصير»، وهي بلدة «سُنيّة» في المقام الأول بمحافظة حمص، وهي ليست بعيدة عن الحدود مع لبنان.

كان التدخل الفاعل لـ «حزب الله» بسوريا منذ معركة «القصير» في مايو/أيار 2013، حينما أوشكت فصائل المعارضة السورية على السيطرة على مساحات واسعة ممتدة بمحاذاة الشريط الحدودي بين سوريا ولبنان.

«معركة القصير» كانت إعلانًا عن انغماس «حزب الله» بشكل كامل في سوريا؛ لإرجاع المعارضة السورية إلى الخلف ولتأمين حزام عسكري بين سوريا ولبنان؛ خوفًا من قطع الفصائل طرق الإمداد والاتصال الرئيسة بين دمشق وبيروت.

وعقب المعركة، خرج حسن نصر الله بخطاب، لمّح فيه إلى أن تدخُّل عناصره جاء لحماية النظام السوري من «السقوط». أوضح أن «الفترة التي سبقت التدخل العسكري الواسع للحزب في سوريا، كان الخطاب السياسي والإعلامي الذي ينتهجه، يشمل الدفاع عن النظام السوري ويدمجه مع ما يُعرف بـ «محور المقاومة» المزعوم، في إشارة إلى إيران وحلفائها الإقليميين».

وشكّل انتصار الجماعة في «القصير» نقطة انعطاف مهمة في الصراع السوري، حيث وجه ضربة كبيرة لقوات الثوّار عسكريًا ونفسيًا، وبدأت مرحلة جديدة من تورط الحزب العلني والكبير في سوريا، كما استثمر نظام الأسد هذا التقدم على جبهات أخرى لاستعادة مناطق في حمص وحلب ودمشق.

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2013، كشف مقطع فيديو قيام عناصر من «حزب الله» بإعدام جرحى سوريين بدم بارد عقب المعارك التي جرت آنذاك في مدينة القصير السورية، وانتهت بسقوط المدينة في أيدي الجيش السوري النظامي وعناصر الحزب. واتضح من خلال الأصوات حديث بعض عناصر «حزب الله» باللهجة اللبنانية خلال تنفيذ الإعدامات الميدانية للجرحى.

جرائم بالجملة

ارتكب «حزب الله» كل الجرائم التي يمكن تخيّلها في حق مواطني سوريا والعراق واليمن، وعلى رأسها جريمة الإتجار بالأعضاء البشرية

حزب الله إرهابي

لمواطني هذه الدول، حيث يقود الحزب المافيا الدولية العاملة في هذا النشاط الإجرامي عبر القارات على نطاق واسع، من الصين إلى أمريكا الجنوبية.

وذكر تقرير أعده «المركز الوطني السوري» في أواخر عام 2018 أن «حزب الله» هو أحد أهم الأطراف المتورطة في الإتجار بالأعضاء البشرية الخاصة بشهداء المعارك الدائرة في البلاد بلا انقطاع منذ عام 2011 حتى الآن، وذلك في إطار بحث الحزب عن أي مصادر لتمويل عملياته العسكرية في سوريا.

وأكد التقرير أن «حزب الله» يتزعم ويدير شبكات الإتجار بالأعضاء في سوريا، التي تضم أيضًا أعضاء في تنظيم «داعش» الإرهابي، وهذه الشبكات تمارس نشاطها علنًا، نظرًا لـ«توفر» آلاف الجثث الناتجة عن الحرب الأهلية السورية، فضلًا عن مشاركة الحزب في تجارة الأعضاء المزدهرة في اليمن أيضًا، وهو أمر لم ينفه الحزب علنًا.

ومن المحزن أن أسواق بيع أعضاء السوريين كـ «قطع غيار بشرية» مفتوحة والمساومات تجرى سرًا وعلنًا، بينما تصم المنظمات الدولية آذانها وتغلق عيونها عن هذه الجريمة البشعة.

وهناك عصابات يديرها الحزب في سوريا تتعامل مع عصابات عربية ودولية للمتاجرة بالأعضاء، التي يتم نقلها في برادات خاصة من سوريا إلى بعض الدول الأوروبية والآسيوية. كما ازدهرت تجارة الأعضاء البشرية في كردستان، خاصة بين النازحين إلى الإقليم، وتنتشر في مناطق عراقية أخرى مع المواجهات المسلحة والانفجارات المتتالية التي وقع على إثرها ضحايا عدة، ما أسهم في ازدهار تجارة بيع الأعضاء من خلال استفادة تلك المافيات من الجثث المجهولة.

وفي خضم الحرب السورية، أصبحت عملية الحصول على أعضاء السوريين أسهل، حيث تتم سرقة الأعضاء عبر مافيا منظمات طبية وغير طبية تستهدف السوريين، تحت إشراف مباشر من «حزب الله» بدءًا من الكشف على الضحايا، وهي تستهدف الأصحاء، فأعضاء المرضى غير مرغوب فيها وتتم العملية عبر دول عدة، وذلك بدءًا من الحصول على الأعضاء وإرسالها عبر «الترانزيت» إلى الدول التي ينبغي الوصول إليها.

مسالخ بشرية

ومنذ فترة، انتشرت على صفحات التواصل الاجتماعي صور لأطباء روس يعملون في سوريا، حيث تساءل النشطاء عن سر وجودهم بكثرة في مناطق الصراع السوري، وخصوصًا في المناطق التي يقاتل فيها «حزب الله»، وتضمنت الصور تجولهم داخل إحدى برادات الموتى بمستشفى عسكري في دمشق.

وحسب ما أكدته عدة مصادر سورية، فإنه يحظر التكلم في الإتجار بالأعضاء البشرية أمام العامة، لذلك صار يُطلق عليها اسم «الجريمة الصامتة»، التي تحدث بعيدًا عن المحاسبة والمراقبة. ولهذا السبب، أي كونها جريمة سرية، تعاني المنظمات الإغاثية من صعوبة حصر الحالات التي تعرضت لسرقة أعضائها، إلا أن صحيفة «السفير» اللبنانية ذكرت في أبريل/نيسان 2014، أن جهات حقوقية قامت بتوثيق 18 ألف حالة تعرضت لسرقة أعضائها في الشمال السوري وحده.

غير أن الرقم السابق لا يُمثل إلا النذر اليسير من الحقيقة التي قد تجعل من هذا الأمر هو الوباء الأصعب التي تعرضت له سوريا وشعبها على أيدي عصابات «حزب الله» الإجرامية التي انتشرت في ربوع البلاد من أجل هذا الغرض خصيصًا.

وقال ناشط في المعارضة السورية، رفض الكشف عن اسمه، إنه «بعيدًا عن المناطق المحررة، تحولت المشافي العسكرية الواقعة في مناطق سيطرة النظام إلى ما يشبه الدكان الذي يجد فيه تجار الأعضاء البشرية كل ما يحتاجونه بأبخس الأثمان، فالعرض كبير ومتوافر ومتجدد، وهو ما يدفع جهات خارجية منها حزب الله اللبناني إلى المشاركة في هذه التجارة، ففي كل يوم يتم تزويد المشافي بأعداد كبيرة من المصابين نظرًا لاتخاذ المعارك على الأرض منحى أعنف».

ولا يغيب عن أذهاننا المعتقلين داخل أجهزة نظام الأسد، فالأمر لم يستثنيهم، وغالبية جثامين ضحايا التعذيب التي تم تسليمهم لذويهم، لُوحظ عليها وجود شق في الصدر بطريقة وحشية تدل على عبث بأجساد نهشها التعذيب، ثم أجهزت عليها مافيا تجار الأعضاء.

وفضلًا عن الشهداء من ضحايا الصراع السوري، أشارت التقارير الرسمية للأمم المتحدة إلى أن عدد اللاجئين والنازحين خارج سوريا بلغ قرابة 4.3 مليون لاجئ، ازدحم أغلبهم في مخيمات اللاجئين على الحدود السورية التركية، ولبنان والأردن، يعاني جُلهم من ندرة الموارد الأساسية، وارتفاع البطالة، بل العيش في الطرقات، ممّا كان سببًا قويًا للتفكير في بيع أعضائهم للحصول على المال، وهو الأمر الذي يستغله مجرمو «حزب الله» الذين يعملون كوسطاء في هذه التجارة غير المشروعة.

عناصر حزب الله في سوريا

«قطع غيار» بشرية

ما يميز الوضع السوري، هو وقوف عدة جهات وراء جرائم تجارة الأعضاء البشرية بالسوريين، فقد كشفت معلومات عن وقوف النظام السوري وراء عمليات بيع أعضاء لمعتقلين معارضين كـ «قطع غيار بشرية».

وقال ناشطون حقوقيون سوريون إن «سياسة بيع الأعضاء البشرية هي السبب الرئيسي وراء عمليات القتل الممنهج الذي يتعرض لها المعتقلون لدى النظام، حيث يتم تسليم الجثث إلى «المتعهدين» المرتبطين بالحزب اللبناني من أجل تصديرها إلى الخارج.

ويشارك بعض الأطباء في مستشفيات واقعة تحت سيطرة النظام في بيع الأعضاء البشرية للمعتقلين أو الشهداء، وكان هؤلاء على صلة مباشرة مع قادة في الأجهزة الأمنية السورية، هؤلاء تقاضوا مالًا كثيرًا نظير كل معتقل يتم نقله إلى المشافي العسكرية التي تقوم بعملية قتل المعتقل وتشريح جثته ونزع أعضائه.

وأوضح معارضون سوريون أنه في إطار بحث «حزب الله» عن مصادر لتمويل عملياته، تورط في تجارة أعضاء اللاجئين السوريين في لبنان. ويؤكد تقرير أمني أعده المركز المجلس الوطني السوري أن: «الضائقة المالية الشديدة التي يعيشها الحزب أوصلته إلى العمل بشكل سري جدًا بتجارة الأعضاء وبالأخص الكبد والكلية، مقابل 5 آلاف دولار، لتباع بعدها بسعر تسعين ألف دولار في السوق الدولية».

وهناك معلومات جديدة كشفها الدكتور حسين نوفل رئيس قسم الطب الشرعي في جامعة دمشق، حيث أكد أن «هناك عصابات طبية سورية تتعامل مع عصابات عربية ودولية للمتاجرة بقرنية العين»، موضحًا أن هناك آلاف الحالات، لا سيما في بعض المناطق الحدودية وفي مراكز اللجوء.

وأضاف نوفل أن «هذه العصابات تبيع جميع قرنيات العيون، التي حصلت عليها من المواطنين السوريين في الدول الأوروبية وبعض الدول الآسيوية، على أساس أنها استوردتها من دول أخرى غير سوريا، وبأسعار تصل إلى مليون ونصف المليون ليرة سورية».

وبمقارنة بسيطة بين الأسعار التي تباع فيها قرنيات عيون السوريين في الوقت الراهن، بمعرفة عصابات «حزب الله» وبين تلك التي كانت سائدة قبل نحو 6 أعوام، يتضح أن قرنيات عيون السوريين تسببت في انخفاض كبير في الأسعار العالمية للقرنيات، حيث كانت تباع القرنيات بأسعار تتجاوز 1200 دولار قبيل الحرب، والآن لا يتجاوز سعرها 500 دولار للواحدة.

وقال المعارض السوري بسام جعارة إن «عناصر حزب الله هم أجراء ومرتزقة إيران، وكانوا يحاربون بوحشية في كافة مناطق سوريا، ومنها حمص وحلب واللاذقية»، مؤكدًا أن «القتل في القصير تم بأوامر عليا، فقد تحدث حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله، علانية عن قتل من اعتبرهم عملاء أمريكا و(إسرائيل) والتكفيريين»، مشددًا على أن «نصر الله يقود حربًا طائفية ضد الشعب السوري».

كما شارك «حزب الله» في ارتكاب مجزرة دير عطية في القلمون، وأسهم بفعالية في مجازر ريف دمشق، لا سيما بلدة «الذيابية» الواقعة جنوب العاصمة السورية، والتي راح ضحيتها 130 قتيلًا.

وفي 16 أكتوبر/تشرين الأول 2013 اتهم تقرير صادر عن لجنة التحقيق الدولية في أحداث القصير في سوريا «حزب الله» بارتكاب «جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية» في سوريا. ومن المعروف أن السبب الأول لانسحاب المدافعين عن القصير، كان بسبب منع الجيش السوري و«حزب الله» إخلاء نحو ألف جريح من المدنيين والثوار. وبالانتقال إلى الشمال السوري فقد أسهم الحزب بارتكاب مجزرة في قرية رسم النفل في ريف حلب الشرقي، راح ضحيتها 191 من سكانها حرقًا ورميًا في الآبار.

وأصدر الائتلاف الوطني السوري تقريرًا يحمل عنوان «بالسكين» وثق فيه أهم المجازر التي ارتكبها جيش النظام السوري والميليشيات الداعمة له، لا سيما العراقية و«حزب الله».

إرهاب عابر للدول

لا تختلف أدبيات «حزب الله» السياسية عن أدبيات تنظيم «القاعدة»، فكلاهما يصدّر الإرهاب للعالم، ويبرره بمحاربة «الاستكبار العالمي» المتمثل في أمريكا وحلفائها، ويضع الدول العربية في مرمى الاستهداف، بدعوى أنها امتداد للاستكبار العالمي، ويترتب على ذلك عندهم نزع الشرعية من الدول العربية، والتآمر ضدها، ابتداء من الخطابات المحرضة، وانتهاء بتكوين الخلايا السرية والتخطيط لشن عمليات إرهابية، والناظر في أدبيات كلا الطرفين يجد تركيزًا واضحًا على استهداف دول الخليج.

ويعد «حزب الله» جماعة إرهابية بكل المقاييس، ومن مظاهر التشابه بينه وبين بقية التنظيمات الإرهابية، الانخراط في أنشطة إجرامية إرهابية عديدة، مثل تدريب الإرهابيين، وتصدير المقاتلين الأجانب، وتهريب الأسلحة، والتورط في عمليات إرهابية من تفجير واغتيال وتخريب وتجسس وتخابر، ودعم أعمال العنف والشغب، وتهريب المخدرات، وتبييض الأموال، وقد امتدت الأيادي الإرهابية العابثة لحزب الله في دول عربية عدة كالسعودية والبحرين والكويت ومصر وليبيا وسوريا واليمن وغيرها.

ونفذ «حزب الله» عملية إرهابية كبرى بتفجير عبوتين ناسفتين في 10 يوليو/تموز 1989 خلال موسم الحج بالقرب من المسجد الحرام في مكة المكرمة، وألقت السلطات السعودية آنذاك القبض على 16 حاجًا كويتيًا ينتمون الى حركة الفتح، اعترفوا بقيامهم بالتفجيرين من خلال تسجيل تم بثه عبر التليفزيون الرسمي السعودي بتاريخ 20 سبتمبر/أيلول 1989، وتم اعدامهم بعدها بيوم، ونتج عن التفجيرين مقتل شخص وإصابة 15 شخصًا آخرين بجروح، وملخص ما جاء بنص الاعترافات والاتهام أن المتهمين تلقوا تعليمات من قبل محمد باقر المهري وبالتنسيق مع دبلوماسيين إيرانيين في السفارة الإيرانية بالكويت لتدبير التفجير، وقاموا باستلام متفجرات TNT من الباب الخلفي للسفارة بالكويت، ثم نقلها إلى داخل المملكة حيث قاموا بزرعها وتفجيرها بالموعد المحدد. أما الهدف من العملية كما جاء على لسان المتهمين، فكان إظهار عجز السعودية أمنيًا وتنظيميًا وأنها لا تستطيع إدارة الحج وحماية الحجاج».

ومن أبرز العمليات الإرهابية لـ «حزب الله» تفجير أبراج «الخبر» السعودية في يونيو/حزيران 1996، بعد أن قام الحزب بتهريب المتفجرات إلى السعودية من لبنان، كما

> الجنرال حسين همداني: «حزب الله» كان أكثر حماسة للدخول في معارك سوريا الدموية من إيران نفسها

> ناشط سوري: المشافي العسكرية تحولت إلى «دكان أعضاء» يجد فيه التجار ما يحتاجونه بأثمان بخس

اكتشفت المخابرات المصرية في عام 2009 خلية للحزب، عملت على تجنيد الأعضاء لتنفيذ عمليات إرهابية ضد السفن والبوارج العابرة لقناة السويس والسائحين الأجانب والمنشآت السياحية في سيناء، إلى غير ذلك من العمليات الإرهابية الكثيرة، ما يعكس الخطورة البالغة لهذا التنظيم الإرهابي على الأمن الإقليمي والدولي.

ومن المشتركات أيضًا بين «حزب الله والقاعدة» العمل على تمكين المشاريع الإرهابية في الدول من خلال دعم الفكر الثوري للإطاحة بأنظمتها ومؤسساتها، فقد تبنى «حزب الله» مبدأ «تصدير الثورة» الذي دعا إليه الخميني، وحرَّض الحزب في خطاباته ضد الدول العربية، وركز على دول الخليج خاصة، وقام بدعم أعمال العنف والشغب التي جرت في البحرين، وهو الخط الذي تبناه تنظيم «القاعدة» أيضًا.

من جهة ثانية، اتهم تقرير للشبكة السورية لحقوق الإنسان «حزب الله» بارتكاب مجازر بشعة ضد الإنسانية وصلت لحد «ذبح وقتل جميع أبناء الحي حتى النساء والأطفال»، تنوعت بين الإعدامات بالرصاص واغتصاب النساء وقتل الأطفال وكبار السن والتنكيل بالجثث وحرقها.

وقال فضل عبد الغني، مدير الشبكة، إن ما قام به الحزب في سوريا جعله طرفًا في النزاع إلى جانب النظام السوري، ومن «المرتزقة» الذين استجلبهم النظام كطرف خارجي ولهم أحكام «المرتزقة» وفق القانون الدولي.

وأوضح مدير الشبكة أنه «يتم الإعداد لدعاوى خاصة لملاحقة حزب الله قضائيًا ودوليًا، على جرائمه»، لافتًا إلى أن «محاكمته ستكون استنادًا إلى أدلة قاطعة وبحاجة إلى تعاون أكثر لأهل المناطق التي شهدت جرائم حزب الله، أو شارك فيها، وهي كافية لإدانته، والحزب وقيادته كلهم متورطون في هذه الجرائم الدامية».

■ المصادر:

1- أصل الحكاية.. جرائم «حزب الله» في سوريا والعدالة الغائبة، موقع الخليج أون لاين، 18 ديسمبر/كانون الأول 2017.

2- هذه أبرز جرائم وخسائر «حزب الله» في سوريا منذ 2011، موقع بلدي، 22 ديسمبر/كانون الأول 2023.

3- هكذا بدأ تدخل حزب الله في سوريا.. وهذه كبرى المجازر التي ارتكبها، موقع الحل، 5 فبراير/شباط 2018.

#لا_شرعية_للجناة
A
الفريق
بشار الأسد
A
ولد بدمشق عام 1965 وهو الابن الثالث لحافظ الأسد تولى رئاسة الجمهورية خلفاً لوالده عام 2000
عام 2011 انتهج بشار الأسد سياسة القمع في مواجهة الثورة واستخدم الأسلحة الثقيلة والمحرمة دولياً.
يعتبر المسؤول الأول عن الانتهاكات التي وقعت ولا تزال تقع في سوريا منذ عام 2011 حتى اليوم كونه الرئيس والقائد العام للجيش والقوات المسلحة.
يتهم بشار الأسد بإصدار أوامر باستخدام السلاح الكيميائي وتبني سياسة قمعية أدت إلى تشريد 12 مليون نسمة
بأوامر منه اعتقل النظام مئات الآلاف من السوريين وأخفاهم قسرياً وقتل أعداداً كبيرة تحت التعذيب.
أصدر أوامراً للقوات المسلحة بارتكاب انتهاكات واسعة أفضت إلى مقتل اكثر من مليون مدني، واعتقال مئات الآلاف، وتدمير المدن، واستخدام الأسلحة المحرمة دولياً.

تركيا وإسرائيل... دولتان تمارسان الإبادة الجماعية

أحمد شيخو

كاتب وباحث سياسي

من يرى إسرائيل دولة احتلال وإبادة جماعية، لا بد من أن يرى تركيا كذلك، ومن يرى تركيا دولة احتلال وإبادة، لا بد أن يرى إسرائيل كذلك، حتى يتحرر الشعبان الكردي والفلسطيني ويحققان حريتهما وكيانتيهما بالطريقة التي يختارانه.

منذ الحرب العالمية الأولى ومع ترتيب المشهد الإقليمي وبناء النظام الإقليمي في الشرق الأوسط كأحد أهم أعمدة ومرتكزات نظام الهيمنة والنهب الدولي، تم استحداث قضايا عالقة وبؤر توتر جاهزة للإشتعال وقت الطلب لخدمة أجندات الراسمالية العالمية وتحكمها بدول الشرق الأوسط ونهبها لخيرات الشعوب ومقدراتهم، ومنها كانت معاهدة لوزان 1923 وكانت القضية الكردية التي تم تقسيم الكرد ووطنهم كردستان بين أربع دول وكذلك وعد بلفور 1917 واستحداث دولة إسرائيل في فلسطين.

ما مارسته تركيا بحق الشعب الكردي بعد عام 1923 وحتى اليوم، في تركيا وسوريا والعراق، وكذلك ما مارسته إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني بعد عام 1917 يشكلان حالتي إبادة جماعية مكتملة الأركان والوصف والتفاصيل، ولكن لكون وجود القضيتين يجب أن تبيقان دون حل وهما ملزمتان لاستراتيجية الهيمنة للدول المركزية في النظام العالمي، فتم التغاضي عن الجرائم وحالة الإبادة الجماعية المرتكبة.

نعم لا يمكن السيطرة على الدول الأربعة (تركيا وإيران والعراق وسوريا) وعبرهم بالشرق الأوسط والتحكم بقرارهم ووضعهم الإقليمي وأدوارهم دون وجود القضية الكردية، وكذلك لايمكن التحكم بالشعوب والدول العربية والإسلامية دون وجود القضية الفلسطينية، وعليه لا تريد المنظومة المركزية الدولية حل هاتين القضيتين، بل تريد إبقاء القضيتين ساخنتين وعجلة الإبادة فيها مستمرة دون الدنو من الحل الحقيقي، ولو عرضنا المقترحات الدولية ومقاربتهم لحل القضيتين أو الأصح لو عرضنا ورصدنا مايطروحونه لعدم الحل، سنجد نفاق وإزدواجية طروحاتهم فكيف يمكن أن تحل القضية الفلسطينية بمنطق الدولة القومية الأحادي ومايتم طرحه حتى الآن منذ حوالي سبعين سنة، والأمر نفسه بالنسبة للقضية الكردية فكيف يمكن أن تحل القضية بما يتم طرحه وفق المنطق الليبرالية الفردانية الأوربية وحقوق الإنسان الفردي، مع العلم أنه لا يمكن أن يكون هناك حقوق فردية دون حقوق جماعية وضمان الخصوصية في الدستور والاعتراف بها.

إن القضية الفلسطينية جزء من القضية العربية وهي التي بدأت مع تقسيم العرب لـ22 دولة عربية، وهذه الدول ونظمها القومية والدينية لها علاقات تصل حد التبعية بشكل كبير للنظام العالمي، وبالتالي فوجود هذه الخريطة الدولتية أو الإطار العربي الرسمي بحد ذاته تعتبر الإشكالية الأكبر للشعوب العربية ومنها الشعب الفلسطيني. والذي أنشأ إسرئيل في المنطقة هو نفسه الذي أوجد المنظومة العربية الدولتية، رغم معاناة الشعوب العربية من هذا الترتيب والمشهد السلطوي وتداعيات هذه الخريطة على الإرادة الوطنية والاستقلالية العربية.

وفي الجانب الكردي، فإن وجود تركيا ضمن حلف الناتو وارتباطها الاستراتيجي الاقتصادي والعسكري بالمنظومة الغربية وإعطاء النظام الدولي المجال والدعم لقوى كردية تابعية أداتية معينة كالحزب الديمقراطي الكردستاني ومحاولة جعلهم المخاطب بإسم الكرد في الدول الأربعة، رغم علاقة وعمالة هذا الحزب بالدول التي تحتل كردستان وأولهم تركيا، يعد إشكالية كبيرة للشعب الكردي وعائق كبير أمام نضاله من أجل الحرية والديمقراطية، حتى أصبح وخاصة بيت مسعود البرزاني ومن حواليه ومرتزقته يشكلون ستاراً للإبادة الجماعية لتركيا وعملياتها العسكرية ضد الشعب الكردي، وبل أصبحوا المبررين لكل الممارسات التركية ضد قوى حرية كردستان ومشاركين في العمليات التركية ضد قوى الدفاع الشعبي.

نعتقد أن هناك ترابطاً كبيراً بين القضية الكردية والفلسطينية، لكون تركيا وإسرائيل يشكلان مخفرين متقدمين لنظام الهيمنة العالمي في الشرق الأوسط ولهما علاقات قوية ومتينة رغم بعض الإشكاليات الإعلامية المضللة وعلاوة على أن الشعوب العربية والكردية من أكثر الشعوب المتضررة من تقسيم المنطقة

ما مارسته تركيا بحق الشعب الكردي بعد عام 1923 وحتى اليوم في تركيا وسوريا والعراق وكذلك ما مارسته إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني بعد عام 1917 يشكلان حالتي إبادة جماعية مكتملة الأركان والوصف والتفاصيل

صورة لجنود أتراك رفقة عدد من كُرد درسيم قبل إعدامهم

وفق منطق وهدف بريطانيا (فرق –تسد) عندما كانت القوة المركزية الأقوى في النظام العالمي، وثم تابعتها أمريكاعلى نفس الخط والأجندات. رغم أن هناك بعض التباينات في القضيتين من ناحية تداولها وتناولها على الساحة الدولية والإقليمية فقضية فلسطين لديها حضور وزخم أكبر بسبب عوامل عديدة.

لقد قال كمال بير وهو أحد القادة الشهداء لحزب العمال الكردستاني عندما كان يتدرب في معسكرات الحركات الفلسطينية في لبنان، أن تحرر الشرق الأوسط غير ممكن إلا بتحرر الشعب الكردي، وهذه حقيقة تاريخية يؤكدها السياق التاريخي للمنطقة وللشعب الكردي وتفاعله مع أحداث الشرق الأوسط من أيام الكوتيين والميتانيين والميديين وصولاً للخلافة العباسية وللدولة الأيوبية والسلجوقية والعثمانية، وذلك لأسباب عديدة منها يتعلق بالبعد الجغرافي لكردستان ومناطق تواجد الكرد التاريخية، ومنها لجبال زاغروس الممتد من الخليج العربي وبشكل قوس وصولاً للبحر الأبيض المتوسط، إضافة لطبيعة الشخصية الكردية وثقافتها الأصيلية ومايحمله الكرد من مشاريع مجتمعية وشعبية لاتميز بين القوميات والأديان كما هو مشروع الأمة الديمقراطية والكونفدرالية الديمقراطية لشعوب الشرق الأوسط الذي يطرحه المفكر والقائد عبدالله أوجلان لحل القضية الكردية وقضايا المنطقة ومنها القضية الفلسطينية.

إننا نحترم إرادة واختيار الشعب الفلسطيني والعربي إن هو اختار حل الدولتين مع إسرائيل ورضي به كحل وضمانة لمستقبل أبنائه وبناء حياته المستقرة والآمنة، ولكن كحل أمثل وأفضل وأنسب للقضية الفلسطينية وكذلك للشعب الكردي وفق إيماننا واعتقادنا هو الأمة الديمقراطية التي تتجاوز الميل والهوية العرقية

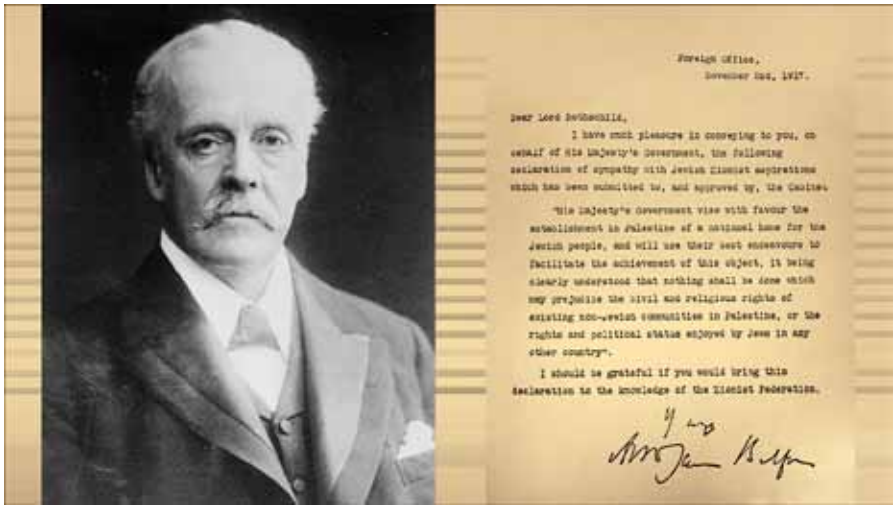

Foreign Office,
November 2nd, 1917.

Dear Lord Rothschild,

I have much pleasure in conveying to you, on behalf of His Majesty's Government, the following declaration of sympathy with Jewish Zionist aspirations which has been submitted to, and approved by, the Cabinet.

"His Majesty's Government view with favour the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people, and will use their best endeavours to facilitate the achievement of this object, it being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of existing non-Jewish communities in Palestine, or the rights and political status enjoyed by Jews in any other country".

I should be grateful if you would bring this declaration to the knowledge of the Zionist Federation.

وعد بلفور الاستعماري

والدينية إلى هوية ديمقراطية عليا، وهوالبحث عن الحلول الديمقراطية في المضمار المجتمعي والأخلاقي والأخوي وليس في مزيد من السلطوية والدولتية والأحادية التي بالأساس هي المسؤولة عن حالات الإبادة وتأزم الأمور والتي تبعد الحلول وتعقد القضايا وتباعد بين الأشقاء والشعوب والجيران، وتفتح الطريق للتدخلات الخارجية، لأن منطق السلطة والدولة لا يوجد فيها التشارك والتعاون وأخوة الشعوب، ولاتثق السلطات والدول في المجتمعات والشعوب، ولكن ما اقترحه القائد عبدالله أوجلان كحل ديمقراطي لأزمات وقضايا المنطقة يركز على المجتمع الديمقراطي وحرية المرأة والمجتمعي البيئي، بما يحقق أخوة الشعوب والتعايش المشترك وحرية المرأة كضمانة وأسس سليمة لبناء حياة ديمقراطية حرة.

وكما أنه من الصحيح القول أن حل أي قضية منهما ستكون دافعاً وقوةً لحل القضية الأخرى، وهنا لا بد للشعبين وقواها الرئيسية والفاعلة من قراءة المشهد الإقليمي والعالمي جيداً والابتعاد عن خدمة أجندات أعداء الطرفين تركيا الطورانية الفاشية وإسرائيل الصهيونية، فلا يمكن أن تكون تركيا صديقة للشعب الفلسطيني وهي تبيد الشعب الكردي، وكما أنه لايمكن لإسرائيل أن تكون صديقة للشعب الكردي وهي تبيد الشعب الفلسطيني، وهذه حقيقية من لايؤمن بها نعتقد أنه لايمكن أن يكون مناضلاً حقيقياً ومقاوماً ضد الاحتلال والإبادة الجماعية، لأن الحقيقة واحدة لا يمكن تجزئتها، فلايمكن أن تكون مع تركيا أو إسرائيل وهما دولتين تمارسان الإبادة وتكون في الوقت نفسه مناضلاً حراً أو مثقفاً عضوياً أو إعلامياً وناقلاً للحقيقة وأوضاع الشعبين، فمن يرى إسرائيل دولة احتلال وإبادة لا بد أن يرى تركيا كذلك، ومن يرى تركيا دولة احتلال وإبادة لابد أن يرى إسرائيل كذلك، حتى يتحرر الشعبين الكردي والفلسطيني ويحقق حريته بالطريقة التي يختارها.

مذابح جماعية وإعدامات ميدانية وتهجير قسري

جرائم إيران في سوريا... المقتلة الطائفية

سوريون يحملون أعلام سوريا و«حزب الله» في القصير في يونيو 2013

أحمد النعماني

بُعيد اندلاع الثورة السورية ضد نظام بشار الأسد في مارس/آذار عام 2011، أوشك النظام على السقوط إثر سيطرة الثوار على مناطق واسعة من البلاد، فسارعت إيران وحلفاؤها من الميليشيات الشيعية المسلحة، وعلى رأسها «حزب الله» اللبناني، لنجدة الأسد وقمع الثورة بلا رحمة، فقتلوا بدم بارد عشرات الآلاف من المدنيين السوريين السُنة، في مذابح جماعية مرّت دون عقاب حتى هذه اللحظة.

بدأت الثورة السورية سلمية، ولكن البُعد الطائفي سرعان ما فرض نفسه على المشهد، فإيران تعتبر سوريا منطقة «نفوذ جيواستراتيجي» لها، تخدم تطلعاتها الطائفية والجيوسياسية في المنطقة كلها، وهو ما دفعها في عام 2012 إلى تحشيد مئات الآلاف من قوات «الحرس الثوري» والمقاتلين الشيعة التابعين لـ «حزب الله» وبعض الفصائل العراقية والأفغانية، التي قاتلت في صفوف نظام الأسد، وارتكبت مذابح طائفية واسعة النطاق ضد المدنيين السُنة، ترقى أن تكون «جرائم ضد الإنسانية».

استكملت إيران التحشيد المذهبي سريعًا، فأدخلت إلى سوريا الميليشيات الشيعية المدربة مسبقًا، وذات التجارب والخبرة القتالية، مثل «حزب الله، وأبو الفضل العباس ولواء ذو الفقار»، المعارك فور وصولها سوريا، بينما خضع المقاتلون الجدد والميليشيات المستحدثة خصيصًا للقتال في المستنقع السوري، لدورات عسكرية سريعة ومكثفة، اقتصرت على الأسلحة التي استلموها وأقيمت لهم معسكرات بإشراف «الحرس الثوري»، وبمشاركة ضباط من قوات النخبة السورية.

وكان الجنرال المغدور قاسم سليماني، قائد «فيلق القدس»، هو العقل المدبّر وراء معظم الانتهاكات الإيرانية في سوريا، حيث قام بتوجيه تدخلات جماعة «حزب الله» اللبنانية في الصراع السوري.

وشوهد «سليماني» مرارًا في الشوارع والخطوط الأمامية لكل من محافظات حلب واللاذقية وحماة ودير الزور، حيث كان يُشرف مباشرة على المعارك الدموية.

كان «سليماني» مسؤولًا عن قتل الآلاف من السوريين وتهجير الملايين منهم قسريًا، حيث الجنرال المغدور ساعد الأسد في إجراء الآلاف من عمليات القصف، وتدمير عشرات المدن والبلدات، وتنفيذ هجمات الأسلحة الكيميائية، وعمليات الحصار بقصد التجويع، وجرائم القتل الجماعي للسكان السوريين. وترقى هذه الأفعال إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في حق الشعب السوري.

عمليات «قتل جماعي»

جرى إدخال هؤلاء المقاتلين الشيعة إلى سوريا بشكل «سلس» غالبًا، إما عبر البوابات الحدودية البرية أو المطارات، وطبعًا بإشراف مباشر ورسمي من أجهزة الأسد، وأحيانًا على شكل مجموعات، تتخذ صفة حجاج أو زوار أماكن مقدسة غطاءً للتمويه، أو انتحالهم صفة خبراء

في سبيل الأسد شيعة نصر الله تعدم السوريين

في شركات ومعامل خاصة بعقود عمل موثقة رسميًا، فيما البعض غادروا بلادهم إلى سوريا، بدعوى حصولهم على منح دراسية.

وأدخل قسم كبير من هذه العناصر القتالية بهويات أو جوازات سفر سورية، إما من خلال جسر جوي أقامته إيران لنقل مرتزقتها ولا يزال قائمًا على الأغلب، وإما برًا من دول مختلفة مجاورة، حيث تُعتبر العراق والأردن محطات أساسية قبل الدخول إلى سوريا، ليبقى لبنان بوابة العبور الأهم وبمجموعات كبيرة، كما حصل في معركة «القصير» الدموية مثلًا، إذ دخل نحو 1300 مقاتل.

ومنذ بداية النزاع، وفّرت إيران و«حزب الله» قروضًا، ونفطًا، ومساعدات مالية، وأسلحة، وتدريبًا في ساحة المعركة، ومقاتلين شيعة متطوعين للحكومة السورية بتوجيه من المرشد الأعلى لإيران.

ومع الانهيار السريع لجيش الأسد وسيطرة الثوار السوريين على مناطق واسعة من البلاد، لم يجد الإيرانيون بُدًا من الاستعانة بميليشيات من خارج البلد. تحت قيادة مباشرة من قاسم سليماني، قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، استطاعت هذه الميليشيات المشحونة عقائديًا إيقاف تقدم الثوار السوريين في العاصمة دمشق وباقي مراكز المحافظات الأخرى.

ومع بداية التدخل الإيراني وإلى الآن، شوهدت الميليشيات الإيرانية في الشوارع والخطوط الأمامية في العديد من المدن والقرى والبلدات السورية، بما في ذلك حلب واللاذقية وحماة ودير الزور، حيث كانت تشرف على معارك دموية ومجازر طائفية، لا تُعدّ ولا تُحصى.

جرائم «حزب الله» الدموية

منذ دخولها على خط القتال مباشرةً، ارتكبت عناصر «حزب الله» عددًا من المجازر المروّعة في صفوف السوريين، حيث اعتمد الحزب في عملياته على القصف المدفعي والصاروخي العنيف، كما عُرف بمجازره التي ارتكبها بحق السوريين في كل منطقة احتلها.

وبدأت الجماعة اللبنانية وغيرها من الميليشيات الشيعية، العراقية والأفغانية، تشن عمليات «تطهير طائفي» في بعض المدن السنّية، تحت شعارات مذهبية تأجج الصراع الطائفي.

ومن أبشع عمليات القتل التي ارتكبتها الجماعة اللبنانية، ما حصل في مدينة «القصير» عام 2013، حيث قتلت ميليشيا «حزب الله» وجنود نظام الأسد وقتها نحو ثلاثة آلاف شخص من أهالي المدينة.

ففي أواخر مايو 2013، بدأت ميليشيا «حزب الله» عملية تطهير واسعة بحق الأهالي في مدينة القصير، بريف حمص المحاذية للبنان. ورغم مؤازرة الثوار من مختلف مناطق سورية للمدينة، إلا أن ميزان القوى كان يرجح لصالح ميليشيا «حزب الله» بفضل ترسانة الأسلحة الضخمة التي يتلقاها من إيران.

وتمكنت هذه الميليشيا الطائفية من السيطرة على المدينة بعد تدمير أجزاء كبيرة منها بالاعتماد على غطاء ناري كثيف من

«الحرس الثوري» والميليشيات الإيرانية ارتكبوا جرائم حرب ضد السوريين السُنة بحجة محاربة تنظيم «داعش»

الجامع الأموي تاريخ سحقته ميليشيات إيران في سوريا

راجمات الصواريخ وطائرات النظام ومشاركة حوالي 5000 مقاتل.

وفي سبتمبر/أيلول 2014، اتهمت لجنة تحقيق دولية «حزب الله» بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في سوريا، وذلك في تقريرها إلى «مجلس حقوق الإنسان»، الذي تحدث عن تورط أطراف مسلحة إقليمية في الصراع السوري على أساس طائفي.

واتهم تقرير صادر عن لجنة التحقيق الدولية في أحداث مدينة «القصير» الدموية، ميليشيا «حزب الله» بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في سوريا. ولكن الجديد اتهامات وجهتها لجنة التحقيق الدولية المستقلة للحزب بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وذلك في تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان الذي تحدث عن تورط أطراف مسلحة إقليمية في الصراع السوري على أساس طائفي.

واتهم التقرير الحزب باستخدام صواريخ محمولة شديدة التفجير تؤدي إلى خسائر بشرية كبيرة وتحدث دمارًا هائلًا في المباني. كما اتهم ميليشيا حزب الله بالسيطرة على محطات مياه الشرب وقطعها، ما أدى إلى زيادة تدهور الوضع الصحي لسكان المدينة وجعلها عرضة للأمراض الفتاكة. وتحدث التقرير أيضًا عن استحالة معالجة المصابين بسبب القصف المتواصل ورفض قوات النظام السماح لسيارات الإسعاف بالدخول.

وقالت اللجنة الدولية، إن معارك «القصير» بدأت بعد أن شنت القوات الحكومية ومقاتلو حزب الله هجومًا واسعًا في المنطقة بين الرابع من إبريل/نيسان والثامن من يونيو/حزيران 2013، لدفع مقاتلي المعارضة إلى الانسحاب، وخلفت ما لا يقل عن 500 قتيل من مقاتلي المعارضة، وجرح نحو ألف آخرين.

وكانت معركة القصير كانت إعلانًا عن انغماس «حزب الله» بشكل كامل في سوريا؛ لإرجاع المعارضة السورية إلى الخلف ولتأمين حزام عسكري بين سوريا ولبنان؛ خوفًا من قطع الفصائل طرق الإمداد والاتصال الرئيسية بين دمشق و«حزب الله».

وعقب «معركة القصير، خرج حسن نصر الله بخطاب، لمَّح فيه إلى أن تدخُّل عناصره جاء لحماية النظام من السقوط. وأوضح أن «الفترة التي سبقت التدخل العسكري الواسع للحزب في سوريا، كان الخطاب السياسي والإعلامي الذي ينتهجه، يشمل الدفاع عن النظام السوري ويدمجه مع ما يُعرف بحلف (المقاومة)، في إشارة إلى إيران وحلفائها الإقليميين من دول وقوى عسكرية».

إيران نجحت في تهجير نصف السكان السُنة قسريًا... وتغليف مشروعها الاستعماري بغطاء مذهبي

قصف بلدة مضايا والزبداني بالبراميل المتفجرة

بات مسجد خالد بن الوليد الذي ضم الضريح بين جدرانه تاريخياً

مذابح طائفية بالجملة

من أفظع جرائم ميليشيات إيران، بعد قتل الصغير والكبير في سوريا، جريمة تدمير المسجد الأموي في حلب، والذي تجاوز عمره 1300 سنة.

ومن الصور الحزينة، التي ستبقى راسخة في ذهن السوريين الأحرار، وكل شخص حر في العالم، صور أهالي مدينة مضايا بريف دمشق، حين حاصرهم قاسم سليماني وميليشياته الإيرانية. وتسبب هذا الحصار في وفاة عشرات المدنيين نتيجة لانقطاع الطعام والشراب من بينهم أطفال ونساء.

كما أدت الحملة العسكرية على مدينة الزبداني عام 2015 للجوء معظم سكانها إلى بلدة مضايا المجاورة، وقامت قوات النظام حينها بقصف مضايا بالبراميل المتفجرة، وفرضت على المدينة حصارًا محكمًا، ووصل الحال بالمحاصَرين إلى درجة أكل القطط والكلاب والحشائش وأوراق الأشجار لسد رمقهم.

وأبرز المجازر التي تسربت مقاطع مصورة عنها، كانت في بلدة العتيبة بريف دمشق، حيث نفذ عناصر ميليشيا الحزب مجزرة استُشهد فيها أكثر من 175 مدنيًا كانوا يحاولون مغادرة الغوطة المحاصرة.

وفي 2013، هدد عناصر من ميليشيا «حزب الله» بدخول مسجد الصحابي خالد بن الوليد في حمص ونبش قبره، وما إن مضى عام عليه، في عام 2014، حتى اقتحموا المسجد ودمروا الضريح ونهبوه، وكتبوا على جدرانه عبارات شيعية طائفية، ولم يتوقفوا عند ذلك؛ بل ورفعوا الأذان بصيغته الشيعية الإيرانية، مستفزين جميع الأهالي المحاصرين.

وتم تداول فيديو، في عام 2014، على مواقع التواصل الاجتماعي لعنصر من ميليشيا الحزب وهو يتوعد بقتل آخر سنّي ويسبُّ أهل السنّة ويصفهم بألفاظ همجية وطائفية، وتوعَّد باحتلال الكعبة المشرفة، وأشار إلى الضحايا الذين قُتلوا على أيديهم بـ «دعسوا على الجثث».

وفي عام 2015، اعترف عنصر من «حزب الله» وقع أسيرًا في أيدي مقاتلي «الجبهة الشامية» في حلب، إحدى فصائل المعارضة السورية، بارتكاب قوات نظام بشار الأسد مجزرة في بلدة رتيان بريف حلب راح ضحيتها 48 مدنيًا. وقال الأسير حسن علي فواز، وهو قائد ميداني في «حزب الله»، إن «قوات النظام كانت تسير أمامهم، وهم من نفذوا المجزرة».

وتبين من خلال التحقيقات التي أجرتها «الجبهة الشامية» مع العناصر الـ 45 الذين أسرتهم خلال تصديها لتسلل قوات النظام على قرى وبلدات في ريف حلب الشمالي، أن التسلل كان يهدف لوصل بلدتي نبل والزهراء بمواقع تمركز قوات النظام على جبهتي حندرات وسيفات.

وأوضح الأسير فواز أن «وحدة مؤلفة من 325 شخصًا خرجت من بلدتي نبل والزهراء، بقيادة شخص لبناني من حزب الله يدعى «كميل»، مشيرًا إلى أنهم قاموا بعملية التسلل إلى بلدة رتيان بالتنسيق مع قوات النظام.

وأضاف فواز «لدى خروجنا من البلدتين تم كشف أمرنا من قبل فصائل المعارضة السورية، وجرت اشتباكات بيننا، دفعتنا للتحصن في مبنى»، لافتًا إلى أنه «لدى انقلاب موازين المعركة لصالح فصائل المعارضة، فإن النقيب في حزب الله ويدعى أنس، والمساعد في الحزب رامي علي، هربوا مع ضباط قوات النظام وتركونا وحيدين».

وكشف عن أن حوالي «100 عنصر من حزب الله انضموا لمحاولة التسلل، التي هدفت لكسر الحصار على بلدتي نبل والزهراء»، فيما أوضح المتحدث الإعلامي باسم «الجبهة الشامية» أنهم عثروا على هويات إيرانية.

جريمة التغيير الديمغرافي

فضلًا عن قتل المدنيين العزل المطالبين بالحرية، وتدمير القرى والمدن الجميلة، عمدت الميليشيات الإيرانية إلى إجراء تغيير ديموغرافي واسع في العديد من القرى والمدن السنّية من أنحاء سوريا للحفاظ على السيطرة والنفوذ الإيرانيّين.

وأشرفت الميليشيات الإيرانية على عمليات التغيير الديموغرافي في سوريا، حيث تَعمدت هذه الميليشيات بمساعدة ضباط جيش الأسد طرد الأهالي من منازلهم ومناطقهم وأراضيهم، وإحراق مكاتب السجل العقاري، وأي أوراق تثبت ملكيتهم للمنازل والأراضي، وإسكان عائلات ومقاتلين شيعة عراقيين وأفغان في هذه المناطق، وما حدث في محافظة دير الزور، ومنطقة البوكمال بالتحديد أكبر دليل على ذلك.

وحاول بعض الأهالي حاول العودة إلى مناطقهم خاصة في حمص وإدلب وداريا وفي ريف دمشق الغربي، لكن نظام بشار الأسد اعتبر أنهم لا يملكون الأوراق الثبوتية التي تثبت أنهم كانوا يعيشون في هذه المنطقة في الواقع، كل ذلك حتى يحافظ حلفائه الإيرانيين على مناطق نفوذ يمكنهم حكمها، إضافة إلى خلق امتداد

الاحتلال الإيراني لسوريا على جثث الشعب السوري

جغرافي لهم مع لبنان، وإجراء فصل طائفي تام.

وتؤكد جهات حقوقية سورية، وحتى جهات إيرانية، أن جريمة التغيير الديمغرافي وعمليات التهجير الجماعي، تعتبر من أكبر جرائم العصر في سوريا، وقد كانت إيران الفاعل والجاني الأساسي فيها، وباتت ملفًا حقوقيًا يلاحق إيران في المحافل الدولية.

من جهة ثانية، خلفت صواريخ الميليشيات الإيرانية التي كانت تسقط بشدّة، دمارًا كبيرًا في العديد من المدن السورية، أهمها حلب التي دمرها قاسم سليماني، فلم تسلم البيوت ولا المستشفيات والإدارات والمؤسسات العمومية ولا حتى المدارس ودور حضانة الأطفال.

وكانت جميع المباني تحت القصف الهائل والمستمر، فقد كان الهدف هو قتل أكبر عدد ممكن من السوريين وتهجير من بقي حيًا وتدمير البيوت حتى لا يعود أحد إلى هناك، وتصبح مفاتيح المدينة في يد الإيرانيين بمباركة نظام بشار الأسد.

كانت تلك هي الحلقة الأولى فيما تحوّل لاحقًا إلى سلسلة طويلة من عمليات التهجير القسري الممنهج، بحق الأهالي في المدن ذات الغالبية السنية، وخاصة بعد التدخل العسكري الروسي في النزاع الدامي.

ومع عجز الميليشيا الطائفية عن قمع الثورة نهائيًا لصالح الأسد، طالبت إيران روسيا بالتدخل عسكريًا لتحقيق ما عجزت عنه. وبعد أشهر من بدء التدخل الروسي في سبتمبر/أيلول 2015، بدأ الغطاء الجوي الكثيف من الطيران الحربي الروسي يرجح كفة الأسد. فتصاعدت معه عمليات التهجير القسري لأهالي المدن الثائرة ضد نظام الأسد.

وفي بداية 2016 حاصرت الميليشيات الطائفية مدينة حلب الشرقية، وأجبرت مئات الآلاف من أهلها على إخلائها. كما قامت بعملية مشابهة بتهجير أهالي ريف دمشق الغربي وأحياء دمشق الشرقية في 2017.

وبلغت عمليات التهجير الممنهج أوجها في 2018 بتهجير سكان أحياء الغوطة الشرقية والقلمون في ريف دمشق الجنوبي، ومناطق في ريف حمص الشمالي وجنوب سوريا في القنيطرة ودرعا. ومع استكمال عمليات التطهير الطائفي بحق المكون السنّي، قامت الميليشيات الطائفية في 2020 بالسيطرة على معاقل الثوار في ريف حلب الشمالي بزعم تأمين بلدتي نبل والزهراء الشيعيتين.

أصَمّتْ دول العالم آذانها عن نداءات المهجَّرين وعن تقارير المحللين التي حذرت منذ البداية من مخطط يهدف لاقتلاع أهل السنة من مناطقهم واستبدالهم بآلاف العائلات من إيران ودول أخرى.

لقد نجحت إيران بتهجير أكثر من نصف سكان سورية وبتغليف مشروعها الفارسي الاستعماري بغطاء مذهبي جنّدت له أتباع المذهب الشيعي من كل دول العالم تحت قيادتها. وقد فر الملايين إلى خارج البلاد فيما يعيش مئات آلاف النازحين تحت الخيام في ظروف مأساوية صعبة. ولا يزال مجرمو الحرب الذين ارتكبوا هذه الفظاعات طلقاء ويخططون لارتكاب جرائم أخرى في ظل غياب أي رادع دولي.

محاكمة مجرمي الحرب

في 17 فبراير/شباط 2022، قدم محامون حقوقيون طلبات إلى المحكمة الجنائية الدولية، لبدء تحقيق أولي في دور إيران وميليشياتها في سوريا بارتكاب جرائم حرب.

ووفق مركز توثيق حقوق الإنسان الإيراني، وهو هيئة مقرها الولايات المتحدة، وبالتعاون مع هايدي ديكستال، وهي محامية حقوق الإنسان في بريطانيا، وصل الطلب إلى المحكمة الجنائية.

وكشفت جيسو نيا، المحامية في الفريق القانوني الذي قدم الطلب ورئيس مركز توثيق حقوق الإنسان الإيراني، أنه على الرغم من التدخل الكبير للمسؤولين الإيرانيين في الشؤون السورية وارتكاب المآسي، فإنه لم يتم إيلاء اهتمام كبير للمسؤولية القانونية

إيران تهنئ بسقوط القصير واحتفالات حزب الله في الضاحية

لما ارتكبته إيران طيلة تلك المدة، وذلك وفقًا لتقرير نشرته صحيفة «الغارديان» البريطانية.

وأضافت، أن إيران قدمت دعمًا عسكريًا ومدنيًا مكثفًا لتحقيق أهدافها، أهمها حماية نظام الأسد هناك، في حين كان تحقيق هذا الهدف على حساب مئات الآلاف من القتلى والجرحى والنازحين المدنيين السوريين.

وتضمن الطلب وثائق وأدلة مقدمة من لاجئين سوريين على أن القوات التابعة لإيران، بما في ذلك «حزب الله، ولواء فاطميون، وميليشيا أبو الفضل العباس»، أجبرتهم على الفرار من منازلهم وعائلاتهم أثناء اقتحامهم بعض المدن دون السماح لهم بالعودة.

بحسب البيان نفسه، «تشير الأدلة إلى أنه نتيجة للتأثير المباشر لتدخل إيران في سوريا، بما في ذلك تورطها في النزاع في جنوب هذا البلد، فإن المدنيين السوريين ضحايا جرائم ضد الإنسانية، مثل الترحيل والاضطهاد.

جرائم بلا عقاب

وثّقت جهات حقوقية سورية وعربية ودولية، جرائم إيران وحلفائها الشيعة في سوريا، وهي الجرائم التي مازالت حتى هذه اللحظة بلا عقاب.

وفي عام 2015، أي بعد نحو 3 سنوات من التدخل الإيراني في الصراع السوري، أصدرت «الشبكة السورية لحقوق الإنسان» تقريرًا مفصلًا عن الجرائم والمجازر التي ارتكبتها الميليشيات الشيعية (الإيرانية والعراقية) و«حزب الله» اللبناني في سوريا.

ورغم الصعوبة البالغة في توثيق المجازر التي تحمل الصبغة الطائفية، التي تعد أشد عمليات التوثيق صعوبة كما أشار التقرير؛ لأن مثل هذه المجازر تنتهي بذبح وقتل جميع أبناء الحي حتى النساء والأطفال، ويصعب وجود شاهد يسجل ويوثق شهادته صوتًا وصورة، إلا أن الشبكة ووفق معايير التوثيق تمكنت في تقريرها من توثيق ما لا يقل عن عشر مجازر ارتكبتها الميليشيات الشيعية إلى جانب القوات الحكومية، قتل فيها ما لا يقل عن 1005 أشخاص يتوزعون إلى 962 مدنيًا، بينهم 172 طفلًا، و143 امرأة، و43 من مقاتلي المعارضة المسلحة.

ارتكبت الميليشيات الشيعية و«حزب الله» مجازر في حقهم عبر أبشع وسائل القتل والتعذيب، تنوعت بين الإعدامات الميدانية بالرصاص واغتصاب النساء وقتل الأطفال وكبار السن والتنكيل بالجثث وحرقها، كما أسهمت تلك الميليشيات الشيعية في عمليات القصف العشوائي والحصار جنبًا إلى جنب مع القوات الحكومية.

وكشف التقرير الحقوقي الضافي، المزيد من الحقائق المروّعة عن جرائم تلك الميليشيات و«حزب الله» في حق المدنيين السوريين، ويكشف للمنخدعين بأسطورة «حزب الله» وقتها.

سرقات ليلية في رمضان

في مايو/أيار 2022، ازدادت حالات السطو والسرقة لمنازل المدنيين والمحال التجارية في مدينة «الميادين» شرقي دير الزور، من قبل عناصر الميليشيات الإيرانية وقوات نظام الأسد.

إحدى هذه الجرائم التي وقعت في إحدى ليالي شهر رمضان 2022، حيث تعرض منزل المواطن سلام الصومعي الملقب «أبو محسن» للسرقة. وذلك أثناء تلبية لدعوة على إفطار عند أقاربه، ما يعني أن البيت كان خاليًا، بحسب مصدر من أقارب الضحية.

وأكمل المصدر أنّ الصومعي عاد لمنزله بعد العشاء ليجده شبه خالي من الأثاث، وبعد تفقد المَقتنيات تبين أنّ من بين المسروقات مبلغ مالي قدره 4 ملايين ل.س.

وأكد بعض أهالي الحي أنّ عناصر من ميليشيا «لواء السيدة زينب» وميليشيا «لواء أبو الفضل العباس» هم من قاموا بعملية السرقة، لكونهم كانوا الوحيدين الموجودين عند موقع الجريمة أثناء وقت المغرب وخلو الشوارع من الأهالي.

وأضاف شهود عيان أنّ كل من المدعو «حبيب عبد الحليم الضويحي» مرافق قائد ميليشيا لواء السيدة زينب مؤيد الضويحي، والمدعو «أحمد كروم الضويحي»، بالإضافة لأحد أبناء المدعو «ماهر الهونة الوهيبي» والاثنين عناصر لدى المدعو «عدنان الزوزو» قائد ميليشيا لواء أبو الفضل العباس، جميعهم شوهدوا في مكان السرقة عند وقت المغرب، وهذه العصابة تمتلك سجل أسود مليئ بعمليات السرقة والتشبيح والخطف والقتل والتهريب وفرض الإتاوات.

ورغم التأكد من هوية الفاعلين إلا أنّ الأهالي رفضوا تقديم الشهادة أمام محققي

الأمـن الجنائي خوفًا من «الحرس الثوري» حيث يؤمـن قادته الحمايـة للعناصر ويعاقبون كل من يقتـرب منهم إما بالاعتقال والتعذيب أو الخطف والموت.

وهكذا، ارتكبت عناصر الميليشيات الإيرانية وقـوات النظام سلسلة من الجرائم ضد الإنسانية فـي سوريا، وباتوا ينتهكون حقـوق المدنيين دون رقيـب أو حسيـب وبحماية من القـوى العسكرية التابعيـن لهـا، وكان عمليات السرقـة والنهب تتم بأوامـر مـن القـادة بشـكل مباشـر حيـث يتقاسم العناصر المسروقات مع قادتهم.

وفـي مايو/أيـار مـن العـام نفسـه، ارتكبـت ميليشيـا «الحرس الثـوري الإيرانـي»، جريمـة مروعة راح ضحيتهـا شابان تم إعدامهما ميدانيًا بذريعـة تورطهمـا بمساعـدة تنظيـم «داعش» في تحديد مواقع وتحركات الميليشيات الإيرانية.

وسمع أهالي بلدة خربة التياس بريف حمص الشرقـي، صـوت إطـلاق نار في الجانـب الشرقي مـن البلـدة بالقـرب مـن أحـد المراكـز الأمنيـة للميليشيـات الإيرانيـة، ليعثـروا بعـد نحو نصف ساعـة علـى جثتي الشابيـن وسط البلـدة مكبلتي اليدين وفي حالة يرثى لها من التعذيب.

وأشار شهود عيان إلى أنّ سيارة تتبع للحرس الثـوري ألقـت بالجثتين قرابـة الساعـة العاشرة مسـاءً، ليسـارع الأهالي لإبلاغ قـوات النظام التي قامـت بنقل الجثث خـارج البلدة دون أي استفسار أو فتح تحقيق، مما يؤكد علمهم السابق بذلك.

واعتقلـت ميليشيـا «الحرس الثـوري» الضحيتيّن، منتصـف شهر أبريل/نيسان 2023، وهم من أهالي بلدة القسطل شرقي حماة، وكانوا يعملـون فـي حفـر الأنفـاق والخنادق فـي محيط مطار التيفور شرقي حمص.

هايدي ديكستال، محامية حقوق الإنسان في بريطانيا

الجامع الأموي قبل وبعد الحرب

قاسم سليماني يشرف على ميليشيات إيران في سوريا

الجرائم مازالت مستمرة

مازالت جرائم إيران وأتباعها في سوريا مستمرة حتى لحظة كتابة هذه السطور، حيث يتعرض رعاة الأغنام في عموم مناطق البادية السورية خلال الفترة الأخيرة، للقتل والاختطاف من قبل ميليشيات إيران الطائفية التي تنتشر في عشرات المواقع بأرياف حمص وحماة والرقة ودير الزور.

وارتكبت ميليشيات إيران جريمة جديدة بحق المدنيين في منتصف يناير/كانون الثاني، وكررت الميليشيات استهداف رعاة الأغنام في مناطق البادية السورية، فقتلت أحد الرعاة وخطفت آخر بهجوم شرقي حمص. وبث ناشطون في المنطقة الشرقية، مقطعًا مصورًا يظهر إبادة قطيع للأغنام يقدر بأكثر من 100 رأس في منطقة البديع جنوب مدينة تدمر بريف حمص الشرقي.

ويحاول إعلام النظام تبرئة ميليشيات إيران بقوله إن منفذي الهجمات هم من «العصابات الإرهابية المسلحة»، أو أن «داعش» تهاجم القرى في تلك المنطقة بالوقت الذي يزعم فيه نظام الأسد بسط الأمن وعودة الاستقرار المزعوم.

ويقول المراقبون، إنه في ظل المناخ السياسي الحالي، من الصعب تصور موقف تدعم فيه إيران بمحض إرادتها تحقيق العدالة

ميليشيات شيعة

للضحايا السوريين. ومع ذلك، يمكن إضافة تعويض مالي لضحايا الانتهاكات الإيرانية إلى قائمة المطالب في المفاوضات لرفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، مما يعد خطوة نحو تحقيق العدالة للضحايا وعائلاتهم.

ويؤكد المراقبون، أن جرائم القتل الجماعي للسكان السوريين العزل، ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ومع ذلك لم تتم حتى الآن مساءلة النظام الإيراني عنها أمام العدالة أبدًا.

■ **المصادر:**

1- لا يمكن إغفال جرائم إيران في سوريا، موقع المركز السوري للعدالة والمساءلة، 23 يناير/كانون الثاني 2020.

2- جرائم المليشيات الإيرانية في سورية.. التطهير الطائفي أبرزها، موقع وكالة ثقة 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2017.

3- الميليشيات الشيعية في سوريا.. القصة بالدماء والأرقام، موقع العربية، 8 يونيو/حزيران 2014.

4- ارتكبت جرائم حرب في سوريا.. شكوى ضد إيران بمحكمة الجنايات، موقع العربية، 17 فبراير/شباط 2022.

5- حرس إيران في سوريا.. جرائم بمرمى العدالة الدولية، موقع العين، 17 فبراير/شباط 2022.

لا يمكن إغفال جرائم إيران في سوريا

الجنرال المغدور قاسم سليماني هو «العقل المدبّر» وراء معظم الانتهاكات الإيرانية في سوريا

هذا ما تبقى من ضريح سيف الله المسلول الصحابي خالد بن الوليد في حمص عل

قصف بأسلحة مُحرمة دوليًا وتدمير للبنية التحتية

جرائم تركيا ضد الكُرد... الانتقام الدامي

الإجرام التركي على كُرد سوريا.. دوافع قديمة

■■ منذ عام 2018، وحتى الآن، ارتكب الجيش التركي جرائم مروّعة في حق الكُرد السوريين، بعد احتلاله أجزاء واسعة من شمال شرق سوريا، وقتل خلال عملياته العسكرية المستمرة مئات المدنيين الكُرد معظمهم من النساء والأطفال، وأصاب الآلاف غيرهم من السكان، أمام أعين العالم أجمع.

واستخدم جيش الاحتلال التركي «أسلحة محرمة دوليًا» في هجومه على مدينة «رأس العين» السورية عام 2019، ومازال يقصف المدن والبلدات والقرى الكُردية، بشكل همجي ودموي شبه يومي، ويوقع عشرات الشهداء والجرحى.

شنت تركيا، على مدار نحو 6 أعوام، عمليات قصف عشوائي استهدفت بشكل رئيسي، التجمعات السكنية في محافظة الحسكة وقراها، وفي بلدات ريف الرقة الشمال وحلب وعفرين، وذلك في ظل عجز كبير من قبل طواقم الدفاع المدني والطواقم الطبية عن العمل، بسبب كثافة القصف الذي لا يتوقف وارتفاع أعداد الضحايا بشكل مطرد، إضافة إلى قصف المنازل والتجمعات السكانية والأسواق وحتى المخيمات التي تأوي آلاف المهجرين قسرًا من المناطق المحتلة.

سحر عزوز

وتتعمد هذه السياسة التركية الدموية إحداث أكبر قدر من الضرر، واحتلال الأرض دون سكانها وهي التي أدت إلى محو أجزاء من الأحياء التي تعرضت للقصف.

سياسة «الانتقام» التركية

في ظل سياسة «الانتقام» التركية التي تغيب عن الإعلام الغربي والعربي، اعتاد الاحتلال قصف المباني السكنية التي تضم مئات الأسر في كل حرب، ففي هجوم عفرين 2018 على سبيل المثال، قصفت قوات الاحتلال مدينة عفرين بشكل لم تشهده أي مدينة سورية، وخلّف القصف دمارًا هائلًا، وكأنه زلزال أدى لمحو أحياء من المدينة بالكامل.

ويُصنف قصف التجمعات السكنية والمخيمات التي لا تشكل أهدافًا عسكرية وتشريد عشرات الأُسر، كجريمة حرب في القانون الدولي يجب محاسبة مرتكبيها على أفعالهم.

من جهة ثانية، تنتهج قوات الاحتلال التركي سياسة مفادها احتلال الأرض دون سكانها، وهي سياسة كشف عنها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في أكثر من مناسبة، مطالبًا سكان المناطق الشمالية من الكُرد بمغادرتها، وأنه سيقوم بتوطين من 2 إلى 3 مليون من العرب الموالين لها ونقلهم للسكن فيها من تركيا.

ويقول المراقبون إن تركيا تعتمد سياسة متعمدة في تهجير السكان عن منازلهم، والتي تصنف كـ «جريمة حرب» في القانون الدولي، حيث رفضت السماح للعوائل التي هجرت قسرًا من عفرين ومن الباب ومن جرابلس ومن تل أبيض ومن رأس العين بالعودة إليها والعدد القليل جدًا من الذين عادوا جرى اعتقالهم.

وفي كل هجمة تشنها تركيا، يتعمد الجيش التركي قصف المساجد التي تمثل مراكز إيواء للنازحين، والأخطر قصف المستشفيات واستهداف الطواقم الطبية، في الوقت الذي يكون فيه العبء الأكبر على القطاع الصحي، الذي يتحمل فوق طاقته وقدرته المحدودة في الأساس، بسبب استقبال مئات الشهداء وآلاف الجرحى.

وتواصل المشافي الطبية تقديم خدماتها وسط انقطاع للتيار الكهربائي عن منطقة الإدارة الذاتية المحاصر. وناشدت الطواقم الطبية والمستشفيات في الحسكة وديريك وكوباني

أدلة دامغة على جرائم الحرب التي ارتكبتها القوات التركية

وعين عيسى المجتمع الدولي التحرك العاجل للجم العدوان على مراكز العلاج ومركبات وطواقم الإسعاف، حيث يتعمد الجيش التركي قصف المستشفيات وسيارات الإسعاف وقتل وإصابة الطواقم، ما يعد خرقًا كبيرًا وواضحًا لكل القوانين والأعراف الدولية ويمثل جريمة حرب.

وفي منتصف أكتوبر/تشرين الأول 2019، اتهمت الإدارة الذاتية الكُردية، القوات التركية، باستخدام «قنابل حارقة» محرمة دوليًا في هجومها على شمال شرق سوريا وقتها.

وقالت الإدارة الذاتية إن القوات التركية استخدمت «أسلحة محرمة دوليًا» في هجومها على مدينة رأس العين الحدودية، حيث تجرى معارك عنيفة بين قوات سوريا الديمقراطية والقوات التركية وفصائل سورية مؤيدة لها.

وجاء في بيان صادر عن الإدارة الذاتية الكُردية في حينه، أنه «في انتهاك صارخ للقانون والمواثيق الدولية، يقوم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان باستخدام الأسلحة المحرمة دوليًا، كالفوسفور والنابالم الحارق، مما ينذر بكارثة إنسانية ومجازر حقيقية وبشكل كبير». ودعت الإدارة الكُردية العالم أجمع إلى فتح تحقيق رسمي ودولي حيال هذه الانتهاكات.

من جهته، حث مصطفي بالي المتحدث باسم قوات سوريا الديمقراطية في تغريدة على حسابه بموقع «تويتر»، المنظمات الدولية على إرسال فرقها للتحقيق في بعض الإصابات جراء الهجمات.

وقال «بالي» إن «المنشآت الطبية في شمال شرقي سوريا تفتقر إلى فرق مختصة بعد انسحاب المنظمات غير الحكومية، بسبب هجمات الغزو التركي».

ووجهت هيئة الصحة في الإدارة الذاتية نداء استغاثة إلى المنظمات الإنسانية المعنية لإجلاء الجرحى والمدنيين من رأس العين، وقالت إن فرقها الطبية تعجز عن الوصول إلى المدينة. وكانت مصادر سورية مستقلة وثقت إصابات بحالات حروق خلال الهجوم على رأس العين، وصلت إلى مستشفى تل تمر.

نشر مسؤولون كُرد على مواقع التواصل الاجتماعي، مشاهد مصورة لطفلين على الأقل، كان جسم أحدهما مضمدًا بالكامل فيما الطفل الآخر بدا أنه مصاب بحروق في وجهه على وجه الخصوص. وقال أحد الأطباء إن الإصابات مشابهة لتلك الناجمة عن استخدام هذا النوع من الأسلحة.

وقال الطبيب فارس حمو، الطبيب بمستشفى «الشعب» بمدينة «الحسكة» شمال سوريا: «هناك عديد من الجرحى والمصابين بحروق غير

تركيا وإسرائيل وجهان لعملة واحدة

جرائم حرب علنية في شمال وشرق سوريا وفقاً للقانون الدولي

معروف مصدرها. ونعتقد أن الطائرات الحربية التركية عندما قصفت موكبًا للمدنيين في محيط رأس العين خلفت كثيرًا من الجرحى». وأضاف: «من بينهم حالات نشك بأنها ناجمة عن استخدام أسلحة محرمة دوليًا من قبل الجيش التركي. لم نتوصل لنتيجة أكيدة حتى اللحظة، لكن الاحتمال الأكبر هو أن هذه الحالات ناجمة عن استخدام أسلحة غير تقليدية».

«جرائم حرب»

في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2019، اتهمت «منظمة العفو الدولية» القوات التركية والفصائل السورية الموالية لها بارتكاب «جرائم حرب»، في هجومها ضد المقاتلين الكُرد في شمال شرق سوريا.

وذكرت المنظمة في تقرير أن «القوات التركية وتحالف المجموعات المسلحة المدعومة من قبلها، أظهرت تجاهلاً مُخزيًا لحياة المدنيين، عبر انتهاكات جدية وجرائم حرب بينها عمليات قتل بإجراءات موجزة وهجمات أسفرت عن مقتل وإصابة مدنيين».

وقالت «العفو الدولية» في بيان لها، إن القوات العسكرية التركية، وتحالف الجماعات المسلحة السورية المدعومة من تركيا، قد أبدت ازدراءً مشينًا لحياة المدنيين؛ حيث ارتكبت انتهاكات جسيمة وجرائم حرب، بما في ذلك القتل العمد، والهجمات غير القانونية التي قتلت وجرحت مدنيين؛ وذلك خلال الهجوم على شمال شرق سوريا.

وجمعت المنظمة إفادات 17 شخصًا من الشهود في الفترة بين 12 و16 أكتوبر/تشرين الأول 2019، من بينهم العاملون في المجال الطبي وعمال الإنقاذ، والمدنيون النازحون، والصحافيون، والعاملون في المجال الإنساني المحلي والدولي، بالإضافة إلى تحليل مقاطع الفيديو والتحقق منها، والاطلاع على التقارير الطبية وغيرها من الوثائق.

وكشفت المعلومات، التي تم جمعها، عن أدلة دامغة على الهجمات العشوائية في المناطق السكنية، بما في ذلك الهجمات على منزل ومخبز ومدرسة، نفذتها تركيا والجماعات المسلحة السورية المتحالفة معها.

كما كشفت تفاصيل مروعة عن ارتكاب عملية إعدام ميداني، بصورة وحشية، لناشطة سياسيّة سورية كُردية بارزة، هي هيفرين خلف، على أيدي أفراد من جماعة أحرار الشرقية، وهي جزء من الجيش الوطني السوري، وهو تحالف من الجماعات المسلحة السورية المجهزة والمدعومة من قبل تركيا.

عصابات أنقرة قتلت القيادية الكردية هفرين خلف

وقال كومي نايدو، الأمين العام لمنظمة العفو الدولية: «لقد أدى الهجوم العسكري التركي على شمال شرق سوريا إلى تدمير حياة المدنيين السوريين الذين أجبروا مرة أخرى على الفرار من ديارهم، والعيش في خوف دائم من القصف العشوائي وعمليات الاختطاف، وأعمال القتل الميداني. إن القوات العسكرية التركية وحلفائها أبدوا ازدراءً صارخًا لأرواح المدنيين، وشنوا هجمات مميتة غير مشروعة في المناطق السكنية قتلت وجرحت مدنيين».

وفي حادث منفصل، وقع في 13 أكتوبر/تشرين الأول 2019، وفقًا لمراقبين دوليين مستقلين، أصابت غارة جوية تركية على أحد الأسواق قافلةً مدنية شملت عدة صحافيين مسافرين بين القامشلي ورأس العين. ووفقًا للهلال الأحمر الكُردي، قتل في الحادث ستة مدنيين، بينهم صحافي، وأصيب 59 شخصًا.

ووصفه صحافي، كان حاضرًا في الموقع وشهد الهجوم، بأنه «مجزرة بأتم معنى الكلمة». وقال إن القافلة كانت تتألف من حوالي 400 مركبة مدنية، وأنه لم يكن هناك مقاتلون، بل بضعة حراس مسلحين يحمون القافلة.

وتأكدت «منظمة العفو الدولية» من إفادات الشهود، وتحققت من لقطات الفيديو، واطلعت على تقرير طبي لإلقاء الضوء على كيف تم نصب كمين لهيفرين خلف، وهي ناشطة سياسية كُردية وأمين عام حزب المستقبل السوري السياسي، في 12 أكتوبر/تشرين الأول على الطريق السريع الدولي الذي يربط الرقة بالقامشلي. فقد تم جرها من سيارتها، وتعرضت للضرب والقتل بالرصاص دون شفقة على أيدي مقاتلين من أحرار الشرقية. كما قتلوا حراسها الشخصيين قتلًا فوريًا.

وفي نفس اليوم والموقع، أسر مقاتلو ما يُسمى «أحرار الشرقية» اثنين، على الأقل، من المقاتلين الكُرد ثم قتلوهما. كما اختطفوا رجلين مدنيين، يعمل كلاهما مع منظمة طبية محلية، وكانا ينقلان الدواء وقت القبض عليهما. وأكد أفراد أسرة الرجلين لمنظمة العفو الدولية أن مكان وجودهما ظل مجهولًا. وقد تحققت منظمة العفو الدولية من وقت وتاريخ تسجيلات الفيديو التي تبين تنفيذ عمليات القتل والاختطاف، دون محاكمة للمدنيين، بعد ظهر يوم 12 أكتوبر/تشرين الأول 2019.

وقالت صديقة هيفرين خلف، إنها عندما حاولت الاتصال بهاتف هيفرين، أجاب رجل عرف نفسه بأنه مقاتل معارض سوري مسلح. وأخبرها، متحدثًا بالعربية: «أنتم الكُرد خونة، جميعكم نشطاء في حزب العمال الكردستاني»، وأبلغها أن «هيفرين» قد قُتلت.

الرئيس التركي رجب طيب اردوغان يعرض خارطة المنطقة الآمنة المقترحة في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2019

المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ميشيل باشيليت

الجيش التركي استخدم «أسلحة محرمة دوليًا» في هجومه على مدينة «رأس العين» السورية عام 2019

ومن جانبهم، قال عمال إغاثة محليون ودوليون، إن انسحاب الولايات المتحدة من شمال شرق سوريا، والهجوم العسكري التركي، وانضمام الحكومة السورية إلى المعركة، كان مزيجًا لأسوأ ما يمكن أن يحدث كله في آن واحد.

وفي مطلع فبراير/شباط 2021، كشفت منظمة «هيومان رايتس ووتش» الحقوقية، أن تركيا والميليشيات السورية الموالية لها خطفوا ونقلوا 63 مواطنًا سوريًا بصورة غير شرعية من شمالي سوريا إلى تركيا، مرجحة أن يكون العدد الحقيقي أكبر من ذلك.

وأظهر التقرير الذي نشرته المنظمة الحقوقية على موقعها الإلكتروني أن أنقرة كانت تسعى من وراء هذا الإجراء لمحاكمة السوريين في تهم خطيرة قد تصل إلى السجن المؤبد.

وقال مايكل بَيْج، نائب مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة: «يُفترض بالسلطات التركية باعتبارها سلطة احتلال أن تحترم حقوق الشعب بموجب قانون الاحتلال في شمال شرق سوريا، بما في ذلك حظر الاحتجاز التعسفي ونقل الناس إلى أراضيها. عوضًا عن ذلك، تنتهك تركيا التزاماتها من خلال اعتقال هؤلاء الرجال السوريين واقتيادهم إلى تركيا».

وكانت القوات التركية وميليشيات سورية موالية لها تطلق على نفسها «الجيش الوطني السوري»، احتجزت مواطنين سوريين في أكتوبر/تشرين الأول 2019 بمنطقة رأس العين في شمال شرق سوريا.

وغزت تركيا والميليشيات الموالية لها جزءًا من شمال البلاد، بعد إطلاق عملية أطلقت عليها

«نبع السلام» في أكتوبر/تشرين الأول 2019 ضد القوات الكُردية، أدت إلى فرار عشرات الآلاف من الأشخاص، ولاقت العملية تنديدًا عربيًا ودوليًا حينها.

وقالت المنظمة عن المخطوفين من مواطنين عرب وكُرد على حد سواء، ووجهت إليهم سلطات الملاحقة القضائية تهمًا بموجب قانون العقوبات التركي، رغم أنّ الجرائم المزعومة ارتُكبت في سوريا.

وأضافت أنها راجعت نحو 4700 صفحة حصلت عليها من وثائق ملف القضية التركية بشأن اعتقال 63 مواطنًا سوريًا داخل الأراضي السورية.

وشملت الوثائق سجلات نقل السوريين واستجوابهم ولوائح الاتهام ومحاضر الشرطة والتقارير الطبية المأخوذة من محامين، كما قابلت المنظمة 6 أقرباء مباشرين لثمانية من المحتجزين كانت وثائق 5 منهم ضمن ملفات القضية، بالإضافة إلى محاميَيْن لمحتجزين. ولفتت إلى أن أدلة أخرى جمعتها منظمات حقوقية أخرى تظهر أن العدد الحقيقي ربما يصل إلى نحو 200.

انتهاكات جسيمة

في سبتمبر/أيلول 2022، كشف جزء من تقرير نصف سنوي لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أنّ ذلك العام تحديدًا، شهد أوضح وأشمل دليل على الانتهاكات الجسيمة التي تتعارض مع القانون الدولي الإنساني»، مشيرًا إلى انتشار العنف والأنشطة الإجرامية، منذ احتلال أنقرة لعفرين وجرابلس وإدلب وتل أبيض.

وأضاف التقرير، أن «الانتهاكات كانت موجهة ضد النساء والأطفال، وتستهدف في المقام الأول الأقليات مثل الأيزيديين والكُرد والمسيحيين، وكثير منهم تعرض للتطهير العرقي في هذه المناطق».

كما فصّل التقرير كيف أنّ المتطرفين السوريين المدعومين من تركيا «أجبروا المعتقلين الذكور على مشاهدة اغتصاب قاصر، وذلك في منطقة عفرين»، بالإضافة إلى إجبار «أكثر من 150 ألف كُردي على الفرار»، مساهمة في تغيير ديموغرافي مماثل لعملية التطهير العرقي التي حدثت في البلقان في التسعينيات.

ووثق التقرير أيضًا زيادة أعمال القتل والاختطاف والإجلاء القسري وكذلك الاستيلاء على الأراضي والممتلكات، في المناطق الخاضعة لأنقرة.

كومي نايدو
الأمين العام لمنظمة العفو الدولية

مايكل بَيْج، نائب مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومان رايتس ووتش

وبدوره، وثق «المرصد السوري» أيضًا عدة وقائع تكشف انتهاك حقوق المدنيين بمختلف الأعمار، حيث اعتقلت الميليشيات قبل أشهر نساء مسنات في ريف عفرين وأخلي سبيلهن بعد دفعهن غرامات مالية.

كما وقعت حادثة اغتصاب فتاة عفرينية في ريف عفرين أواخر يونيو/حزيران 2021، من قبل عناصر فصيل «السلطان مراد» الموالية لتركيا، ثم هددوا العائلة بتصفيتها إذا لم يتم التكتم على الأمر.

واحتلت تركيا، عفرين في 2018 بدعوى أنها تحارب «الإرهاب» ولكن لم يكن هناك أي دليل على أي إرهاب هناك موجه ضد تركيا، كما استخدمت أنقرة هجماتها في سوريا، ثم في ليبيا، لتجنيد لاجئين سوريين لخوض حروبها في الخارج. واتهم تقرير أمريكي تركيا بنقل آلاف السوريين للقتال في ليبيا.

ومن جهتها، اعتبرت المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ميشيل باشيليت، أنّ «التجاهل الصارخ لحماية المدنيين يتناقض مع قانون حقوق الإنسان والالتزامات وفق القانون الإنساني الدولي الذي يتعين أن تحترمه كل الأطراف».

كما دعت باشيليت، السلطات التركية إلى «احترام القانون الدولي وضمان إنهاء الانتهاكات المرتكبة من قبل الجماعات المسلحة الخاضعة للسيطرة الفعلية لتركيا»، مذكّرةً كل أطراف الصراع في سوريا بأنّ «حماية حياة المدنيين تظل أولوية قصوى في جميع الظروف».

وحثت المفوضة السامية تركيا على فتح «تحقيق محايد وشفاف ومستقل وفوري حول الحوادث الموثقة وكشف مصير المحتجزين والمختطفين من قبل الجماعات الموالية، ومحاسبة المسؤولين عن أعمال قد تصل في بعض الحالات إلى جرائم حرب وفق القانون الدولي»، مشددة على أهمية ذلك في ظل ورود تقارير مقلقة حول ادعاءات بنقل بعض المحتجزين والمختطفين إلى تركيا بعد احتجازهم في سوريا.

ومع ظهور تقارير عن الانتهاكات على أيدي الميليشيات المسلحة الموالية لتركيا، سعت أنقرة إلى الادعاء بأنها تكبح جماحهم.

وغزت تركيا وحلفاؤها في سوريا جزءًا من شمال البلاد، بعد إطلاق عملية في أكتوبر/تشرين الأول 2019 ضد القوات الكُردية، أدت إلى فرار عشرات الآلاف من الأشخاص.

وألقت اللجنة الأممية، الضوء خصوصًا على إعدام تلك القوات المسؤولة السياسية الكُردية «هفرين خلف»، والسائق الذي كان معها، في 12 أكتوبر/تشرين الأول 2019، حيث قتلت القيادية الكردية البالغة من العمر 35 عامًا، وتم التمثيل بجثتها، على يد عناصر ما يسمى «الجيش الوطني السوري»، وهي فصائل سورية مسلحة مدعومة تركيًا، يطلق عليها اسم «أحرار الشرقية».

ولم تفعل أنقرة شيئًا في ذلك الوقت لإدانة القتل. وبدلًا من ذلك، احتفلت وسائل الإعلام المتطرفة بقتل الشابة الكُردية باعتباره «تحييد إرهابي»، ولم يكن هنالك أي دليل على أن هفرين خلف «إرهابية»!

وتجدر الإشارة إلى أن الطائرات التركية بدون طيار، تستهدف الناشطات السياسيات

عناصر من الميليشيا الموالية لتركيا شمال سوريا

في سوريا والعراق، بدعوى «العمل على تحييد الإرهابيين»، وغالبًا ما تُطبّق كلمة «إرهابي» في تركيا على أي شخص يختلف مع الحكومة.

كما حُكم على إعلاميين بالسجن بسبب مشاهد كوميدية عن شخصيات تاريخية، وحُكم على الآلاف بتهمة «إهانة الرئيس»، وأصبحت أنقرة أيضًا أكبر سجين للصحافيين في العالم.

وتتزايد الاتهامات ضد تركيا الآن، فيما تؤكد تقارير إعلامية وحقوقية أن عناصر تنظيم داعش الإرهابي يتقاضون الآن رواتب من القوات التركية في شمال سوريا، ويذكر أن الولايات المتحدة شنت غارات جوية سرية على عناصر القاعدة ومتطرفين آخرين في إدلب وحولها بالقرب من مواقع الجيش التركي خلال العام الماضي، في إشارة إلى وجود هؤلاء المتطرفين.

وتضمن تقرير الأمم المتحدة مناقشات حول النهب المنهجي وكذلك عناصر ما يسمى بالجيش الوطني السوري الذين يتنقلون من باب إلى باب للبحث عن السكان الكُرد، وهي ممارسة قامت بها أنظمة متطرفة أخرى، مثل النازيين، ضد الأقليات.

ويبدو الآن أن أنقرة تحاول تقليل الانتقادات للجرائم المرتكبة في المنطقة المحتلة السورية، ويشير تقرير إلى أنها تحاول ليس فقط التظاهر بأنها قامت بتأديب فصائل الجيش الوطني المتورطة في الانتهاكات، ولكنها سعت إلى منع المتطرفين السوريين من قتال بعضهم البعض. وذلك لأن مناطق مثل عفرين التي كانت سلمية في يوم من الأيام أصبحت مسرحًا لمعارك بالأسلحة النارية بين الفصائل المدعومة من أنقرة.

وبموجب القانون الدولي، من المفترض أن تضمن سلطة الاحتلال حقوق السكان المحليين، وتشير التقارير إلى انتشار عمليات القتل خارج نطاق القضاء، والقوة غير المتناسبة، والاختفاء واستهداف النساء والأقليات.

تهجير بقوة السلاح

من جهة أخرى، وفي ديسمبر/كانون الأول الماضي، أجبرت ميليشيا «سليمان شاه» المعروفة بـ«العمشات»، سكان قرية ياخور التابعة لناحية معبطلي في ريف عفرين، على الخروج من منازلهم ووضعهم في مخيمات عشوائية واقعة عند الأطراف الشمالية للقرية.

كما استقدمت الميليشيا عناصر من عدة كتائب تابعة للفصيل، واتخذوا منازل المدنيين مقرات لهم، إضافة إلى قيام عناصر أمنية تابعة لما يعرف بـ«جيش الشرقية» الموالي لتركيا، بتهديد نحو 50 عائلة نازحة من مناطق العمليات العسكرية خلال الفترة الأخيرة ضمن محافظتي إدلب وحلب، وإجبارهم على إخلاء المنازل التي يقطنونها في مدينة جنديرس بريف عفرين شمال غرب حلب خلال مهلة محددة، وفي حال رفض الأهالي يتم طردهم بقوة السلاح، ما يهدف إلى تغيير الواقع الديموغرافي في المدينة لصالح النفوذ التركي ومقاتليه.

ونتيجة عمليات السلب والجبايات التي تفرضها الفصائل الموالية، تزايدت معدلات الفقر بين المواطنين في عفرين، حيث يرزح 47% من المواطنين السوريين تحت خط الفقر، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة التي تجاوزت 70%.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد تعمدت الفصائل استغلال المرافق العامة لجباية الأموال، حيث أنشأ فصيلا السلطان مراد ولواء الشمال أبنية ومحال تجارية في محيط الملعب بمدينة عفرين وأجّروها لصالحهم، فيما واصلت تلك الفصائل أعمال الحفر والإنشاءات لاستغلال تلك المرافق العامة الحيوية وتأميمها في المنطقة والانتفاع بعائدها لصالح النفوذ التركي وفصائله.

في السياق أيضًا، تواصل الفصائل الموالية لتركيا أعمال التنقيب عن الآثار وحفر وتخريب المزارات الدينية بحثًا عن تحف أثرية في عفرين.

وفي أبريل/نيسان 2023، بدأ فصيل «العمشات» بعمليات الحفر في تل «أرندة الأثري» الواقع في ناحية «الشيخ حديد» في ريف عفرين

مقاتلون سوريون موالون لتركيا

الغربي، الذي يتعرض بشكل شبه يومي لعمليات حفر بمعدات ثقيلة بحثًا عن الآثار، ما أدى لتضرره بشكل كبير وإحداث دمار هائل به نتيجة عمليات البحث العشوائية المتواصلة.

كما شهد مزار «شيخ حميد» في قرية قسطل جندو التابعة لناحية شران في ريف عفرين أعمال حفر وتخريب. ويعتبر ذلك المزار مكانًا مقدسًا للأيزيديين، ومعلمًا تاريخيًا لمنطقة عفرين، وتتم هذه الأفعال بتسهيل من المخابرات التركية.

من جهة ثانية، القوات التركية والجماعات السورية المسلحة المدعومة منها تواصل ارتكاب المزيد من الانتهاكات، ولا يكترثون لدعوات وقف عمليات المداهمة اليومية، واعتقال المواطنين وخطفهم بدافع الحصول على الفدية ومنع ذويهم من معرفة مكان احتجازهم أو أسبابه ورفض عرضهم على المحاكمة ومنعهم من توكيل محامي.

وبات السائد في هذه المنطقة عمليات نهب منظّمة يومية، وعمليات الاستيلاء على منازل وممتلكات الناس ومواسم الزيتون، وقطع الأشجار وغيرها إضافة للاعتقالات التعسفية اليومية، وخطف الناس كرهائن مقابل فدية مالية، والتضييق على السكان.

ويقول الكاتب محمد حسن عامر، المختص في الشؤون التركية، إن إطلاق عشرات المجموعات الإرهابية هي سياسة تركية متعمّدة؛ لكنّها تتم بأيدي الجماعات السورية المسلحة تحت اسم «الجيش الوطني السوري» التابع للحكومة السورية المؤقتة، وكل ذلك يجري تحت أعين القوات التركية ومشاركتها.

يضيف عامر: الواقع الحالي يؤكد أن الشمال السوري يكتب صفحة جديدة من دموية التاريخ التركي وغطرسته وانتهاكاته، فصور الأطفال الذين بُترت أطرافهم والأمهات الثكالى اللواتي فقدن أبناءهن كافية لتعبر عن جرائم الأتراك في سوريا. وهناك أكثر من 300 ألف سوري مدني فروا من منازلهم وأرضهم أمام رصاص المرتزقة الذين جندهم الرئيس التركي، تركوا بيوتهم دون مأوى جديد، بينما يريد رئيس تركيا أن يأتي بلاجئين بدلًا منهم، أي قانون وضعي أو إلهي يقبل تلك الانتهاكات؟! إنها «جرائم ضد الإنسانية» بلا شك، مكتملة الأركان، تنتظر من يحاسبه عليها أملًا في تحقيق العدالة.

■ المصادر:

1- سوريا: أدلة دامغة على جرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات التي ارتكبتها القوات التركية والجماعات المسلحة المتحالفة معها، موقع منظمة العفو الدولية، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2019.

2- قتل وتشريد وتخريب وأسلحة محرمة.. جرائم الأتراك في شمال سوريا، موقع الوطن، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2019.

3- جرائم مرعبة.. وانتهاكات بالجملة لأتباع تركيا شمال سوريا، موقع العربية، 2 أغسطس/آب 2020.

4- الأمم المتحدة ترجح ضلوع تركيا في جرائم حرب بسوريا، موقع سكاي نيوز عربية، 2 مارس/آذار 2020.

5- تركيا... جرائم حرب علنية في شمال وشرق سوريا وفقًا للقانون الدولي، موقع حزب الاتحاد الديمقراطي، 22 يناير/كانون الثاني 2024.

رئيس الهيئة التأسيسية للمجلس الأعلى لأرمينيا الغربية

كارنيك وهان سركيسيان: تركيا تسعى لضرب استقرار المنطقة بالتنسيق مع إسرائيل

قال السيد كارنيك وهان سركيسيان، رئيس الهيئة التأسيسية للمجلس الوطني الأعلى لأرمينيا الغربية، إن الدولة التركية تحت قيادة رجب طيب أردوغان تسعى إلى إبقاء الشرق الأوسط في حالة دائمة من عدم الاستقرار، بالتنسيق مع شريكتها العضوية «إسرائيل»، مؤكدًا - في الوقت نفسه- أن مصر اليوم، من بين كل الأمم الأصيلة في المنطقة، هي الأقدر على أن تكون ضمانة صلبة لاستقرار المنطقة ومستقبلها الباهر.

وأضاف السيد كارنيك وهان سركيسيان، في حوار لـ «شؤون إيرانية»، أن مرتزقة جنّدتهم الحركة الماسونية العالمية ارتكبوا «مجازر أضنة» عام 1909 من أجل إثارة الشقاق بين الأرمن والحكم العثماني، مشيرًا إلى أن هذه المجازر كانت بمثابة «تجربة واختبارًا» لما كان مُخططًا له، بهدف إبادة الشعب الأرمني برمته، ومنوهًا إلى أن الأرمن خُدعوا لاعتقادهم أن حركة «تركيا الفتاة» هي حليف موثوق به للقضية الأرمنية، ودفعوا ثمن هذه الثقة غاليًا... وإلى نص الحوار الثري:

مصر اليوم من بين كل الأمم الأصيلة هي الأقدر لتكون ضمانة صلبة لاستقرار المنطقة ومستقبلها الباهر

حوار – شريف عبد الحميد

● ما هو السبب المباشر للمذبحة التي ارتكبتها تركيا العثمانية ضد الأرمن في «أضنة» عام 1909؟

– تشكلت حركة «تركيا الفتاة» في الخارج ضمن سلسلة حركات مشابهة أسسها الفيلسوف الإيطالي «جوزيبي مازيني» منذ عام 1841 (وهي تشبه حركات «جورج سوروس» في وقتنا الحالي). وذلك كأداة للسيطرة على زمام الحكم في دول مختلفة من العالم، خدمة للمشروع الأشمل لحكم العالم من قبل «الدولة العميقة» أو «المتنورين»، الذي كان «مازيني» من أعمدة فكرها الفلسفي.

كانت للجهات الخارجية الداعمة لهذه الحركات تأثيرها على بعض التيارات الثورية الأرمنية، وكانت تشجعها على التمرد ضد سلطة السلطنة العثمانية، وتتظاهر بدعمها لحق الشعب الأرمني في الحرية والإستقلال، بينما كان هدفها – في الحقيقة– هو القضاء على السلطنة العثمانية والشعب الأرمني معًا .

وكان الثوار الأرمن يعتقدون أن «تركيا الفتاة» حليفة للشعب الأرمني، حتى أن بعض المجموعات الثورية الأرمنية ساعدت الحركة لإنجاح انقلابها عام 1908 ضد «العدو المشترك».

تحولت حركة «تركيا الفتاة» التي فيما بعد إلى حزب الاتحاد والترقي (الأب الروحي لحزب العدالة والتنمية الحالي)، تقرر إنشاؤها في مدينة تسالونيكي اليونانية في محفل «ليبيرتا» الماسوني الإيطالي هناك، وكان جميع أعضاء قيادتها دون استثناء من اليهود الدونمة (أي اليهود المتخفين تحت غطاء الدين الإسلامي)، ولم يكونوا لا أتراكًا ولا مسلمين.

لقد تقرر ارتكاب «مجازر أضنة» عام 1909 في نفس المحفل حيث تم تجنيد مئات المرتزقة، وتأمين تسللهم من اليونان إلى أضنة لتنفيذ المهمة، وإلقاء اللوم بعد ذلك على الحكومة العثمانية في القسطنطينية، لإثارة الأرمن والحكومة العثمانية ضد بعضهما البعض، بهدف استهلاكهما معًا.

خُدع الأرمن لاعتقادهم أن حركة «تركيا الفتاة» حليفة للقضية الأرمنية، ودفعوا ثمن هذه الثقة غاليًا، ابتداءً من مجازر أضنة 1909

الإمبراطورية العثمانية أثناء إعلان الحرب العالمية الأولى

احتفالات الأرمن في القسطنطينية بتأسيس حكومة جمعية الاتحاد والترقي عام 1908.

ومن ثم عند المجازر الكبرى التي استمرت من 1915 وحتى 1923 بتخطيط وإدارة وتنفيذ نفس العصابة.

باختصار، كانت مجازر أضنة عام 1909 بمثابة تجربة واختبار لما كان مخطط له لإبادة الشعب الأرمني برمته فور إنهاء السلطة العثمانية واستلام حزب «الاتحاد والترقي» زمام السلطة في الدولة، تنفيذًا لقرار الأسياد الخارجيين.

«الدولة العميقة» العالمية

● يقول بعض المؤرخين إن حكومة حزب «تركيا الفتاة» استغلت الحرب العالمية الأولى (1914-1918) لإبادة الأرمن عبر عمليات «قتل جماعي» ما مدى صحة ذلك؟

- كلام سليم إلى حد بعيد، فقرار الحرب العالمية الأولى كان قد اتُخذ منذ عام 1871 وفق ما رسمه الجنرال الأمريكي المتقاعد «ألبرت بايك» (أبو الماسونية الأمريكية) بطلب من «جوزيبي مازيني» (سابق الذكر)، الذي وضع مخطط ثلاثة حروب عالمية للوصول إلى هدف حكم العالم.

كان من جملة أهداف الحرب العالمية الأولى وضع نهاية للسلطنة العثمانية، واستبدالها بدولة تركية قوية قائمة على أساس تطرف قومي وعرقي وديني، يقودها أشخاص تابعون بشكل مطلق للقيادة العالمية للمنظومة أحادية القطب (الدولة العميقة العالمية).

ولكي تستطيع هذه الدولة التركية القيام بالدور المنوط بها، لإبقاء منطقة الشرق الأوسط في حالة من عدم الاستقرار، عبر تبادل منسق للأدوار بينها وبين شريكتها العضوية «إسرائيل»، إلى أن تحين لحظة السيطرة الكاملة عليها، كان لا بد لها أن تحتل كامل المساحة الواقعة في شمال سوريا والعراق. فكانت ضرورة الإبادة الكاملة للشعب الأرمني وإزالته عن خريطة الشرق الأوسط من أولويات أهداف الحرب العالمية الأولى، لضمان عدم تشكيل الأرمن لأي تهديد للدولة التركية المستقبلية ودورها في المنطقة، الذي بدأ ينكشف جليًا مع بدايات هذا القرن.

لذلك فحكومة «الاتحاد والترقي» لم تستغل الحرب العالمية الأولى لإبادة الشعب الأرمني، بل هي جاءت إلى الحكم وهي مهيأة لارتكاب هذه الجريمة. فليس من قبيل الصُدف أن حملة التعبئة العنصرية المتطرفة للتغني «بأمجاد العرق التركي» وتفوقه على كل من حوله من أمم وشعوب قد بدأت عام 1873، أي بعد عامين من مخطط الجنرال «ألبرت بايك» سابق الذكر، من قبل كتاب وأدباء أوروبيين انتحلوا أسماء تركية مستعارة أمثال: المجري أرمينيوس فامبيري 1873، والنمساوي فرانز فون فيرنر (مراد أفندي) 1877، والبولوني كوستانتين بروجيتسكي (مصطفى جلال الدين باشا) 1889، والفرنسي ليون كاهون 1902.

● هل يمكن اعتبار مجازر تركيا في حق الأرمن مطلع القرن العشرين عملية «تطهير عرقي»... ولماذا ترفض الحكومات المتعاقبة في أنقرة الاعتراف بتلك المجازر؟

- في «اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها» الموقعة في 9 ديسمبر/كانون الأول 1948 والسارية اعتبارًا من تاريخ 12 يناير/كانون الثاني 1951، تم وصف الإبادة

«مشاهد كهذه كانت شائعة في جميع المقاطعات التي يسكنها الأرمن، في أشهر الصيف والربيع من سنة 1915، الموت كان في عدة صور -مذابح، مجاعات، تهجير قسري- تسببت في أذية السواد الأعظم من اللاجئين، السياسة التركية كانت تقضي بالإبادة مع النفي في العلن» (سفير الولايات المتحدة في إسطنبول 1915)

الجماعية أو التطهير العرقي حرفيًا كما يلي: «في هذه الاتفاقية، تعني الإبادة الجماعية أيًا من الأفعال التالية المرتكبة على قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، وهي:

- قتل أفراد المجموعة.
- التسبب في ضرر جسدي أو عقلي خطير لأعضاء المجموعة.
- تعمد فرض ظروف معيشية على المجموعة بهدف تدميرها الجسدي كليًا أو جزئيًا.
- فرض تدابير تهدف إلى منع الولادات داخل المجموعة.
- نقل أطفال المجموعة قسرًا إلى مجموعة أخرى.

ولقد ارتكبت تركيا جميع هذه الجرائم معًا، بينما واحدة منها يكفي لإدانتها بجريمة التطهير العرقي.

تركيا كانت من أوائل الموقعين على هذه الاتفاقية الدولية بتاريخ 31 يوليو/تموز 1950. فاعترافها الرسمي بها سيرتب عليها تبعات تفوق طاقتها وسيهدد وجودها كدولة ودور. فالقضية ليست قضية اعتراف واعتذار، ومن ثم الاستمرار وكأن شيئًا لم يحدث.

مرتزقة جنّدتهم الحركة الماسونية العالمية ارتكبوا «مجازر أضنة» عام 1909 لإثارة الشقاق بين الأرمن والحكم العثماني

مأساة «سفر برلك»

● تزامن مع تلك المذابح التي تعرض لها الأرمن وقتها عمليات «تهجير قسري» ضد الأرمن... إلى أين هاجر السكان الأرمن وقتها؟

- في البداية كانت هناك موجه هروب للأرمن القاطنين شرق أرمينيا الغربية (مناطق فان وغارس وأرضهان) نحو أرمينيا الشرقية وصلت أعدادهم إلى نحو 300.000 عاشوا هناك ويشكلون اليوم نسبة كبيرة من عدد السكان الإجمالي فيها.

أما من لم يستطع الأتراك إبادتهم في وسط وغرب أرمينيا الغربية، فتم تهجيرهم قسرًا إلى بادية الشام لكي يموتوا على الطريق، إما بفعل الطقس القاسي أو الجوع أو المرض.

سُميّت قوافل المُهجّرين بـ «سفر برلك»، حيث ذاق الأرمن خلالها الفظائع على يد الجنود الأتراك من قتل واغتصاب النساء والأطفال والتنكيل بالجثث. لقد أنقذ السوريون مئات الآلاف منهم، تم إخفاؤهم في منطقة الجزيرة ودير الزور، وتحول معظمهم إلى عرب وكُرد واعتنقوا الإسلام هربًا من الملاحقة، وعاشوا فيها حتى يومنا هذا. أو في حلب وحمص وحماه

صورة من عام 1918 لكنيسة أرمنية في طرابزون، والتي كانت تستخدم كموقع للمزاد ومركز توزيع للسلع والأمتعة الأرمنية المصادرة بعد الإبادة الجماعية للأرمن.

ودمشق وحتى السويداء وصولًا إلى بيروت وباقي المدن اللبنانية، وعاشوا فيها محتفظين بهويتهم القومية.

● هل مهدت مذابح الأرمن الطريق للدولة القومية الأكثر تجانسًا والتي أصبحت في النهاية جمهورية تركيا الحالية؟

- لم يكن للأتراك يومًا شخصية قومية كاملة الأركان، فهم عندما جاءوا إلى المنطقة على شكل أمواج من الغزاة المتوحشين البرابرة منذ القرن العاشر، كانوا أصلًا خليط من أجناس وقبائل عديدة. اختلطوا على الطريق مع شعوب غزوها وسبوا نسائها. حتى لغتهم هجينة ولا تنتمي إلى أي من أسرة اللغات الإنسانية، فهي خليط غير موفق ومشوه من اللغات التترية والمغولية والكُردية والعربية والأرمنية واليونانية وغيرها، كذلك موسيقاهم ومأكلهم ومشربهم. ما يسمى اليوم باللغة والموسيقى التركية أو المطبخ التركي ليس إلا ما أخذوه وتعلموه من الأمم والشعوب الأصيلة والعريقة ذات الثقافات المتجذرة التي غزوها واستولوا عليها.

بعد أن بسطت السلطنة العثمانية سلطتها على دول المنطقة التي تعتبر مهد الحضارة الإنسانية، بدأت بتدمير كل ما كانت له علاقة بالحضارة كحرق المخطوطات وإتلافها وتدمير المنشآت والأيقونات الثقافية، ثم سعت إلى الاستيلاء الكامل على إرثها. ولما لم يكن بمقدور العنصر التركي استيعاب كل أو حتى بعض هذا الإرث الإنساني العظيم لجأت إلى ما عرفت بسياسة التتريك بالقوة والبطش.

كما سبق وذكرنا، ساهمت القوى الخارجية التي أعادت تصميم الدولة التركية «الحديثة» بعد تفكيك السلطنة العثمانية، في رسم الشخصية القومية الجديدة المتطرفة الفاشية لتركيا كي تستطيع بسط نفوذها على المناطق الناطقة بلغات شبيهة بالتركية في آسيا الوسطى وصولًا إلى أبواب الصين ضمن مشروعي «المجمع الطوراني والمجمع التركي». كذلك وظفت تلك القوى كون السلطنة العثمانية آخر مركز للخلافة الإسلامية لتجعل من «تركيا الحديثة» زعيمة العالم الإسلامي ضمن مشروع «المجمع الإسلامي». كانت لهذه المشاريع الثلاثة أهمية كبرى بالنسبة للقوى الخارجية لتمكين تركيا من لعب دورها المستمر حتى يومنا هذا خدمة للنظام العالمي وحيد القطب والحكومة العالمية الواحدة.

نعم لقد كانت للمذابح الأرمنية أهمية كبرى لجهة تمكين تركيا من التحول إلى دولة قومية متطرفة ذات ميول فاشية دموية رافضة للغير. ولكن ما هو مصطنع لا يمكن إخفاؤه إلى الأبد، فالدراسات الحديثة حول الخريطة الإثنية في تركيا اليوم تعطي نتائج مرعبة بالنسبة للأتراك من حيث ضآلة نسبة الأتراك السلاجقة الحقيقيين نسبة لمجموع سكان تركيا، إذ لا تتجاوز هذه النسبة أعتاب الـ6-8% في أحسن الأحوال!

خارطة توزيع الأرمن

● ما هي خارطة توزيع المهاجرين الأرمن في مصر والعالم العربي... وهل للوجود الأرمني في هذه الدول تأثير ثقافي وحضاري؟

- يمكن لجواب هذا السؤال أن يحتل عشرات صفحات، سأحاول تلخيصه قدر الإمكان. إن توزع الأرمن في مصر والدول العربية هو حقيقة تاريخية حتى ما قبل الحرب العالمية الأولى بقرون وحتى آلاف السنين. إن كامل المنطقة من مصر حتى أرمينيا التاريخية شمالًا وبلاد ما بين النهرين وفارس شرقًا تعتبر مهد الحضارة الإنسانية، والعلاقات بين شعوبها الأصيلة قديمة بقدم البشرية.

القصر الرئاسي حيث كان يقيم رئيس الحكومة التركية حتى 2014؛ كان القصر يعود لأسرة أرمنية وهي أسرة التاجر أوهانس كاسبيان وتمت مصادرة القصر خلال مذابح الأرمن.

إن وجود الأرمن في مصر مثلًا موثق بدقة، ففي العصر العباسي كان هناك أمراء أرمن مثل علي بن يحيى الأرمني الذي كان من المحنكين في الفنون الحربية. أما في العصر الفاطمي فقد تمتع الأرمن في مصر بعصر إزدهار ثقافي وديني وتجاري مميز، حيث زادت أعدادهم بتوافد المزيد منهم من سورية وسائر بلاد الشام هربًا من تقدم السلاجقة في النصف الثاني من القرن الحادي عشر، منهم من تولى الوزارات في مصر مثل بهرام الأرمني والذي وصل عدد الأرمن المهاجرين إلى مصر في عهده إلى 120.000. كما تولى بدر الدين الجمالي الأرمني الوزارة في نهاية عصر الفاطميين وهو الذي جدد أسوار القاهرة بأبوابها الشهيرة مثل أبواب الفتوح والنصر شمالًا وباب المتولي جنوبًا.

وفي القرن السابع كانت هناك جالية أرمنية في القدس، أرسلت الراهب أبراهام للقاء الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) للاطلاع على نواياه تجاه الأرمن بعد أن ذاع صيت الفتوحات الإسلامية وانتشارها السريع، وقد طمأنه رسول المسلمين وسلمه منشورًا عُرف بالمنشور الأعظم، وبموجبه مَنَح الأرمنَ الحق في الحفاظ على هويتهم القومية وحرية الامتلاك والتعبد. وقد سار جميع من جاء على قمة هرم دولة الخلافة الإسلامية فيما بعد على خطا ومضمون ذلك المنشور، ولم يخالف هذا العرف سوى العثمانيين.

أكبر الجاليات الأرمنية في الدول العربية كانت في لبنان 400.000، وسوريا 150.000. بينما عدد الأرمن في مصر لا يتجاوز حاليًا بضعة آلاف ولكن يقال أن هناك ما يقارب من ثلاثة إلى أربعة ملايين من ذوي الأصول الأرمنية يعيشون حاليًا في مصر كمصريين عرب ومسلمين.

● قلتم في مقال لكم إن «معظم العرب في دول الشرق الأوسط، بمن فيهم الساسة والعاملين في الشأن العام، لا يعرفون الكثير عن الأرمن الذين يعيشون بينهم ويتشاركون معهم حياتهم اليومية»... على من تقع مسئولية ذلك؟

– صحيح، ورد هذا الكلام في كتابي «أرمينيا الغربية: مفتاح السيادة، والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط». إن الصورة السائدة هي أنهم شعبٌ تعرض للمجازر على يد الأتراك وجاءوا إلى دول الشرق الأوسط كمهاجرين مسالمين يمكن الوثوق بهم وبعملهم الذي يتقنونه ويؤدونه بمهارة. «جالية» مسكينة مسالمة لا تتدخل في شؤون الآخرين ولا تستحق إلا الثناء على وفائها والشفقة على ماضيها!

ما يعرفه السواد الأعظم من العرب عنهم في السياسة والحياة العامة، هو أن للأرمن أحزاب وكنائس وبعض الأندية الاجتماعية والثقافية والرياضية، يشاركون في الحياة السياسية في بعض الدول من خلال الانتخابات العامة، وهناك يوم واحد في السنة (24 من أبريل/نيسان) يتذكرون فيه المجازر المرتكبة بحقهم.

في النهاية يعرفون أن هناك دولة إسمها أرمينيا أصبحت مستقلة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وهي «وطن جميع الأرمن» الذي يجب أن يعودوا إليه. ولكن لا أحد يعلم الكثير عن دولة أرمينيا الشاملة التي تتمتع باعتراف دولي (مؤتمر باريس للسلام 19 يناير/كانون الثاني 1920) وحدود دولية (القرار التحكيمي الدولي للرئيس الأمريكي وودرو ويلسون 22 نوفمبر/تشرين الثاني 1920)، وأن القسم الأكبر منها هو محتل بموجب المادة 42 من القسم الثالث لاتفاقية لاهاي الرابعة بتاريخ 18 أكتوبر/تشرين الأول 1907 من قبل ما تسمى بدولة تركيا الحالية.

جرائم تركيا في حق الكُرد

● كيف ترون الجرائم التي ارتكبتها الأنظمة التركية المتعاقبة في حق السكان الكُرد؟

– تركيا لديها أجندتها الخاصة المتمثلة «بالميثاق الملي» الذي تبناه مصطفى كمال أتاتورك، إلى جانب الأجندة الدولية التي تخدمها منذ نشأتها عام 1923 إلى يومنا هذا ضمن النظام العالمي أحادي القطب. لقد أعطيت تركيا الضوء الأخضر من قبل مشغليها

الدوليين لفعل كل ما يلزمها لأداء دورها في خدمة الأجندة الدولية.

لقد عانى الشعب الكُردي الأمرّين على يد السلطات التركية المتعاقبة لأسباب عديدة رغم أن جزءًا كبيرًا منه كان على الدوام إلى جانب تركيا، حتى وشارك في جرائم إبادة الشعب الأرمني، ومن ثم وقف ضد مقررات مؤتمر باريس للسلام ومعاهدة سيفر فيما يخص حق الكُرد في كيان مستقل إلى جانب «دولة أرمينيا الموحدة»، وفضل البقاء ضمن الدولة التركية والولاء المطلق لها. بينما تحالف بقية الشعب التركي مع الأرمن في المطالبة بالاستقلال والحرية، فالمعاهدة التي وقعها كل من رئيسي الوفدين الأرمني والكُردي إلى مؤتمر باريس للسلام عام 1919 «بوغوص نوبار باشا» و «شريف باشا» أكبر دليل على ذلك.

بعد انقلاب «الحكومة العميقة العالمية» بواسطة عميلها «مصطفى كمال أتاتورك» على تنفيذ ما يخص الشعبين الأرمني والكردي من معاهدة سيفر وأصبحت إقامة دولتيهما المستقلتين في مهب الريح، بدأت ملاحقة كل من وقف في وجه هذه المؤامرة.

بقي قسم كبير من الكُرد في الأراضي المحتلة بعد عام 1923، على عكس الأرمن الذين تعرض القسم الأكبر منهم للإبادة الجماعية وتم التهجير القسري لقسم كبير من الناجين وبقي قسم آخر منهم في الأراضي المحتلة بعد اعتناقهم الإسلام وتخفيهم ككرد وأتراك خوفًا من بطش الحكم التركي.

لقد انتظم الشعب الكُردي في الداخل المحتل ليخوض نضاله التحرري من الداخل، وقد تشارك في أمكنة ومراحل عدة مع إخوانهم الأرمن المتخفين بالهوية الكردية من أجل النضال المشترك. وفي كل الأحوال، أصبح كل كردي متهم «بالتآمر» على الدولة التركية و"وحدة أراضيها" وأصبح دمه «محللًا» مثله مثل الدم الأرمني.

إن التعصب «القومي» الفاشي المزروع اصطناعيًا في الوعي الجمعي التركي من قبل الجهات الخارجية، ليس إلا أداة إجرامية شرسة حفزت عند الأتراك عشقهم للقتل وسفك الدماء الذي لا «موهبة» أخرى لديهم سواها.

معظم هذه الجرائم المرتكبة ضد الشعب الكُردي في الداخل المحتل أو في دول الجوار هي جرائم إبادة تدينها كافة القوانين والشرائع الدولية. ولكن النظام التركي الفاشي ينفذ دائمًا من عاقبة هذه الجرائم تحت حجة «مكافحة الإرهاب» الواهية التي أصبح «المجتمع الدولي»

اقدام

اوج پاشا دها قاچدی

آوسترياـ مجارستانده

الصفحة الأولى لصحيفة «إقدام» العثمانية في 4 نوفمبر/ تشرين الثاني عام 1918 بعد فرار الباشاوات الثلاثة من البلاد بعد اتهامهم بارتكاب جرائم حرب ضد الأرمن واليونانيين. يقرأ: «كان ردهم على القضاء على المشكلة الأرمنية بمحاولة القضاء على الأرمن».

> الأرمن خُدعوا لاعتقادهم أن حركة «تركيا الفتاة» حليفة للقضية الأرمنية، ودفعوا ثمن هذه الثقة غاليًا

يغطي بها جرائمه وجرائم حلفائه في أفضح صور سياسات الكيل بمكيالين. ولهذا، على الإخوة الكُرد ضم الجهود مع الشعب الأرمني لتثبيت صفة «الاحتلال» على الأراضي الخاصة بدولتي «كردستان» و"أرمينيا" المعترف بهما دوليًا بموجب معاهدة سيفر وتبعاتها، وبهذا تسقط تهمة الإرهاب الزائفة عن النضال التحرري للشعبين، والمكفول بميثاق الأمم المتحدة، وتسقط معها حجج «مكافحة الإرهاب» الواهية المزيفة.

● ماذا عن الوجود السكاني للأرمن بين جمهورية أرمينيا الشرقية الحالية وأرمينيا الغربية المحتلة؟

- الوجود السكاني في أرمينيا الشرقية ضئيل جدًا، إذ لا يتجاوز عدد السكان الرسمي 3 ملايين و165.000 نسمة، بينما في الواقع لا يتجاوز عدد السكان الحالي الفعلي عن 2.5

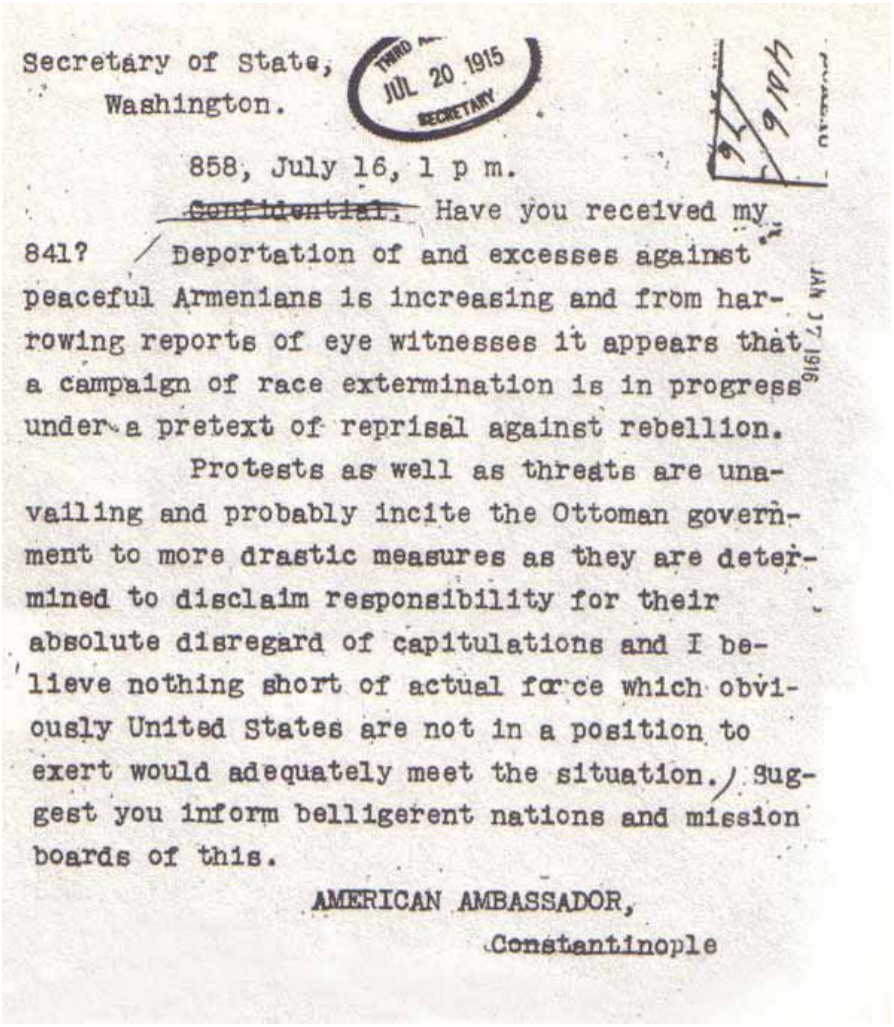

Secretary of State,
Washington.

THIRD JUL 20 1915 SECRETARY

858, July 16, 1 p m.

~~Confidential.~~ Have you received my 841? Deportation of and excesses against peaceful Armenians is increasing and from harrowing reports of eye witnesses it appears that a campaign of race extermination is in progress under a pretext of reprisal against rebellion.

Protests as well as threats are unavailing and probably incite the Ottoman government to more drastic measures as they are determined to disclaim responsibility for their absolute disregard of capitulations and I believe nothing short of actual force which obviously United States are not in a position to exert would adequately meet the situation. Suggest you inform belligerent nations and mission boards of this.

AMERICAN AMBASSADOR,
Constantinople

JAN 17 1916

برقية أرسلها السفير هنري مورجنثاو، إلى وزارة الخارجية الأمريكية في 16 يوليو/ تموز عام 1915، ووصف عمليات قتل الأرمن بأنها «حملة إبادة عرقية».

مليون نسمة بسبب الهجرة بفعل الظروف المعيشية الصعبة إضافة للأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية المستمرة في التدهور.

بينما الأمر مختلف تمامًا في الأراضي المحتلة. وبحسب المعلومات المتوفرة لدينا والمستقاة مباشرة من أهلنا في الداخل الذين نتواصل معهم بشكل مستمر، فالعدد المعروف حتى الآن يصل إلى ما يزيد عن 12 مليون أرمني متخفي يعتنقون الإسلام ومعروفون هناك كأتراك أو كُرد. وبحسب نفس المصادر أن هذا الرقم بازدياد مستمر مع استمرار اكتشاف أسر وعائلات جديدة من ذوي الأصول الأرمنية كل شهر.

تقول الإحصائيات المنشورة عن عدد سكان «تركيا» ما بعد الحرب العالمية الأولى بأن العدد الإجمالي كان يشكل 2.2 مليون من كافة الشعوب، بينهم 400.000 أرمني متخفي. أي أن نسبة الأرمن المتخفين كان يشكل 18.2%، وإذا كان التعداد السكاني في «تركيا» اليوم يصل إلى 87 مليون نسمة، فمن المنطقي أن يصل عدد الأرمن المتخفين إلى ما يقارب 16 مليون. هذا عدا «العلويين الظاظا» الذين يعدون اليوم نحو 25 مليونًا ويتم تناقل معلومات أنهم أيضًا من أصول أرمنية أقدم، ولكننا لا نملك براهين مثبتة حول هذه المعلومات.

من جهة أخرى لا إحصائيات دقيقة أيضًا عن عدد الأرمن المهجرين قسرًا من أرمينيا الغربية المحتلة والمنتشرين في كافة أصقاع العالم. فالرقم المتداول بين الأرمن كان ولا يزال ألـ 8 ملايين منذ عشرات السنين. ولكننا حصلنا على معلومات من موظفين رسميين في وزارة الخارجية الصينية تفيد، بحسب دراساتهم، بأن العدد الإجمالي يصل إلى 34 مليون أرمني غربي في العالم.

«مذبحة أضنة» كانت بمثابة تجربة واختبارًا لما كان مُخططًا له بهدف إبادة الشعب الأرمني برمته

وثيقة «استسلام»

● **يتساءل الكثيرون: هل تم المصادقة على «معاهدة سيفر»... وكيف يمكن أن تُنفذ إلا ما يخص دولة أرمينيا؟**

- بكل تأكيد، فمعاهدة سيفر للسلام هي واحدة من خمسة معاهدات سلام تم توقيعها مع الدول المهزومة في الحرب العالمية الأولى وهي: ألمانيا، هنغاريا، بلغاريا، النمسا، وتركيا. وهي تخص تركيا ومستقبل الأراضي والشعوب التي كانت ترزح تحت نير (الحكم) العثماني.

بتاريخ 1 يونيو/حزيران 1920 وخلال جلسة لمجلس العموم البريطاني أكد رئيسه (الذي أصبح لاحقًا رئيس الوزراء 1922-1923) السيد بونار لاو Bonar Law ، أن المجلس لا يمكنه إصدار مرسوم إنتهاء الحرب العالمية الأولى دون المصادقة على كافة المعاهدات الخمسة المذكورة أعلاه.

يومها كانت كل المعاهدات الأربعة الأخرى قد تمت المصادقة عليها ولم يبق سوى مصادقة «معاهدة سيفر». وهنا لا بد من طرح سؤال يفرض نفسه: هل تمت مصادقة معاهدة سيفر سرًا؟، فالمعلن رسميًا حتى الآن أنها بقيت دون مصادقة، أم أن الحرب العالمية الأولى لم تنتهِ رسميًا بعد بالنسبة لبريطانيا...!!؟

إن مجرد السؤال عما إذا تمت المصادقة عليها أم لا مناف للواقعية طالما أن جميع بنودها الـ 433 قد تمَ تنفيذها ما عدا 9 بنود، 6 منها بخصوص دولة أرمينيا الموحدة (من 88 إلى 93)، و3 تخص الدولة الكُردية (من 62 إلى 64). فكيف لمعاهدة دولية تخص مصير أمم وشعوب يتم تنفيذ ٩٨% من بنودها دون أن

توقيع السلام في قاعة المرايا، فرساي، 28 يونيو/حزيران 1919، والتي تبين توقيع معاهدة السلام من قبل وزير النقل الألماني الدكتور يوهانس بيل، مقابل لممثلي القوى الفائزة.

تكون مصدق عليها وسارية المفعول؟

● اعتبرتم خلال لقاء مع الإعلامي المصري عمرو عبد الحميد عام 2020 أن اتفاق السلام بين أرمينيا وأذربيجان «وثيقة استسلام» مهينة جدًا بالنسبة للشعب الأرمني... لماذا؟

– مجمل تعامل سلطات أرمينيا الشرقية مع ملف «أرتساخ» مخجل على كافة الأصعدة السياسية والقانونية والتاريخية وبطبيعة الحال الوطنية. لأنها بدأتها بطريقة منافية للمنطق القانوني-السياسي.

إن الحل القانوني-السياسي المدعوم عالميًا بوثائق راسخة لا تقبل الجدل موجود في البند (92) من معاهدة سيفر، وليس في «مبدأ حق تقرير المصير» الحمال للأوجه والتأويل حسب الأهواء والتيارات التي تقود المصالح الدولية الآنية.

فالبند 92 من معاهدة سيفر يخص تحديدًا أمر الحدود الشرقية لأرمينيا مع أذربيجان، والشمالية مع جورجيا. فلو أن أرمينيا الشرقية لجأت إلى هذا الأساس القانوني الثابت والمعترف به دوليًا لما وقعت في فخ تقاطع المصالح التركية-الأذربيجانية مع المصالح الروسية في هذه المرحلة من الصراعات الدولية، ولكانت فسحت المجال أمام إعادة مجمل بنود معاهدة سيفر المخصصة لدولة أرمينيا الموحدة الغير منفذة إلى الأجندة الدولية.

ما جرى عام 2020 كان ترتيب أوراق إقليمية على حساب الطرف الذي جعل من نفسه الأضعف طوال العقود الثلاثة التي تلت الاستقلال بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. في تلك الحرب لم يكن الشعب الأرمني هو المهزوم لأنه لم يستطع القتال ولا الاستبسال كما هو معتاد، بل هزمت المنظومة السياسية التي حكمت أرمينيا الشرقية طوال العقود الثلاثة من الاستقلال.

● ماذا عن كيفية عودة أرمينيا الغربية وعودة الدور الفاعل لها في منطقة الشرق الأوسط؟

– تركيا الحالية التي يراها العالم تتنمر على محيطها وتسعى لإستعادة «الأمجاد» العثمانية الضائعة، ليست إلا دولة ناقصة تفتقد إلى أحد أهم أركان نشأة الدول الطبيعية، ألا وهو الحدود الدولية الكاملة. فمعاهدة لوزان التي تعتبر المستند القانوني لدولة «تركيا الحديثة»، تحدد في بنديها الثاني والثالث حدود هذه الدولة مع كل من بلغاريا، اليونان، سوريا والعراق فقط. فماذا عن حدود الأمر الواقع الموجودة حاليًا بينها وبين كل من أرمينيا الشرقية وجورجيا؟ أين مستندها القانوني؟ والجواب أنه ليس لتركيا حدود قانونية لجهة الشرق (وبالتالي الشمال) سوى خط الحدود المرسوم بموجب القرار التحكيمي الدولي المُلزم للرئيس الأمريكي وودرو ويلسون (22 نوفمبر/تشرين الثاني 1920) كما هو موضح بالخط الأحمر في الخريطة الرسمية.

إن القوى العالمية الموقعة على معاهدة لوزان كانت تدري، ولا تزال، أن الحدود المرسومة بين دولة أرمينيا الموحدة وتركيا بموجب القرار التحكيمي الدولي غير قابلة للنكران أو التجاوز، وأن تجاوزها في معاهدة لوزان يفقدها قانونيتها. ففضلت ترك أمر حدود «تركيا الحديثة» الشرقية مبهمة وغير مشار إليها في معاهدة لوزان.

كل ما شهدناه في السنين القليلة الماضية كانت عملية إضعاف ممنهج لأرمينيا الشرقية. إقليم أرتساخ كان يشكل الخاصرة الأمنية لأرمينيا الشرقية التي أصبحت اليوم مستباحة بالمفهوم العسكري أمام تركيا التي تضغط اليوم على سلطاتها لتوقيع معاهدة سلام يكون بندها الأساسي قوننة حدود الأمر الواقع الحالية بينهما واعتبارها نهائية. ولكن لا تركيا ولا روسيا الإتحادية التي تدعمها اليوم، يعيرون إنتباهًا أن السلطات في أرمينيا الشرقية قد جاءت إلى الحكم بانتخابات جرت ضمن حدود أرمينيا الشرقية فقط وبواسطة أصوات مواطني أرمينيا الشرقية فقط، وبالتالي فإن أية معاهدة أو وثيقة توقع عليها هذه السلطات تخص فقط وفقط أرمينيا الشرقية وليس لها أي أثر قانوني على عموم الشعب الأرمني المنتشر في العالم، وخاصة أرمن أرمينيا الغربية وحقوقهم في تحرير أراضي أرمينيا الغربية المحتلة.

إن العقبة الرئيسية لإستحالة قبول عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي هو في الأساس إفتقادها لحدود قانونية كاملة. فلا يجوز أن تكون حدود الاتحاد الأوروبي منتقصة في مكان ما. وهذا الأمر يتم الكتمان عليه عالميًا لتجنب فتح ملف معاهدة سيفر التي أصبحت هاجس القيادات التركية المتعاقبة. وهذا دليل آخر على استمرار سريان مفعول هذه المعاهدة بكل قوة قانونية نافذة حتى يومنا هذا. وهنا يكمن مفتاح عودة أرمينيا الغربية عاجلاً أو آجلاً. فالمستند القانوني موجود وجاهز للتنفيذ لا ينقصه سوى القرار السياسي الدولي والذي يحتاج إلى مراعاة المصالح المتبادلة بين القوى المؤثرة على هذا الملف والطرف الأرمني الغربي، وهذه هي

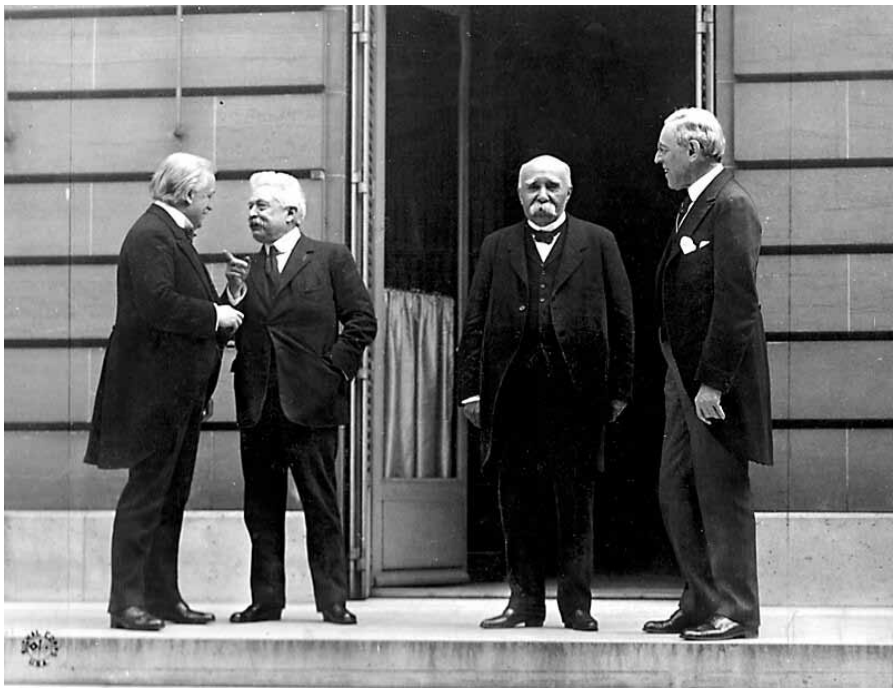

«الأربعة الكبار» صاغوا القرارات الكبرى لمؤتمر باريس للسلام، هم من اليسار إلى اليمين، ديفيد لويد جورج (بريطانيا)، فيتوريو ايمانويل أورلاندو (إيطاليا)، جورج كليمنصو (فرنسا)، وودرو ويلسون (الولايات المتحدة)

المهمة المحورية للمجلس الوطني لأرمينيا الغربية الذي تأسس مؤخرًا ولم يبق سوى الإعلان الرسمي لتأسيسه في القريب العاجل.

هناك مجال واسع من إمكانيات خلق مصالح متبادلة مع كافة القوى المؤثرة في العالم في هذه المرحلة الانتقالية التي ستبقى تتفاعل فصولها إلى فترة ليست بقصيرة، إلى أن يتم رسم صورة النظام العالمي الجديد الذي سيعتمد كبديل للنظام الحالي، الذي أثبت فشل إمكانية إستمراره. هذه المصالح المتبادلة يمكن أن تكون جيوستراتيجية أو جيواقتصادية. فعودة أرمينيا الغربية إلى الوجود ستترافق بتعويضات مالية يمكن أن تصل إلى 15 تريليون يورو أو أكثر، يمكن توظيف قسم مهم منها في صياغة مصالح تفيد أطراف عديدة.

وفي حال إستحالة الوصول إلى قرار سياسي دولي وفق منظومة معقدة من المصالح المتبادلة نعمل عليها في الوقت الراهن، عندها لا يتبقى أمام الشعب الأرمني الغربي سوى التحرك من الداخل المحتل في نضال تحرري مكفول ومشروع بكافة المواثيق والشرائع الدولية وخاصة ميثاق الأمم المتحدة وإتفاقيات جنيف الخاصة بالنضال التحرري للشعوب وحقوقهم المشروعة.

أما فيما يخص الدور الذي يمكن أن تلعبه أرمينيا الغربية في المنطقة. يكفي التذكير أن من أول نتائج قيامها هو تعطيل دور تركيا الهدام والمهدد للإستقرار فيها. فكما سبق وذكرنا مرارًا أنه: «لا سلام ولا استقرار في العالم من دون السلام والاستقرار في الشرق الأوسط أولًا. ولا سلام ولا استقرار في الشرق الأوسط من دون إحقاق كافة الحقوق في المنطقة، وعلى رأسها إقامة دولة أرمينيا الغربية إلى جانب دولة كردستان وفق معاهدة سيفر، ودولة فلسطين ودولة قبرص الموحدة».

الشعب الأرمني هو شعب أصيل في المنطقة. فمن الطبيعي أنه عند إستعادته لحقوقه الوطنية وتحرير أرضه وإقامة دولته الحرة المستقلة السيادة، ستمد يدها إلى باقي الشعوب والأمم الأصيلة في المنطقة لتحصين الاستقلال والسيادة الجماعية للمنطقة برمتها. وعلى رأس تلك الشعوب والأمم تأتي مصر العريقة بشعبها وتاريخها وحضارتها.

● كيف يتم إنقاذ الشعب الأرمني وهويته القومية في ظل «الشتات» الذي يعيش فيه هذا الشعب منذ أكثر من قرن؟

– هذه من أخطر المسائل التي تهدد الهوية الأرمنية في كافة أنحاء العالم. فأرمن أرمينيا الغربية المهجرين قسرًا لم يكن أمامهم سوى القبول بجنسيات الدول المضيفة لهم، وهم محكومون بالتصرف وفق ما تمليه عليهم قوانين هذه الدول والتي في الكثير من الحالات لم تكن تلك القوانين تسمح للأرمن بمزاولة نشاط سياسي وطني أو نضال تحرري إنطلاقًا من تلك الدول بسبب عدم سماح المصالح الوطنية العليا لتلك الدول بمثل هذه الأنشطة. وتعتبر هذه المسألة من أهم أسباب تأخر الأرمن في المهجر من تأسيس هيئة سياسية جامعة تهتم بشؤون الحقوق الأرمنية الغربية الوطنية.

حتى من الناحية الإنسانية، فالوضع الراهن يضع الأرمني الغربي في حالة لا يستطيع بظلها ممارسة حقوقه المنصوص عليها في شرعة «حقوق الإنسان»، والتي من المفروض أن تكون متاحة للبشرية جمعاء على هذا الكوكب. هناك الكثير من الحالات التي لا تسمح الإبن من اللقاء بأهله مثلًا لمجرد أنهم يحملون جنسيات مختلفة لا تسمح نواظم منح تأشيرات الدخول بين تلك الدول تحقيق ذلك...! فما ذنب الأرمن المهجرين ليدفعوا ثمن السياسات البينية للدول المضيفة من حقوقهم الإنسانية الأساسية؟

إيجاد حل قانوني جذري لهذه المسألة إلى حين قيام دولة أرمينيا الغربية الحرة والمستقلة والسيدة، هو أيضًا من أولويات أجندة العمل السياسي – الديبلوماسي لـ "المجلس الوطني لأرمينيا الغربية". ويكمن هذا الحل بإصدار بطاقات هوية شخصية دولية برعاية الأمم المتحدة تحمل إسم «دولة أرمينيا الموحدة» المعترف بها دوليًا عقب مؤتمر باريس للسلام في 19 يناير/كانون الثاني 1920، يتم منحها لكافة الأرمن في العالم بمن فيهم أرمن أرمينيا الشرقية، أو تكون صادرة بشكل مؤقت من قبل الأمم المتحدة وتكون خاصة فقط بالأرمن من غير حاملي جنسية أرمينيا الشرقية في حال رفضت الأخيرة الصيغة الأولى. على أن يسمح لحاملي هذه الهوية الوطنية حرية التنقل في كافة أنحاء العالم دون قيد أو شرط.

ربما يتسائل البعض: ولماذا لا تمنح جنسية أرمينيا الشرقية لكافة الأرمن في العالم خاصة أنها قد اتخذت لنفسها تسمية «جمهورية أرمينيا» في إعلان استقلالها بعد إنهيار الاتحاد السوفييتي وليس «جمهورية أرمينيا الشرقية»؟ والجواب هو أن أرمينيا الشرقية قد أعلنت نفسها الوريثة الشرعية لحكومة أرمينيا الشرقية لعام 1918 بدلًا من كونها الوريثة القانونية لدولة أرمينيا الموحدة المعترف بها دوليًا عام 1920، رغم استحواذها لتسمية تلك الدولة عن دون حق قانوني. فالتسمية وحدها لا يجعل من أرمينيا الشرقية وريثة دولة أرمينيا الشاملة، لأنه في تلك الحالة كانت السلطات فيها يجب أن تتشكل من كافة الأرمن في العالم وبإنتخابات عامة يشترك فيها كافة أرمن العالم.

● ما الذي يتوقعه أرمن أرمينيا الغربية المحتلة في المهجر من مصر؟

– دعونا لا نضع الأمر بصيغة توقعات، فالأمر بنظرنا أبعد وأعمق من ذلك.

دولة مصر هي إحدى تلك الدول القليلة على وجه الأرض ممن كانوا قبل آلاف السنين ولا يزالوا قائمين بكل ما تعنيها كلمة دولة من أركان وأسس راسخة. هناك إمبراطوريات جاءت وذهبت خلال التاريخ البشري وبقيت مصر بعراقتها وعظمتها صامدة وراسخة رغم كل ما شهدته من غزوات وتهديدات مصيرية، مستمرة حتى يومنا هذا، بهدف إخضاعها أو كسرها أو على الأقل إفراغها من مضمونها الحضاري المتأصل، وباءت كلها بالفشل. وذلك بفضل تمسك شعبها بالأرض والثقافة ومنظومة القيم المميزة التي تعطي مصر تلك الشخصية الفريدة على وجه هذا الكوكب. حاول بعض البائسين في العالم سرقة الإرث المصري العريق وإدعاء ملكيته بشتى الوسائل التي أقل ما يمكننا القول عنها أنها «هزلية» وتدعو للشفقة. فالأصالة لا يمكن لا شراؤها أوسرقتها أو إدعائها.

مصر اليوم مرشحة ليس فقط للبقاء بل الإزدهار وتوسع نطاق تأثيرها ونفوذها إقليميًا ودوليًا. ومن يفهم حقيقة مصر، ونحن نفهمها بعمق، يدرك تاريخية المسار الذي تسلكه مصر اليوم بقيادتها الحكيمة وشعبها الجبار. هذه الشهادة من طرفنا لا تنبع من مجرد عواطف رنانة وليست مجرد مدائح عابرة، بل نابعة من فهم واقعي لمجمل التطورالتاريخي الذي مرت وتمر بها منطقتنا برمتها. هذا إلى جانب الرؤية الفطرية التي تمتلكها الشعوب الأصيلة وتشعر ببعضها البعض من خلالها، والتي لا يفهما أحد غيرهم.

ضمن هذا المفهوم، ومع الأخذ بعين الإعتبار الظروف المصيرية التي نمر بها نحن أرمن أرمينيا الغربية المحتلة بشكل خاص والأمة الأرمنية الأصيلة بشكل عام، يمكن استنتاج أننا وبكل ما أوتينا من قوة وإمكانات نريد الوقوف إلى جانب مصر في مسيرتها الحالية ونقدم كل ما يمكن لنا من تقديمه من إمكانات أبناء شعبنا المنتشر بالعالم، والتي يستغلها العالم دون رحمة أو حساب، ونضعها تحت تصرف إخواننا في المصر. لا يعلم الكثيرون أن هذا التوافق بين الأمتين كان موجودًا منذ أيام الفراعنة، وسنسعى لإحيائه مجددًا. إن مصر اليوم من بين كل الأمم الأصيلة في المنطقة هي الأقدر لتكون ضمانة صلبة لاستقرار المنطقة ومستقبلها الباهر.

> معظم العرب بمن فيهم الساسة والعاملون في الشأن العام لا يعرفون الكثير عن الأرمن

الدونمة ساهموا في ثورة 1908

ارتكبوا جرائم مروّعة وانتهكوا كل الأعراف الدولية

جناية «الحوثيين» في حق الإنسان اليمني

عناصر من ميليشيا الحوثي اليمن

أحمد النعماني

■■ في سبتمبر/أيلول 2014، وصل كتاب التاريخ اليمني إلى صفحة الانقلاب «الحوثي»، وهي الصفحة السوداء التي سبقتها حروب صغيرة واضطرابات مهّد بها «الحوثيون» طريقهم للسيطرة على العاصمة صنعاء، ليتعقد الملف اليمنى ويزداد دموية يومًا بعد الآخر، بحيث اختلطت أوراقه بدماء اليمنيين الذين راحوا ضحايا الحرب الدامية.

ارتكبت ميليشيات «الحوثي» الإرهابية منذ استيلائها على العاصمة اليمنية صنعاء في 21 سبتمبر/أيلول 2014، حتى الآن، سلسلة من الجرائم المروعة ضد الإنسانية في حق اليمن واليمنيين، خصوصًا في المناطق الواقعة تحت سيطرة الجماعة.

ولم يعد لـ «اليمن السعيد» من اسمه نصيبًا، منذ أن بدأ مجرمو جماعة «الحوثي» حربهم الدموية ضد كل ما هو يمني، ووجهوا هجماتهم التترية ضد البشر والحجر، فلم تفرق قذائفهم بين يمني وآخر، وخلفت الآلاف منهم ما بين ثكالى على شهداء راحوا ضحية الوحشية الحوثية، وبين مصابين وجرحى ومشردين ونازحين، يجترون ذكريات يمن كان في وقت من الأوقات «سعيدًا».

أول جرائم «الحوثي»

كانت أول جرائم «الحوثي» هي اختطاف الرئيس الشرعي السابق للبلاد عبد ربه منصور هادي، ووضعه قيد الإقامة الجبرية في منزله بصنعاء، ثم اختطاف رئيس الوزراء خالد بحاح، ثم قتل الرئيس الراحل علي عبد الله صالح غدرًا، في سابقة لم تحدث من قبل على أرض اليمن.

بين هاتيّن الجريمتيّن، ارتكبت هذه الميليشيات 2024 جريمة وانتهاكًا ضد المدنيين في صنعاء وحدها خلال عام 2017، والذي وصفه التقرير بـ«العام الأسود في اليمن».

وحسب إحصاءات رسمية ودولية وطبقًا لتقرير الأمم المتحدة للاحتياج الإنساني لهذا العام، بلغ عدد من يحتاجون مساعدات 22.2 مليون يمنى وبلغ عدد النازحين فى البلاد 3.44 مليون شخص، بينما بلغ عدد ضحايا الحرب 43 ألفًا ما بين 13.389 ألف قتيل و30 ألف جريح خلال الفترة من يناير/كانون الثاني 2015 حتى فبراير 2023.

وأدى انقلاب ميليشيا «الحوثي» على الشرعية اليمنية إلى تدهور الأوضاع في البلاد على المستويات كافة، وهو الأمر جعل حالة

وقفة احتجاجية للمطالبة بالإفراج عن المختطفين لدى الانقلابيين الحوثيين

حقوق الإنسان اليمني في أدنى مستوياتها، حيث ارتفعت وتيرة الانتهاكات بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ اليمن المعاصر منذ ذلك التاريخ، وارتكبت الميليشيا كافة أنواع الانتهاكات لحقوق الإنسان، من قتل وتدمير وتعذيب واختطاف وإخفاء قسري، في إطار جرائم «الحوثيين» ضد الإنسانية.

واشتملت قائمة جرائم «الحوثي» على ممارسات شائنة، كان من أشنعها وأشدها خطرًا جريمة قصف المنشآت الطبية وأماكن العبادة، واستهداف المدنيين من غير المقاتلين، فضلًا عن الاغتيال والاختطاف والتغييب القسري، وممارسة التعذيب داخل السجون والمعتقلات، والمعاملة غير الإنسانية والإبعاد غير المشروع، كما شملت إلحاق تدمير واسع النطاق بالممتلكات أو نهبها أو الاستيلاء عليها بطرق غير قانونية، إضافة إلى تجنيد الأطفال وتعريضهم للمهالك والمعاناة الشديدة.

جرائم ضد الإنسانية

ارتكبت ميليشيات «الحوثي» الإجرامية آلاف الجرائم ضد الإنسانية في اليمن، بكل فئاته، ورصد تقرير حقوقي صدر في يناير/كانون الثاني الماضي، ارتكاب الميليشيات الانقلابية 2024 جريمة وانتهاكًا ضد المدنيين في العاصمة اليمنية صنعاء وحدها خلال عام 2017.

وأظهر التقرير أن الجرائم التي ارتكبتها الميليشيات ضد المدنيين في صنعاء، تشمل 27 انتهاكًا تبدأ بالانتهاكات المتعلقة بالإنسان بما في ذلك القتل العمدي بدم بارد وإصابة واختطاف وتهجير وتجنيد الأطفال، ثم الانتهاكات المتعلقة بالممتلكات العامة والخاصة.

من جهة ثانية، أظهر تقرير رسمي أصدرته وزارة حقوق الإنسان اليمنية، التابعة للحكومة الشرعية، أن عدد الضحايا الذين سقطوا على أيدي «الحوثيين» خلال الفترة من فبراير/شباط 2015 وحتى يناير/كانون الثاني 2017، بلغ 10 آلاف و811 قتيلًا، أي أن آلة القتل الجهنمية حصدت أرواح نحو 11 ألف يمني خلال أقل من عام، فيما أصيب خلال تلك الفترة 37 ألفًا و888 آخرون، موضحًا أن من بين القتلى 649 امرأة و1002 طفل و9 آلاف و160 رجلًا.

جريمة «تطهير طائفي»

ارتكب الحوثيون جرائم مروّعة ضد الجماعات السلفية في بلدة «دمّاج» التابعة لمحافظة صعدة في مطلع عام 2015، ولم تكن هذه الجرائم التي أسقطت أكثر من 100 قتيل

سجّل جرائم الجماعة الانقلابية يشمل القتل الجماعي والتصفية الجسدية والتعذيب حتى الموت وقنص المدنيين

منظمات حقوقية توثق حالات «إعدام بلا محاكمات» لعدد كبير من المعتقلين السياسيين في سجون الميليشيا الانقلابية

ومئات المصابين، تستهدف سوى عملية تطهير طائفي، وإبادة جماعية للوجود السني، في مختلف أنحاء المحافظة، الخاضعة لميليشيات الحوثيين الشيعية المسلحة، التي بات هدفها إقامة إمارة شيعية خالصة في شمال اليمن، وتصفية أي تواجد سني هناك.

آنذاك، شن مسلحو جماعة الحوثي هجومًا مباغتًا وواسعًا بصواريخ الكاتيوشا وقذائف الدبابات على دمّاج، مما أدى إلى سقوط العشرات من القتلى ومئات الجرحى، فيما عجزت لجنة رئاسية مكلفة بالوساطة، عن إيقاف هجوم الحوثيين، ليواصل الحوثيون قصفهم العنيف بالأسلحة الثقيلة، وقصفوا مسجدًا في دمّاج خلال أداء المصلين صلاة الظهر.

ولم تكتف ميليشيات الحوثيين بالقصف المتواصل، بمختلف الأسلحة الثقيلة والدبابات والصواريخ لبلدة دمّاج، بل فرضت حصارًا محكمًا على البلدة، استمر لما يزيد عن الشهر، منعت خلاله دخول الدواء والغذاء ومواد الإغاثة إلى دمّاج، كما منعت نقل وعلاج المصابين، وحظرت دخول فرق الإنقاذ والإغاثة إلى هناك.

الجرائم الدموية للحوثيين، والتي أسقطت ما يزيد عن مئة قتيل من أهالي «دمّاج»، فضلًا عن مئات الجرحى، طالت المساجد هناك، والتي قصفها هؤلاء المجرمون الطائفيون وأسقطوا القتلى والجرحى أثناء إقامة الصلاة، وبعد أيام طويلة من الحصار والقصف المتواصل، اقتحمت تلك العصابات الشيعية البلدة، فقتلت النساء والأطفال ولم تراع أي حرمات.

عمد الحوثيون إلى ارتكاب جرائم قتل مروعة طاولت مناطق سكنية مأهولة بالسكان دون تمييز، كما حدث مع الجماعات السلفية في بلدة «دمّاج» التابعة لمحافظة صعدة مطلع عام 2015، ولم تكن هذه الجرائم التي أسقطت أكثر من 100 قتيل ومئات المصابين، تستهدف سوى عملية تطهير طائفي، وإبادة جماعية للوجود السني، في مختلف أنحاء المحافظة.

ضحايا «حقول الموت»

يعد ضحايا الألغام التي زرعتها جماعة «الحوثي»، الذين سقطوا ما بين قتيل ومصاب ومعاق، إضافة جديدة إلى «قائمة القتل» الذي تمارسه الجماعة في حق اليمنيين منذ أكثر من 4 سنوات.

وزرعت ميليشيات الحوثي مئات الآلاف من الألغام في المدن اليمنية التي طُردت منها على مدار السنوات الثلاث الماضية، حتى إن الخبراء الدوليين يؤكدون أن الألغام المزروعة في اليمن،

فعاليات نسوية للكشف عن انتهاكات الحوثيين تجاه المرأة في سجونهم

سجناء في أحد المعتقلات التي يديرها الحوثيون في صنعاء

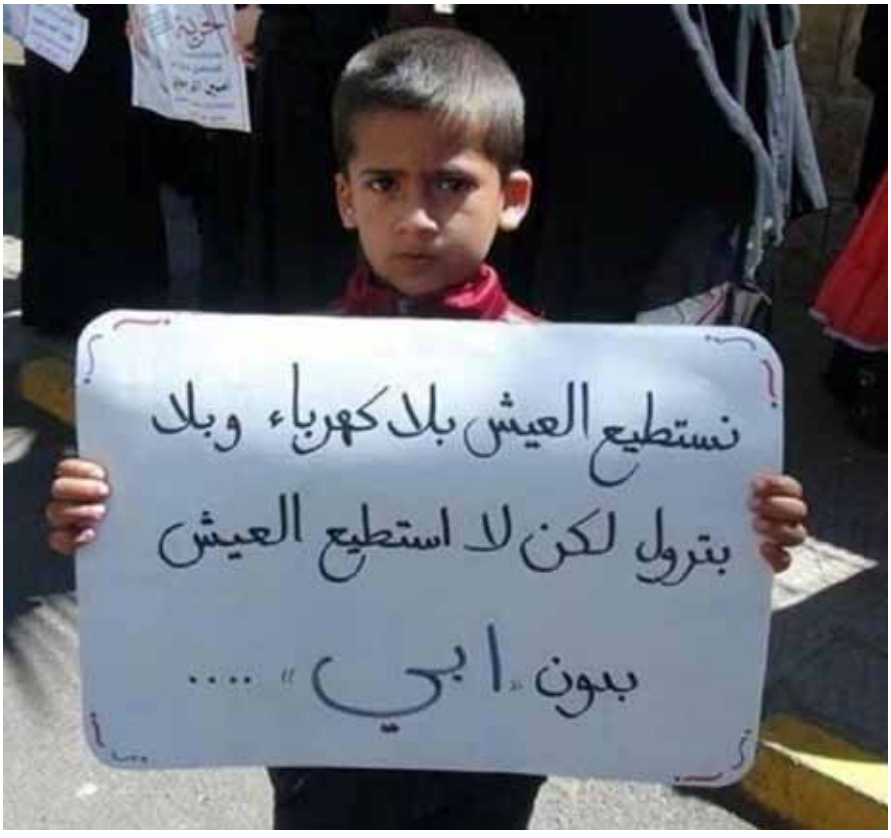

محافظة إب تتصدر انتهاكات الحوثيين بحق السكان بحسب منظمات

هي العدد الأكبر في بلد واحد منذ الحرب العالمية الثانية في القرن الماضي.

وتعد محافظة تعز، جنوب غربي البلاد، في صدارة المدن اليمنية المتضررة من ألغام الحوثيين، وحسب إحصائيات حقوقية، فقد قتل قرابة 700 مدني بألغام الانقلابيين في هذه المدينة.

وذكرت التقارير الحقوقية أن الحوثيين استخدموا ألغامًا لاستهداف الأفراد، وكذلك ألغامًا أخرى محظورة ومحرمة دوليًا تستهدف المركبات، من أجل إيقاع أكبر عدد من الضحايا، كما استخدموا الألغام بطرق تخالف كل قواعد الحرب الدولية، حيث قاموا بتفخيخ منازل المدنيين ومزارعهم بطريقة عشوائية، بوضع الألغام في الثلاجات وعلى أبواب المنازل وفي «دواليب الملابس»، إلى جانب المزارع، بما يخالف القوانين والأعراف كافة، وهم بذلك يستخدمون أدوات القتل بطريقة أكثر إجرامًا.

وستظل حقول الألغام التي زرعها «الحوثيون» أخطر تهديد للحياة الإنسان في حاضر ومستقبل اليمن، حيث إن بقاء هذ الألغام الموضوعة «بلا خرائط» في باطن الأرض سيتسبب في مزيد من

مدينة تعز المحاصرة منذ سنوات

حصد أرواح مئات الضحايا من المدنيين الأبرياء خصوصًا من الأطفال والنساء، وفي أضرار بشرية ومادية جسيمة، قد تستمر لسنوات وسنوات، وتصبح عنوانًا بارزًا على مستقبل اليمن.

لم يسلم قطاع في اليمن من دمار الحوثيين، فهم أشبه بالمغول في هجومهم على البشر والحجر، وعداوتهم للإنسانية والحضارة، وهكذا تعاملوا فى حربهم على اليمن واليمنيين، وطالت أيدي الخراب 120 موقعًا أثريًا خلال الفترة من 2015 حتى 2023، طبقًا لإحصائيات مركز السلم الاجتماعي اليمنى ومنظمة سام الدولية للحقوق وتحالف رصد لانتهاكات حقوق الإنسان، وجاء عام 2015 الأعلى انتهاكًا للآثار بعدد 69 موقعًا أثريًا في محافظات اليمن المختلفة.

من جهة أخرى، تمثلت جرائم الميليشيات الحوثية التي وثقتها جهات محلية ودولية في ارتكاب أعمال القتل والتصفية والسحل والاعتقال التعسفي، فضلًا عن الإخفاء القسري للمعارضين والتعذيب وتفجير وتفخيخ المنازل وتدميرها كليًا أو جزئيًا، فباتت صنعاء «مدينة الرعب» بعد أن حوّلها الحوثيون إلى عاصمة القتل والحرق والدماء تسكن الأشباح أطلال المنازل المهدمة.

مظاهرة في تعز تطالب بفك الحصار عن المدينة

غرف التعذيب الحوثية

وبلغت حالات الاعتقال التعسفي والتعذيب والإخفاء القسري التي نفذها «الحوثيون» 16 ألفًا و804 حالات، منها 13 ألفًا و938 عملية اعتقال تعسفي، علمًا أن من تم إطلاق سراحهم يعانون من حالات نفسية وصحية سيئة، بسبب ما كانوا يتعرضون له من تعذيب وحشي.

وحشية الانتقام الحوثي

في أغسطس/آب 2017، أصدرت منظمة «رايتس رادار» لحقوق الإنسان في العالم العربي، تقريرًا لها عن انتهاكات حقوق الإنسان في قبيلة أرحب، شمالي العاصمة اليمنية صنعاء، تحت عنوان «اليمن: أرحب، وحشية الانتقام الحوثي». شمل التقرير أبرز الانتهاكات خلال الفترة من ديسمبر/كانون الأول 2014 وحتى ديسمبر/كانون الأول 2016 والتي ترقى بعضها الى مستوى «جرائم حرب».

وذكر التقرير أن منظمة «رايتس رادار» وثّقت 3997 انتهاكًا لحقوق الإنسان، في قبيلة أرحب بمحافظة صنعاء، من قبل مسلحي جماعة الحوثي، تنوعت ما بين أعمال قتل خارج القانون، وعمليات اعتقال واحتجازات تعسفية في سجون خاصة وسرية وجرائم تعذيب وإخفاء قسري، وعمليات تدمير المنازل ونهب الممتلكات واستخدام مفرط للقوة ضد المدنيين.

وتضمنت عملية الرصد للانتهاكات توثيق 41 حالة قتل بين المدنيين، بينهم امرأتان وطفلان، و57 حالة إصابة خطيرة، منها 3 حالات إصابة لنساء وحالة واحدة لطفل. كما وثّق فريق الرصد 849 حالة اختطاف واعتقال تعسفي، بينها 19 حالة لمعتقلين أطفال، بالإضافة إلى أكثر من 300 مختفي قسريًا، ظلوا لأشهر في أماكن غير معلومة، ولم تفصح جهات الاعتقال عن أي معلومة بشأنهم، وتعرض 81 من المعتقلين للتعذيب الجسدي، بينما خضع غالبية المعتقلين للمعاملة القاسية واللاإنسانية.

وفيما يتعلق بالممتلكات الخاصة، تم رصد 268 حالة اقتحام منازل وحصارها وعبث بمحتوياتها و39 حالة تدمير كلي للمنازل والبيوت و18 حالة تضرر جزئي، و6 حالات احتلال منازل وتحويلها إلى ثكنات عسكرية ومعتقلات سرية، إضافة إلى 148 حالة نهب ومصادرة ممتلكات خاصة منقولة وغير ثابتة، منها 118 حالة نهب وإتلاف عمدي لمركبات وآلات زراعية.

على الرغم من انحياز تقرير مفوضي الأمم لحقوق الإنسان عن الفترة عن سبتمبر/أيلول 2014 إلى يونيو/حزيران 2018، بشكل سافر، لجماعة «الحوثي» الانقلابية، إلا أن الحكومة الشرعية اليمنية ودول «التحالف العربي» لم توفر جهدًا لعرض جرائم الجماعة في حق اليمن على مائدة المنظمات الدولية التابعة للمنظمة الأممية، سعيًا إلى تدويل هذه الجرائم، وفي إطار كشف سجل الحوثيين الإجرامي الحافل بالانتهاكات أمام الضمير العالمي.

ويقول الكاتب والمحلل السياسي رشاد المخلافي، في هذا الإطار، «من الواضح أن الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة والمنظمات المنبثقة عنها في اليمن أصبح مكشوفًا لدى أي مراقب وحتى لدى أي متابع عادي، فدور المنظمة الدولية غير النزيه وغير الحيادي بات واضحًا، ولعل تعاطي المنظمة الأممية بهذا الشكل مع عصابة ميليشياوية متمردة تنتهج سلوك العنف والقتل والدمار، ميليشيات قائمة على خرافة الحق الإلهي للاستئثار بالحكم والسلطة والثروة وعلى فكرة الاصطفاء السلالي العنصري

سجون الحوثي تنتظر التدخل الدولي

المتسلط، حيث استولت على الدولة واحتلت مؤسساتها ونهبت سلاح المعسكرات والأموال العامة والخاصة، جماعة ميليشياوية لا تعترف بحق الشعب في الحياة وتطلعاته المشروعة في الحرية والكرامة والمواطنة والمستقبل المنشود».

وفي سياق التضليل الإعلامي للمجتمع الدولي، تقوم منظمات تابعة لـ«حزب الله» اللبناني ولشيعة العراق والبحرين، بعضها مقره في أوروبا وفي دول عربية، بتنسيق فعاليات وأنشطة جماعة الحوثي في مجلس حقوق الإنسان بجنيف، وفي فعاليات حقوقية تقام في دول أخرى.

وتقوم هذه المنظمات بحشد الإعلاميين والصحافيين والناشطين من أنحاء العالم لحضور هذه الفعاليات وتقديم موجّهات ونصائح لهم، كما أن أي فعالية للحوثيين في أي مكان في العالم يحضرها العشرات يحملون شعارات منظماتهم ويدافعون عن جرائم الانقلاب.

واعتبر نشطاء حقوقيون ومحامون تمادي ميليشيات الحوثي في انتهاك حقوق الإنسان في اليمن، «تحديًا للمجتمع الدولي، يضرب عرض الحائط بكافة الحقوق والحريات التي كفلها القانون اليمني وميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان».

وفي هذا الصدد، أكد الباحث همدان العليي، المدير التنفيذي لـ«المرصد الإعلامي اليمني»، أن «الانقلابيين سعوا من خلال الملف الحقوقي والإنساني إلى تضليل المجتمع الدولي وتصوير الميليشيات الحوثية كضحايا وجماعة مظلومة، مقابل تشويه السلطة الشرعية باليمن، وتستمر منظمات الأمم المتحدة الحقوقية في صمتها تجاه المجازر التي ترتكبها جماعة الحوثي، وقد كانت قضية حصار تعز وارتكاب مجازر متكررة ضد سكانها بمثابة الفضيحة لهذه المنظمات الدولية».

وأضاف «العليي»، أن «هناك نوعين ممن يشاركون في عمليات تضليل المجتمع الدولي، الأول هم حوثيو الداخل الذين يعملون في مكاتب المنظمات الدولية والأممية، وآخرون تم إجبار المنظمات على توظيفهم بعد سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء. وهذا النوع من الحوثيين يؤثرون على قرارات مكاتب المنظمات ويوجهون أنشطتها لصالح الجماعة، فمثلا يتم توجيه المساعدات الغذائية ليتم تسليم هذه المساعدات لمنظمات محلية تابعة لهم، ومن ثم بيعها في السوق السوداء أو مصادرتها لصالح ما يسمى بالمجهود الحربي، أو توزيعها في مناطق لا تحتاج لهذه المعونات، والهدف هو دفع زعماء القبائل لتجنيد شباب للقتال في صفوف الجماعة»، منوهًا إلى أن «العناصر الحوثية العاملة في مكاتب المنظمات الدولية بصنعاء تُعد أكثر مصادر المعلومات التي تتلقاها هذه المنظمات، ما يؤثر على قرارات ومواقف وبيانات بعض تلك المنظمات».

انتهاكات حوثية بالجملة

من جانبهم، أكد خبراء مستقلون في «مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان»، أن ميليشيات «الحوثي» الانقلابية المدعومة من النظام الإيراني، ارتكبت على مدار الأعوام الأربعة الماضية عددًا من جرائم الحرب في اليمن، تتمثل في عدة جرائم ضد الإنسانية منها تجنيد الأطفال على جبهات القتال، وإطلاق صواريخ باليستية على أراضٍ سعودية مأهولة

تمتلئ سجون الحوثيين بآلاف المدنيين المختطفين من الشوارع أو منازلهم

بالسكان، ومنع توزيع إمدادات الإغاثة، فضلًا عن انتهاج أسلوب التعذيب في التعامل مع المدنيين المعارضين للجماعة.

وذكر تقرير أممي صدر في نهاية أغسطس/آب 2018، أن «الميليشيات الحوثية ارتكبت انتهاكات واسعة النطاق في المناطق الخاضعة لسيطرتها ترقى إلى جرائم حرب وجرائم دولية، بما في ذلك القتل والتعذيب وتجنيد الأطفال والاعتقال التعسفي، وقنص المدنيين والقصف العشوائي للمناطق المأهولة بالسكان، وفرض قيود خطيرة على حرية المعتقد الديني وحرية التعبير».

ويشار إلى أن التقرير أصدره فريق من خبراء حقوق الإنسان الإقليميين والدوليين، كلفهم مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بإجراء فحص شامل لأوضاع حقوق الإنسان في اليمن خلال الفترة من سبتمبر/أيلول 2014 إلى يونيو/حزيران 2018.

وأعرب التقرير عن «القلق إزاء استخدام الميليشيات الحوثية للأسلحة الثقيلة بشكل عشوائي في المناطق الحضرية المأهولة بالسكان، وبما يمثل انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني ومنع وصول المساعدات الانسانية وغيرها من السلع التي لا غنى عنها لبقاء المدنيين على قيد الحياة».

وأوضح، أن الميليشيات الانقلابية جندت أعدادًا كبيرة من الأطفال بالقوة بعضهم في الثامنة من العمر، وأجبرتهم على الانضمام لصفوف المقاتلين بالقوة واستخدامهم في المعارك وزرع الألغام، بعد جمعهم من المدارس والمستشفيات وأحيانًا من منازلهم، كما مارس الحوثيون انتهاكات أخرى كالاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب أثناء الاعتقال والاستجواب، بما في ذلك ممارسات تعذيب شائنة مثل الصعق بالكهرباء والإغراق أدى بعضها إلى الوفاة، كما حولوا المساجد والمدارس والمنازل المصادرة من المعارضين إلى سجون سرية مارست فيها التعذيب.

وأضاف أن «هجمات قناصة ميليشيات الحوثي أسفرت عن وقوع أعداد كبيرة من الضحايا من المدنيين في محافظات حجة ولحج وتعز، حيث تعرض المدنيون بما في ذلك الأطفال والنساء للقنص أثناء وجودهم في منازلهم، وأثناء جلبهم للمياه من الآبار المحلية، أو خلال الذهاب للمشافي لتلقي الرعاية الطبية، في انتهاك صارخ للحق في الحياة».

من جهة ثانية، فضحت «منظمة العفو الدولية» الفظائع التي ترتكبها ميليشيا الحوثي في محافظة الحديدة ومدن الساحل الغربي في اليمن، بالتزامن مع النجاحات المستمرة لقوات المقاومة اليمنية المشتركة، بقيادة العميد الركن طارق محمد عبد الله صالح، والمقاومة التهامية، وألوية العمالقة.

وقالت «العفو الدولية» في تقرير لها إن «المدنيين اليمنيين يكابدون من أجل البقاء على قيد الحياة، في ظل قذائف الهاون التي تتسم بعدم الدقة، التي يطلقها الحوثيون على المناطق المدنية المأهولة بالسكان، فضلًا عن تعريض المدنيين للخطر من خلال إرساء القوات والمركبات في الأحياء المدنية، كما أنهم يقومون بتلغيم الطرق، لمحاصرة المدنيين ومنعهم من المغادرة لاستخدامهم كدروع بشرية».

وإلى ذلك، قامت جماعة الحوثي بعمليات تخويف واعتقال تعسفي وتعذيب في المناطق الخاضعة لسيطرتها منذ عام 2015، وشنت الجماعة حملات قمع على وسائل الإعلام في

تقارير حقوقية تكشف جرائم الحوثي

صنعاء، وحجبت المواقع الإخبارية والصحف والقنوات التلفزيونية، وأغلقت مقار منظمات المجتمع المدني، واستهدفت المعارضين السياسيين وجمدت أموالهم وحساباتهم المصرفية وألقت القبض على الصحافيين، ولازال 23 صحفيًا محتجزًا لدي جماعة الحوثي في صنعاء، ويوجد آخرون في مراكز احتجاز غير رسمية في ذمار وإب.

حقوق مُصادرة.. وحريات مُنتهكة

في أغسطس/آب 2022، كشف «المركز الأمريكي للعدالة»، وهو منظمة حقوقية غير حكومية، عن ارتكاب ميليشيا الحوثي، أكثر من 30 ألف انتهاك بحق المدنيين في محافظة حجة، شمالي غرب اليمن، خلال الفترة من يناير/كانون الثاني 2015 وحتى ديسمبر/كانون الأول 2021.

وأفاد تقرير أصدره المركز، في حينه، أن انتهاكات الميليشيا الحوثية تنوعت بين الحرمان من الحق في الحياة والسلامة الجسدية، والحق في الحرية، وتدمير ونهب الممتلكات الخاصة والعامة، وانتهاكات حق الطفولة والمرأة، وانتهاك الحق في التعليم، وانتهاكات أخرى.

ووثق التقرير المعنون بـ«محافظة حجة.. حقوق مصادرة.. وحريات منتهكة»، مقتل (329) مدنيًا، بينهم 164 مدنيًا بطريقة مباشرة منهم 18 طفلًا و15 امرأة، ومقتل 131 مدنيًا بالقصف العشوائي الذي طال القرى والمناطق الآهلة بالسكان، ومقتل 34 بالألغام الفردية التي زرعتها الميليشيا في مناطق عدة بالمحافظة.

ورصد التقرير إصابة ما يفوق (800) مدني بنيران ميليشيا الحوثي منهم 462 إصابة بالقصف العشوائي و263 إصابة بطلق ناري، بينما تسبب انفجار ألغام في إصابة 26 امرأة و58 طفلًا.

وأكد أن الميليشيا اختطفت واعتقلت أكثر من 2507 مدنيين، تعرض منهم للإخفاء القسري 605، ولا يزال بعضهم مخفيين حتى اليوم، فيما تعرض 1252 مدنيًا للتعذيب النفسي والجسدي. وأجبرت الميليشيا 3118 أسرة يمثلون (13814 فردًا) على النزوح قسرًا خارج المحافظة.

وأوضح أن ميليشيا الحوثي جندت قرابة 6 آلاف طفل دون سن الخامسة عشرة، قتل منهم 674 طفلًا في جبهات القتال.

ووفقًا لإحصائيات حقوقية أممية ومنظمات محلية معنية بحقوق الإنسان قتل أكثر من 1300 طفل يمني بنيران الحوثيين منذ الانقلاب أواخر عام 2014.

وتعجز المنظمات الدولية عن رصد ضحايا عملية التجنيد الحوثية للأطفال بشكل كامل، وتقول منظمة «سياج» لحماية الطفولة في اليمن إنه لا يوجد إحصاءات حول عدد الأطفال المجندين في الحرب الأخيرة الدائرة في اليمن، لكن تقديرات وملاحظات مبنية على مقابلات لمجندين أطفال رصدت وجود زيادة بنسبة 200% في ظاهرة تجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة في اليمن

«تفخيخ» مستقبل اليمن

من المثير للأسى أن غالبية الأطفال المجندين لقوا حتفهم في جبهات القتال، فيما فقد المئات أطرافهم لتلقي بهم ميليشيا الحوثي إلى الشارع، ويواجهون مصيرهم في منازلهم جراء إصابات مميتة، ما يعني - ببساطة- «تفخيخ» مستقبل اليمن بأجيال من المعاقين ومصابي الحرب والقتلة.

من جهة أخرى، ذكرت منظمة «سلام بلا

بيانات نشرتها المنظمة اليمنية للأسرى والمختطفين

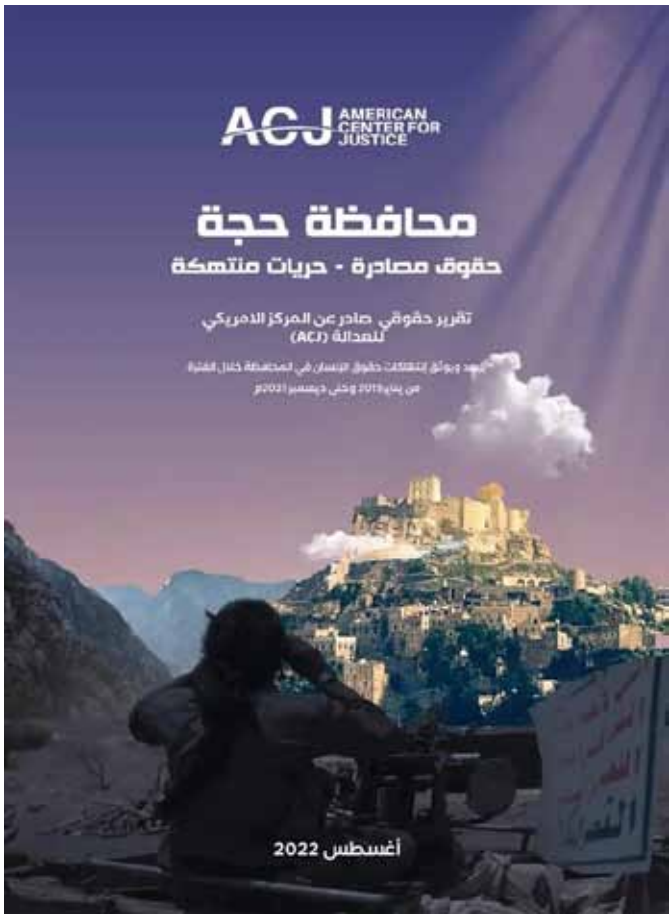

تقرير المركز الأمريكي للعدالة (منظمة حقوقية غير حكومية)

حدود» الدولية ومقرها باريس في تقرير لها مؤخرًا، أن «المعلومات القادمة من داخل اليمن تشير إلى ارتفاع أعداد الأطفال ممن تجبرهم جماعة الحوثي على حمل السلاح، ويُقدر عددهم بـ 43 ألف طفل، وأحيانًا ما تكون أعمارهم أقل من السابعة، وقد وجهنا هذه الحملة بتركيز كبير خاصة بعد تصاعد العمليات العسكرية خلال الفترة الأخيرة».

وفي هذا السياق، يرغم الحوثيون في أكثر من منطقة يمنية الأسر على تجنيد أطفالها، والتي ترفض يتم الضغط عليها لسداد مبلغ مالي يقدر بـ100 ألف ريال للجماعة. ولأنهم يدركون أن الأسر في شمال اليمن معظمها فقيرة لاسيما في الحديدة وحجة، فإن هذه الأسر ترضخ لتجنيد أطفالها في هذه الحالة.

وكشف محمد الأسعدي، المتحدث الرسمي باسم منظمة «يونيسف» الدولية في اليمن، عن أن ظاهرة تجنيد الأطفال على جبهات القتال شهدت زيادة بنسبة 47% خلال عام 2014 مقارنة بالأعوام السابقة، وهو العام الذي نفذت فيه المليشيات انقلابها ضد الشرعية اليمنية. وتضاعفت هذه النسبة مع استمرار الصراع بشكل غير مسبوق، حتى اندلاع معارك الساحل الغربي.

وقالت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، إنها «تلقت العديد من التقارير، حول تجنيد الأطفال في اليمن واستخدامهم في الصراع على يد اللجان الشعبية التابعة للحوثيين».

وذكرت المتحدثة باسم المفوضية أن الأمم المتحدة تحققت من تجنيد 1476 طفلا في أعمال القتال باليمن، جميعهم من الذكور، منوهة إلى أنه من المرجح أن تكون الأرقام أعلى من ذلك بكثير؛ نظرًا لرفض معظم الأسر الحديث عن تجنيد أطفالها؛ خوفًا من الانتقام الذي قد تتعرض له على أيدي مسلحي جماعة الحوثي.

وأضافت المسؤولة الأممية «تلقينا تقارير جديدة حول الأطفال الذين تم تجنيدهم من دون علم أسرهم، غالبًا ما ينضم هؤلاء الذين تقل أعمارهم عن الثامنة عشرة إلى القتال نتيجة التغرير بهم أو الوعود بمكافآت بمالية أو مراكز اجتماعية، ويتم إرسال العديد منهم على وجه السرعة إلى الخطوط الأمامية لجبهة القتال، وهي جريمة مكتملة الأركان ضد الإنسانية.

وتؤكد عايدة العبسي، ممثل منظمة «سلام بلا حدود» في اليمن، أن «محافظة تعز تشهد أبشع وأخطر الانتهاكات حاليًا في حق أطفال اليمن، ونحن نقوم بهذا العمل لإدراكنا أنه عندما تشتعل الحروب يكون في النهاية الأطفال هم من يدفعون ثمن الحروب غاليًا، من حاضرهم ومستقبلهم، إذا تبقى لهم من بين دخان الحروب مستقبل».

وأضافت «العبسي» أن «انتهاكات الحوثيين بحق أطفال اليمن، تتراوح ما بين تفجير الألغام والتهجير والاختطاف وصولًا إلى القتل، أو التجنيد عنوة في صفوف الميليشيا في خرق واضح لكل مواثيق ومعاهدات وقوانين حماية الطفل وحقوق الإنسان، وهي الجريمة الأشد خطورة والتي لجأت لها ميليشيا الحوثي بكثافة مؤخرًا بعد قتل عدد كبير من عناصرها على جبهات القتال من ناحية، ورفض اليمنيين الانصياع لتهديداتهم والانضمام لصفوفهم من ناحية أخرى، حيث لجأت الجماعة إلى أحط الأساليب بخطف الأطفال عنوة من الشوارع والمدارس والمنازل وإجبارهم على حمل السلاح والانضمام لصفوف الميليشيا».

ألفا انتهاك حوثي خلال 18 شهرًا

اتهم تقرير حقوقي الحوثيين بارتكاب نحو ألفي انتهاك بحق المدنيين في مناطق سيطرة الجماعة خلال عام ونصف العام، بينما ندد تجمع حقوقي بالمحاكمات الصورية لعشرات المختطفين بتهم ملفقة تتعلق بالإرهاب.

ووثق تقرير حقوقي صادر عن «الشبكة اليمنية للحقوق والحريات» ارتكاب الانقلابيين الحوثيين 1969 انتهاكًا جسيمًا خلال عام 2022 والنصف الأول من العام الماضي 2023، كان ضحاياها من المدنيين سكان المناطق الخاضعة للانقلاب، وتنوعت هذه الانتهاكات بين القتل، والتعذيب، والإخفاء القسري، والتشويه الجسدي، والعنف الجنسي، والاغتصاب.

وبحسب تقرير الشبكة، بلغت حالات القتل خارج نطاق القانون 486 حالة، منها 183 حالة قتل مباشر، و61 حالة قتل نفذها عناصر حوثيون في حق أقاربهم، و34 حادثة اغتيال، و18 حالة إعدام ميداني، في حين بلغت الإصابات الناجمة عن هذه الانتهاكات نحو 284 إصابة متنوعة لمدنيين، ووقوع 31421 جريمة جنائية مختلفة، منها 22458 سرقة، و547 تزييف عملة.

اتهم التقرير الانقلابيين بزيادة وتيرة الجرائم التي يرتكبونها بحق النازحين والمدنيين في محافظة مأرب، مشيرًا إلى أن «وحشيتهم تفوقت على جرائم أكبر التنظيمات الإرهابية مثل تنظيمي (داعش) و(القاعدة)»، وأن زيادة وتوسع هذه الجرائم «دلالة على أن الجماعة حوّلت اليمن إلى بيئة خصبة للجريمة والفساد المنظم».

محاكمات صورية

وندد «الشبكة اليمنية لروابط الضحايا» (YNV) بإجراءات المحاكمات الصورية التي يجريها الانقلابيون الحوثيون بحق 49 مدنياً من أبناء محافظات ذمار وصنعاء وعمران، ومن بينهم 32 مختطفاً في سجون الانقلابيين، و17 مدنياً يُحاكمون غيابيًا في العاصمة صنعاء.

قالت الشبكة اليمنية، في بيان لها، إن ميليشيات الحوثي بدأت محاكمة هؤلاء المدنيين بإجراءات باطلة تنتهك المواثيق والقوانين الدولية والوطنية لحقوق الإنسان، وتهدف للانتقام من المختطفين لمناهضتهم الانقلاب.

ووفقًا للبيان، فإن المختطفين المدنيين جميعهم طلابٌ جامعيون ونشطاء إعلاميون

> الجماعة اقترفت 1980 انتهاكًا حقوقيًا وجريمة ترقى إلى مرتبة «جرائم الحرب» خلال شهر واحد فقط

وعمال بسطاء اختطفتهم ميليشيات الحوثي من سكنهم الجامعي أو من منازلهم أو مقرات أعمالهم، ثم أخفتهم قسرًا في سجونها ومعتقلاتها منذ أبريل/نيسان 2020 وحتى تقديمهم إلى المحاكمة.

وحسب الشبكة، فالتهم التي يحاكم بها هؤلاء المختطفون «باطلة لا تستند إلى أي دليل حقيقي وملموس»، وأنها تهمٌ كيدية لفقها الانقلابيون الحوثيون للمختطفين بهدف شرعنة جريمة اختطافهم وإخفائهم قسرًا، وتبرير جرائم تعذيبهم والتنكيل بهم في

> تقرير أممي: الميليشيات استهدفت المدنيين بما في ذلك الأطفال والنساء بـ «القنص» أثناء وجودهم آمنين في منازلهم

المعتقلات منذ أكثر من 3 أعوام.

وأعادت الشبكة التذكير بأن ما تسمى «المحكمة الجزائية المتخصصة» في صنعاء، التي تحاكم هؤلاء المختطفين، هي محكمة «غير شرعية وغير مستقلة، وتفتقر للمشروعية القانونية والولاية القضائية، ولا تراعي في إجراءاتها أبسط شروط ومتطلبات تحقيق العدالة».

وطالبت الحوثيين بإلغاء هذه المحاكمات الصورية، وسرعة إطلاق سراح المختطفين جميعاً دون قيد أو شرط، مُحملةً القيادات الحوثية المتورطة في تعذيبهم وارتكاب جرائم ضد الإنسانية بحقهم، المسؤوليةَ القانونية والجنائية كاملة عن حياتهم وسلامتهم الجسدية والنفسية منذ اختطافهم.

ودعت الشبكة مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى اليمن والمفوض السامي لحقوق الإنسان والمنظمات والهيئات الحقوقية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان كافة، إلى التدخل العاجل لإيقاف هذه المحاكمات (الهزلية) التي تفتقر للمشروعية القانونية والولاية القضائية، ولا تتوفر فيها أبسط شروط ومتطلبات تحقيق العدالة.

وتتكون الشبكة من 11 منظمة غير حكومية، منها نقابتا الصحافيين والمعلمين، ورابطة أمهات المختطفين، ومنظمة حماية للتوجه المدني.

وأعلنت هذه النقابات والمنظمات تضامنها الكامل مع المختطفين المدنيين وذويهم كافة، والتزامها المسؤول بمناصرة ضحايا الانتهاكات ومساندتهم حتى تحقيق العدالة لهم، متعهدة باستمرار جهودها في رصد جرائم وانتهاكات حقوق الإنسان كافة، المرتكبة بحق اليمنيين وتوثيقها أولًا بأول.

■ المصادر:

- 30 ألف انتهاك.. تفاصيل مرعبة عن جرائم الحوثي في حجة، موقع العربية، 31 أغسطس/آب 2022.
- قتل وتعذيب المدنيين.. تقرير حقوقي يرصد جرائم الحوثيين في اليمن، موقع المصري اليوم، 17 مارس/آذار 2019.
- تصاعد جرائم الحوثيين في إب... وتركيز على نهب الأراضي، موقع الشرق الأوسط، 15 يناير/كانون الثاني 2023.
- ألفا انتهاك حوثي ضد اليمنيين خلال 18 شهراً، موقع الشرق الأوسط، 17 أغسطس/آب 2023.

مذابح السُنة من «فيلق بدر» إلى «الحشد الشعبي»

الميليشيات الشيعية في العراق... التاريخ الدامي

نوري المالكي ينفذ تعليمات إيران بإبادة أهل السنة في العراق

إسراء حبيب

يحفل تاريخ الميليشيات الشيعية الموالية لإيران في العراق، بسجلّ دام من الجرائم في حق العراقيين، حيث دأبت هذه الميليشيات منذ ظهور «فيلق بدر» أول فصيل تابع لها على الأراضي العراقية، في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، على ارتكاب المذابح الجماعية، وعمليات الاغتيال والتصفيات الجسدية، ضد كل من يرفع صوته بالمعارضة للنفوذ الإيراني المستفحل في بلاد الرافدين، فضلاً عن استهداف أبناء الطائفة السنية بالتقتيل والتهجير الجماعي، لأنهم صمدوا منذ عام 2003 في وجه الاحتلال الأمريكي للعراق، الذي كان يحابي الشيعة على حساب السُنة في العملية السياسية، وصولًا إلى الهدف الأساسي، وهو تمزيق العراق.

ولم تتوقف ميليشيات «الحشد الشعبي» التابعة لإيران منذ تأسيسها بفتوى من المرجع الشيعي علي السيستاني، عن انتهاك حقوق الإنسان العراقي، وقتل المدنيين، وتنفيذ اعتقالات عشوائية في صفوف المناهضين لها والرافضين للنفوذ الإيراني في العراق، إضافة إلى استخدام الأحزاب الموالية لإيران هذه الميليشيات في تصفية معارضيها، وتنفيذ عمليات اغتيال واسعة ضد الناشطين والصحفيين، وضد كل من يطالب بإنهاء النفوذ الإيراني في العراق.

وفي الفترة ما بين 2005 و2014 قُتل مئات الآلاف من السُنة العراقيين، على يد تلك الميليشيات، بدعوى محاربة تنظيم «داعش» الإرهابي، إضافة إلى ارتكاب عمليات التطهير الطائفي بالتهجير القسري، والتغييب في السجون، والتعذيب الجهنمي الذي وثقته تلك الميليشيات ووضعته على موقع «اليوتيوب»، ناهيك عن جرائم الاضطهاد، ومصادرة أو تدمير

الميليشيات ارتكبت عمليات اغتيال وتصفيات جسدية ضد كل من يرفع صوته بالمعارضة للنفوذ الإيراني

فتوى السيستاني وصفت بالجهاد الكفائي

الممتلكات، وتفجير المساجد ودور العبادة.

جرائم الميليشيات الإيرانية

لا يحتاج العراقيون إلى شهادات من «منظمة العفو الدولية»، أو أي منظمة حقوقية أخرى، على فظاعة جرائم هذه الميليشيات الإيرانية التي لا تقل إرهابًا ودموية عن تنظيم «داعش».

حتى إن القيادي الشيعي مقتدى الصدر، وصف واحدة من تلك الميليشيات، وهي «عصائب أهل الحق»، المنشقة عن «جيش المهدي» التابع للصدر نفسه، بأنها «تضم قتلة بلا دين». وهذه المنظمة تتعمد استفزاز سكان المدن والقرى السنية، سواء باعتقال أبنائها أو قتلهم أو سرقة المنازل والمتاجر أو تنظيم استعراضات مسلحة طائفية، كما حدث في حي الأعظمية وسط بغداد أكثر من مرة.

واستقوت الميليشيات بدعم رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي، الذي وفّر لها غطاءً حكوميًا ورواتب ومعاشات تقاعدية من ميزانية الدولة وملابس عسكرية ورتبًا وأسلحة وسيارات تحمل أرقامًا حكومية ومقرات معلومة ومسيرات علنية في الشوارع واستعراضات قوة. بل إن هذه الميليشيات تمتلك معتقلات تمتلئ بأبناء الطائفة السنية رجالًا ونساء وأحداثًا، ونفذت عمليات تصفيات دموية في السجون أو خلال ترحيل المعتقلين والسجناء من محافظات الشمال إلى محافظات الجنوب. وتم توسيع عملياتها إلى محافظات الجنوب، لمطاردة واعتقال واغتيال أبرز رموز مظاهرات الاحتجاج في تلك المحافظات.

وبث ناشطون عراقيون على مواقع التواصل الاجتماعي شريط فيديو مروع يوثق تنفيذ ميليشيات «الحشد» عمليات تعذيب بحق أطفال العراق السنة، كما انتشر مؤخرًا فيديو يظهر قيام الميليشيات الشيعية بـ «تكسير للعظام» بواسطة «مطرقة حديدية» بحق أبناء السُنة الذين نزحوا من مدينة الموصل شمالي العراق، نتيجة العمليات العسكرية التي تشهدها المدينة بحجة طرد تنظيم «داعش».

واتهمت عدة أطراف سنية عراقية، ومنظمات حقوقية دولية، وحتى الأمم المتحدة، الحشد الشعبي (ميليشيات شيعية موالية للحكومة) بارتكاب عدة جرائم على خلفية طائفية ضد المدنيين السنة، في المدن المحررة، خلال الفترة ما بين 2014 و2016.

ميليشيات العراق الشيعية.. كل رجال آيت الله

وتنوعت جرائم «الحشد الشعبي» في المناطق السنية بين التعذيب، والإخفاء القسري، وقتل مدنيين وأسرى تحت التعذيب، ونهب مدن وبلدات محررة قبل حرق ونسف آلاف المنازل والمحال بها، يضاف إلى ذلك تدمير قرى بالكامل، ومنع النازحين من العودة إلى مدنهم وقراهم بهدف تغيير التركيبة السكانية لهذه المدن، ولم تسلم مساجد السنة من التدمير والحرق، وكذلك المحاصيل الزراعية.

ومن بين هذه الجرائم التعذيب والاختطاف والقتل خارج القانون وتدمير المنازل، والغريب في الأمر أن حكومة حيدر العبادي كانت تصر على أن «الحشد الشعبي» لم يشارك في تحرير الفلوجة، كما ذكر شهود عيان وأسرى محررين من قبضة «الحشد الشعبي» أن أكثر من 2500 مدني من نازحي الفلوجة سجنوا في معتقلات مجهولة (إخفاء قسري)، وتم قتل العشرات منهم تحت وطأة التعذيب.

إفلات تام من العقاب

قالت «منظمة العفو الدولية» في تقرير لها صدر 14 أكتوبر/تشرين الأول 2014، إن الميليشيات الشيعة التي تسلحها الحكومة العراقية، وتحظى بدعم منها، قد قامت باختطاف وقتل العشرات من المدنيين السنة، خلال الأشهر الأخيرة، مع إفلاتها التام من العقاب على جرائم الحرب هذه.

وأورد التقرير المعنون «إفلات تام من العقاب: حكم الميليشيات في العراق» تفاصيل مروعة للهجمات الطائفية التي تشنها الميليشيات الشيعة في بغداد وسامراء وكركوك، وهي «التي ما انفكت تكتسب المزيد من القوة، وذلك ضمن ما يظهر أنه انتقام من الهجمات التي يشنها تنظيم «داعش» وقتها. وتم العثور على عشرات الجثث مجهولة الهوية في مختلف مناطق البلاد، وقد قُيدت أيادي اصحابها خلف ظهورهم ما يشير إلى وجود نمط من عمليات قتل على شاكلة الإعدامات الميدانية».

وقالت دوناتيلا روفيرا، كبيرة مستشاري شؤون موجهة الأزمات في «منظمة العفو الدولية»، ضمن التقرير، «من خلال منح مباركتها للميليشيات التي ترتكب بشكل منتظم انتهاكات مروعة من هذا القبيل، يظهر أن الحكومة العراقية تجيز ارتكاب جرائم الحرب وتؤجج دوامة العنف الطائفي الخطرة التي تعمل على تمزيق أوصال البلاد. ويجب أن تتوقف الحكومة العراقية فورًا عن دعم حكم الميليشيات في العراق».

وأضافت روفيرا: «من خلال تقاعسها عن محاسبة الميليشيات عما ترتكبه من جرائم حرب وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، فلقد أطلقت السلطات العراقية فعليًا العنان لتلك الميليشيات كي توجه عنفها تجاه السنّة وتنكل بهم. إن الميليشيات الشيعة تستهدف بوحشية المدنيين السنّة على أساس طائفي تحت مسمى مكافحة الإرهاب، وذلك في محاولة واضحة لمعاقبة السنّة على ظهور تنظيم داعش، وما يرتكبه من جرائم بشعة».

ولا زال مصير الكثير من الذين اختطفتهم الميليشيات الشيعة غير معلوم إلى الآن. ولقد قُتل بعض الأسرى حتى بعد قيام عائلاتهم بدفع مبالغ الفدية التي قد تصل إلى حوالي 80.000 دولار وأكثر من أجل الإفراج عنهم. ويُعتقد على نطاق واسع في العراق أن قائمة الميليشيات الشيعة المسؤولة عن سلسلة عمليات الاختطاف والقتل، تتضمن ميليشيا «عصائب أهل الحق

وفيلق بدر وجيش المهدي وكتائب حزب الله».

وفي أغسطس/آب 2014، قتلت مليشيات «الحشد الشعبي» نحو سبعين مصليًا وأصابت عشرات آخرين بجروح، أثناء أدائهم صلاة الجمعة بمسجد مصعب بن عمير بمحافظة ديالى، وقبل ذلك جرت عمليات عنف عديدة لا سيما في بعقوبة والمقدادية.

وفي 22 مارس/آذار 2015، أصدر مفتي العراق السابق، رافع الرفاعي، بيانًا أعلن فيه تأييده لموقف شيخ الأزهر الذي ندد فيه بالمجازر التي ارتكبتها الميليشيات الشيعية بحق السنة.

وقال الرفاعي، في البيان، إن «ما تتعرض له المناطق السنية من هجمات إجرامية» على حد تعبيرها «يعجز عن وصفها الواصفون».

وطالب الرفاعي، بوقف المجازر التي ترتكب ضد أهل السنة والجماعة في العراق، داعيًا المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان إلى التدخل الفوري والعاجل لوقف هذه المجازر، في إشارة إلى انتهاكات واسعة تحدثت عنها تقارير خلال المعارك مع تنظيم «داعش».

الانتهاكات القاتلة

في 11 يناير/كانون الثاني 2016، وقع تفجيران مُتعاقبان داخل مقهى مكتظ في بلدة المقدادية، في محافظة ديالى، شمال بغداد. وأسفر التفجيران عن مقتل 26 شخصًا على الأقل، العديد منهم من السُنة. أعلن تنظيم «داعش» الإرهابي مسؤوليته عن التفجيريّن، وقال إنهما استهدفا ميليشيات «الحشد الشعبي»، التي تقع رسميًا تحت سلطة رئيس الوزراء العراقي.

وبعد هذا الحادث الدموي، انتقمت عناصر اثنين من الميليشيات الشيعية المُهيمنة على المقدادية، وهما «فيلق بدر» وقوات «عصائب أهل الحق» بمُهاجمة السُنة، وكذلك منازلهم ومساجدهم، مما أسفر عن مقتل 10 أشخاص على الأقل.

وفي 31 يناير/كانون الثاني 2016، قالت منظمة «هيومن رايتس ووتش» الحقوقية الدولية، إن عناصر من ميليشيات شيعية، ضمتها الحكومة إلى قوات الجيش، اختطفت وقتلت العشرات من السُنة المُقيمين في بلدة تقع وسط العراق، وهدموا منازل ومتاجر ومساجد سُنية في أعقاب تفجيري 11 يناير/كانون الثاني 2016 التي أعلن تنظيم «داعش» الإرهابي مسؤوليته عنهما.

قال جو ستورك، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: «يدفع المدنيون مرة أخرى ثمن إخفاق العراق في إحكام السيطرة على الميليشيات المُنفلتة. على الدول التي تدعم قوات الأمن العراقية وقوات الحشد الشعبي أن تُصرّ على أن تضع بغداد حدًا لهذه الانتهاكات القاتلة».

النسخة الشيعية من «داعش»

«كتائب الإمام علي» هي إحدى أخطر الميليشيات الشيعية في العراق، وأكثرها دموية وتطرفًا، وهي الجناح المسلح لما يُسمى «حركة العراق الإسلامية»، ويعتبرها المراقبون بمثابة النسخة الشيعية من «داعش»، بسبب الجرائم الدموية التي ارتكبتها في كل العراق وسوريا.

ظهرت «كتائب الإمام علي» على الساحة في نهاية يونيو/حزيران 2014، وبرز نشاطها في عدة مناطق عراقية، منها آمرلي وطوز خورماتو وديالى، وهي تمارس نشاطها إلى جانب ميليشيات شيعية عراقية أخرى، تعمل كلها بتفويض إيراني. كما برز اسم القيادي الشيعي

عصائب أهل الحق ذراع النظام الإيراني في العراق

الميليشيات الشيعية تقتل أبناء السنة في العراق

المتشدد شبل الزيدي، الأمين العام لـ «كتائب الإمام علي»، الذي كان في السابق شخصية معروفة في صفوف «جيش المهدي» التابع لمقتدى الصدر، وهو أحد أكثر القادة الشيعة المذهبيين شراسة ودموية. وكان قد سُجن أثناء الاحتلال الأمريكي للعراق، إلا أن الحكومة العراقية أطلقت سراحه في عام 2010.

وبينما كانت «كتائب الإمام علي» تفرض نفسها على الساحة، بتعداد قوامه نحو 7 آلاف مسلح، تم تصوير الزيدي عام 2014 مع الجنرال الإيراني المغدور قاسم سليماني، قائد «فيلق القدس» التابع لـ «الحرس الثوري».

ولدى الجماعة أيضًا روابط متينة مع الحكومة العراقية؛ فقد نُشرت صور لـ «الزيدي» على متن مروحية تابعة للجيش العراقي، ولأحد قادة الميليشيا الميدانيين المعروف بـ «أبو عزرائيل»، وهو يستخدم سلاحًا رشاشًا تابعًا لمروحية أخرى.

وفي 26 ديسمبر/كانون الأول 2019، بعد عدة أشهر من انطلاق الحراك العراقي الشعبي الرافض للوجود الإيراني في البلاد، أضرم محتجون النار في مقر «كتائب الإمام علي» بمدينة الديوانية، وذلك عقب وفاة ناشط عراقي متأثرًا بجراح أصيب بها في انفجار استهدفه. وأعلن ضابط في شرطة الديوانية، أن «محتجين غاضبين أضرموا النيران في مقر كتائب الإمام علي في مدينة الديوانية، وقوات الدفاع المدني تعمل على إطفاء النيران».

> جهات حقوقية دولية: الجرائم التي ارتكبتها الميليشيات الإيرانية لا تقل إرهابًا ودموية عن تنظيم «داعش»

أيادي إيران الملطخة بالدماء

ميليشيا «عصائب أهل الحق» الشيعية العراقية، واحدة من بين أكبر ثلاث جماعات شيعية عراقية مدعومة من «فيلق القدس» التابع لـ «الحرس الثوري» الإيراني، وهي تعمل سواء في العراق أو سوريا تحت إشراف «فيلق القدس».

تأسست ميليشيات «العصائب» بهدف تأجيج الحرب الطائفية وباعتبارها الآلة العسكرية للنظام الإيراني في العراق، نظمت أعدادًا كبيرة من عمليات الاغتيال ونفذت مئات من الاغتيالات، ومن خلالها تم اغتيال العديد من زعماء أهل السنة بمن فيهم شيوخ وعلماء وكوادر شابة وأكاديميين.

واتهمتها منظمات حقوقية بارتكاب إبادات

العفو الدولية.. ميليشيات شيعية ترتكب جرائم حرب في العراق

جماعية وإعدامات عشوائية، في حق المدنيين السنة ترقى إلى مستوى «جرائم الحرب»، من بينها عمليات تهجير السُنة في محافظة ديالى، عن طريق قتلهم وتفجير بيوتهم ومساجدهم، أضف إلى ذلك فإن عمليات الخطف تعد إحدى الطرق للحصول على الإيرادات المالية لميليشيا العصائب، ولا يعود في أغلب الأحيان المخطوفين إلى ذويهم بعد دفع الفدية لهم إذ يجري قتلهم ورمي جثثهم.

بدأت «العصائب» بالعمل كمجاميع سرية عام 2004 تحت قيادة مؤسسيها وهم محمد الطباطبائي وقيس الخزعلي وأكرم الكعبي، وهي تستمد منهجها من فكر المرجع الشيعي محمد محمد صادق الصدر الذي اغتيل على يد نظام الرئيس الراحل صدام حسين عام 1999، ولها مجلة شهرية ناطقة باسم «رواسي الناطقين».

وعندما انشق قيس الخزعلي، عن «جيش المهدي» التابع لمقتدى الصدر، وهو تنظيم عراقي شيعي مسلح أسسه مقتدى في أواخر عام 2003 لمواجهة القوات الأمريكية، بعد أن قتلت متظاهرين من أنصار الصدر محتجين على إغلاق صحيفة «الحوزة» الشيعية بسبب دعوتها لمقاومة الاحتلال الأمريكي.

> استهداف أبناء الطائفة السنية بالتقتيل والتهجير لأنهم صمدوا منذ عام 2003 في وجه الاحتلال الأمريكي

وبدأت الحركة منذ 2004 العمل كإحدى السرايا التابعة لـ «جيش المهدي»، ولكن مع مطلع 2006 أصبحت الحركة تعمل بشكل أكثر استقلالية عن مقتدى الصدر، وبدأت بالعمل بشكل مستقل تمامًا بعد إعلان تجميد جيش المهدي في 2008. قبل قرار التجميد انقسم جيش المهدي إلى عدة فصائل؛ منها هذا التنظيم السري الذي تبنى الإشراف عليه محمد الطباطبائي في عام 2005 وهو الذي أطلق عليهم اسم «عصائب أهل الحق».

وسهّل شخص أبو جمال الفرطوسي بالتنسيق مع حركة «مجاهدي الثورة الإسلامية في العراق» نقل ودخول 40 فردًا من «العصائب» إلى دولة إيران لتدريبهم. وشكّل هؤلاء النواة الأولى للتنظيم.

وكان مسئول الدورة العقيد جلال رزمي ومجموعة من مسلحي «حزب الله» لبنان وكانت الدورة الأولى في شهر سبتمبر/أيلول 2007، وقد تم تصنيفها إلى 3 أقسام: مجموعة عمليات الخطف المنظم، ومجموعة عمليات الاغتيالات السياسية، ومجموعة عمليات «الاغتيال على

العراق تحت حكم الميليشيات

الهوية».

وكانت قوة المجموعة تُقدّر بحوالي 3000 مقاتل في مارس/آذار 2007، لكن في يوليو/تموز 2011، قدّر مسؤولون أن هناك أقل من 1000 مسلح من ميليشيا «عصائب أهل الحق» موجودون في العراق، وتتلقى الجماعة حوالي 5 ملايين دولار من أموال وأسلحة من إيران كل شهر.

ضحايا «فرق الموت»

يطلق العراقيون على «فرق الموت» الشيعية العراقية التي تستهدف الناشطين المعارضين للنفوذ الإيراني في البلاد، وتشعل الحرائق في مقرات وسائل الإعلام المحلية، اسم «ميليشيات الظلام»، حيث نفذت هذه الميليشيات منذ اندلاع أعمال الاحتجاجات ضد الفساد السياسي والنفوذ الإيراني، عشرات الاغتيالات بمسدسات «كاتمة للصوت»، من أجل «كتم الأصوات» المعارضة لهيمنة طهران على مقدرات الأمور في بغداد، منذ عام 2003 حتى الآن.

واغتال مسلحون «مجهولون» في يناير/كانون الثاني 2020، الناشط حسن هادي مهلهل، من محافظة ذي قار جنوبي العراق، بأربع رصاصات استقرت في جسده، وقبله بأيام قُتل الصحفيان أحمد عبد الصمد وصفاء غالي في البصرة وهما يعملان في محطة فضائية عراقية.

وفي مطلع أغسطس/آب 2020، قُتلت الناشطة وخبيرة التغذية العراقية ريهام يعقوب على يد مسلحين «مجهولين» في محافظة البصرة، أثناء وجودها في سيارتها برفقة زميلتها. نُفذت عملية الاغتيال برصاص بندقية هجومية، كان يلوح بها مسلحان مجهولان يستقلان دراجة نارية.

ولم يكن حادث اغتيال ريهام يعقوب الأول من نوعه، فمنذ ديسمبر/كانون الأول 2019، وتيرة الحملات الترهيبية التي تستهدف الناشطين المشاركين في الاحتجاجات الشعبية في العراق، حيث ارتفعت وتيرة أعمال الترويع مرة أخرى، كإحدى الوسائل التي تنتهجها «عناصر مجهولة» بحسب الصفة التي تطلقها عليها السلطات، بهدف القضاء على الاحتجاجات المستمرة منذ نحو سنة.

وسبقت هذه الوقائع سلسلة اغتيالات تعرضت لها ناشطات عراقيات، إلى جانب نساء عراقيات شهيرات في مناطق مختلفة، يجمعهن الاهتمام بمجالات الموضة وعروض الأزياء من خلال الظهور في برامج تلفزيونية، أو الاشتراك في مسابقات الجمال، مثل رشا الحسن، خبيرة التجميل، ورفيف الياسري، التي كانت تدعم نشاطات إنسانية في علاج الفقراء وإغاثة النازحين العراقيين. وبلغ عدد جثث النساء مجهولات الهوية التي عُثر عليها من 6 أكتوبر/تشرين الأول 2015 إلى 21 سبتمبر/أيلول 2016 وفق مصادر أمنية عراقية 52 جثة، تتراوح أعمارهن ما بين 20 و35 سنة.

ورُصدت في اغتيال الناشط فاهم الطائي في كربلاء مؤشرات عدة، تؤكد أن القوى الشيعية المسيطرة على السلطة في البلاد، والمدعومة بالميليشيات الموالية لإيران، عازمة على استخدام كل الوسائل لإنهاء الاحتجاجات ضد الهيمنة الإيرانية.

ونالت «كربلاء» النصيب الأكبر من حوادث تصفية الناشطين، حيث استُهدف بيت الناشط محمد الكعبي بالقنابل، ووضعت عبوة لاصقة في سيارة الدكتور مهند الكعبي، وتعرض

سجون العراق تحت قبضة الميليشيات الشيعية

الناشط إيهاب الوزني لمحاولة اغتيال فاشلة، وعملية اغتيال الناشط فاهم الطائي بأسلحة كاتمة للصوت.

وقال سامح باسم، وهو ناشط من محافظة كربلاء، إن «موقف السلطات الأمنية معيب ومخجل ولم تعلن عن أي نتيجة للتحقيقات». وأوضح أنه «بعد كل الاستهدافات التي تعرض لها النشطاء في كربلاء، بقنابل هجومية وإطلاق نار وعبوات، لم تتحرك الحكومة ولا القضاء إزاء هذه العمليات الإرهابية»، لافتًا إلى أن «عمليات التصفية الجسدية التي تعرض لها الناشطون، تشكل تهديدًا ضمنيًا لكل مَن يتظاهر ويعتصم».

اغتيال الهاشمي... القاتل معروف

أثار اغتيال هشام الهاشمي، الخبير العراقي بشؤون الجماعات الجهادية، في يوليو/تموز 2020، الكثير من الأسئلة. فقد جاءت عملية الاغتيال في فترة حرجة لا يزال يعيش فيها العراق تداعيات الحراك الشعبي المناوئ للطبقة السياسية الحاكمة، وكذلك للتدخلات الإيرانية. كما جاءت العملية في وقت عاد فيه التوتر إلى بلاد الرافدين، بعد سنوات تراجعت خلالها جرائم القتل الفردي والجماعي لأسباب سياسية أو عقائدية.

واشتهر الهاشمي الذي قتل عن عمر 47 عامًا، بتحليلاته في العديد من المواقع الإلكترونية وقنوات التلفزيون عن الوضع في العراق، خاصةً ما يتعلّق بالجماعات المسلحة. وحسب ما أكده الهاشمي نفسه قبل اغتياله على حسابه بتويتر، فهو كان عضوًا في المجلس الاستشاري العراقي، وباحثًا في مركز السياسة العالمية (مقره واشنطن). وللهاشمي عدة كتب منها «عالم داعش.. تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام» وكتاب «تنظيم داعش من الداخل».

وكتب الهاشمي قبل اغتياله عن ميليشيات «الحشد الشعبي» الشيعية، وكشف في مقال تحليلي نُشر له في أبريل/نيسان الماضي، عن وجود خلاف عميق بين تيارين منقسمين فقهيًا داخل «الحشد»، واحد مرتبط بالمرشد الأعلى في إيران علي خامنئي، والثاني مرتبط بالمرجع الشيعي العراقي الأعلى في النجف علي السيستاني.

كما دأب الهاشمي على توجيه انتقادات إلى أطراف السلطة في بلاده، وكذلك الجارة إيران، الذي كتب عنها في تغريدة، قائلًا إنها «فشلت أن تدخل العراق، لكنها نجحت في إقناع عراقيين أن يفتحوا لها الباب من الداخل».

ونقلت قناة «الحرة» الأمريكية عن صحافي عراقي، لم يكشف عن هويته لأسباب أمنية، قوله إن الهاشمي أخبره في حديث هاتفي قبل أسبوعين عن تلقيه تهديدات خطيرة بالقتل، أحدها من مسؤول أمني لميليشيات «كتائب حزب الله» المرتبطة بإيران. كما نقل الصحافي عن الهاشمي قوله إنه تلقى رسالة من الشخص المذكور تحمل تهديدًا واضحًا: «سوف أقتلك في منزلك».

ونشرت قناة «الغد»، مقابلة تلفزيونية قالت إنها آخر مقابلة أجريت مع الهاشمي قبل اغتياله، وفيها يحلّل الخبير الوضع الأمني بالعراق بعد هجمات فصائل مرتبطة بإيران على المنطقة الخضراء في بغداد. كما تحدث الهاشمي في المقابلة أيضًا عن هجمات لهذه الفصائل بصواريخ الكاتيوشا على أهداف أمريكية في استمرار ردها على اغتيال قاسم سليماني. وكذلك تطرق لإطلاق سراح أعضاء

يضعون صورة الخميني فوق صدورهم

مرتبطين بهذه الفصائل، مشيرًا إلى أن بغداد غير قادرة على حماية الأهداف الأجنبية، ما جعل البعثات الدولية، خاصة الأمريكية، تعمل على حماية نفسها.

وسبق أن قال الهاشمي إن عودة «فرق الموت» في مدن عراقية «مؤشر خطير على انهيار السلطة». وأضاف في تغريدة على تويتر أن «عودة فرق الموت في بغداد والبصرة وكربلاء وذي قار، مؤشر خطير على انهيار السلطة أمام هذه الجماعات المعروفة بالأسماء والصور لدى دوائر الشرطة وأجهزة الاستخبارات، هدف هذه الفرق العقائدية قمع النخب المدنية والناشطين لمنع انتشار حملاتهم الدعاية إلى الحرية والحقوق والديمقراطية والعدالة».

وحتى هذه اللحظة، لم تحدّد تحقيقات الجهات الرسمية العراقية، ماهية الجهة التي نفذت الاغتيال، رغم أنها معلومة للجميع الذين يعرفون أن الجناة تابعين لأحد فصائل «الحشد الشعبي». وتوعد رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بملاحقة المتورطين لينالوا جزاءهم، مشددًا على أن حكومته لن تسمح بعودة الاغتيالات ثانية إلى المشهد العراقي.

ويقول مراقبون للشأن العراقي إن جميع الأشخاص الذين تعرضوا لعمليات ومحاولات اغتيال، هم من الناشطين في المظاهرات الاحتجاجية التي شهدتها مدن ومحافظات عراقية في أكتوبر/تشرين الأول 2019 للمطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية وحل مشاكل البطالة في البلاد.

وأخذ أسلوب التصفيات الجسدية التي نفذتها «فرق الموت» في العراق أشكالًا متنوعة، منها الاحتجاز وممارسة التعذيب حتى الموت، وإعدام الضحايا رميًا بالرصاص أو عن طريق الذبح، في نواح بعيدة عن العمران، وأحيانًا في أماكن عامة، لبث الرعب في قلوب الناس.

وذاع صيت «فرق الموت» حتى باتت شوارع بغداد مكتظة بالجثث، التي تم العثور عليها مقيدة ومعصوبة الأعين، وفي رأس كل منهم طلقة واحدة أو أكثر، مع وجود آثار تعذيب وحشي على أجسادها، حتى بات من المُعتاد أن تظهر 3 آلاف جثة شهريًا في الشوارع، فضلًا عن اضطلاع أفراد «فرق الموت» بإدارة مراكز اعتقال وتعذيب سرية بحق كُل معارض للوجود الأمريكي في العراق، وانتزاع اعترافات المتمردين تحت إشراف وسمع وبصر الإدارة الأمريكية.

وعاودت «فرق الموت» ارتكاب عمليات اغتيال الناشطين بعد أيام من انطلاق المظاهرات الاحتجاجية المناهضة للنفوذ الإيراني في أكتوبر/تشرين الأول 2019.

ومنذ ذلك التاريخ وهذه الفرق تمارس أعمالها بحرية كافية من دون أن تواجه أي ملاحقات أو اعتقالات من قبل السلطات الحكومية.

وقال علي البياتي، عضو مفوضية حقوق الإنسان العراقية، إن مجموع محاولات الاغتيال التي طالت ناشطين وصحافيين وداعمين للاحتجاج بلغت 54 حالة، قتل فيها 26 ناشطًا، والبقية نجوا من موت محقق.

■ المصادر:

1- مفتي العراق مؤيدا بيان شيخ الأزهر ضد «جرائم المليشيات الشيعية»: إبادة بحق أهل السنة والجماعة، موقع سي إن إن بالعربية، 22 مارس/آذار 2015.

2- العراق: أدلة تثبت ارتكاب جرائم حرب على أيدي الميليشيات الشيعة التي تدعمها الحكومة، تقرير لـ«منظمة العفو الدولية»، 14 أكتوبر/تشرين الأول 2014.

3- مجددًا.. تقرير دولي يكشف جرائم الميليشيات الشيعية في العراق، بوابة الحركات الإسلامية، 31 يناير/كانون الثاني 2016.

4- لن ينهض العراق إلا بالتخلص من الميليشيات الإيرانية، الشرق الأوسط، 14 يناير/كانون الثاني 2019.

الخليج بودكاست

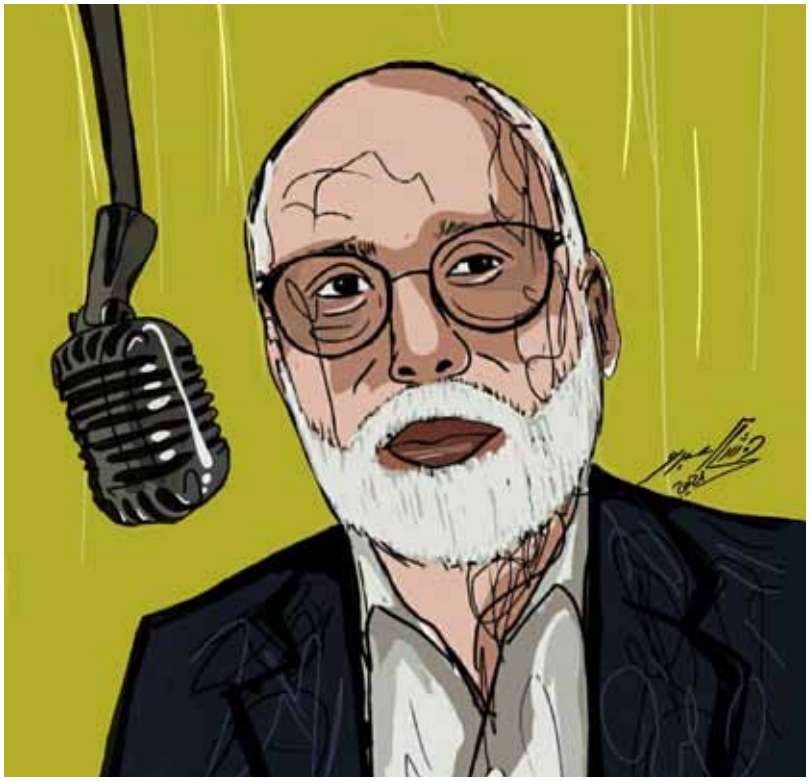

■■ الخليج بودكاست، هو نافذة معرفية وثقافية جديدة يفتحها «مركز الخليج للدراسات الإيرانية» للمهتمين بالشأن الإيراني في العالم العربي، وخارجه، وذلك ضمن أنشطة المركز الذي بات بمثابة حائط صد ومانعة صواعق في مواجهة مشروع نظام الملالي للسيطرة على مقدرات الأمة العربية، خصوصًا بعد أن أصبحت طهران صانعة القرار السياسي في 4 عواصم عربية عريقة، هي بيروت وبغداد ودمشق وصنعاء.

وهذه الحقيقة المريرة، التي يعلمها القاصي والداني، توجب علينا جميعًا وليس أسرة «مركز الخليج» فقط، الوقوف في وجه مطامع الملالي، والعمل على كشف مخططات نظام الوليّ الفقيه الرامية إلى جعل عالمنا العربي ألعوبة في أيدي هذا النظام، الذي عاث في بلادنا زمنًا طويلًا فسادًا وإفسادًا.

لذلك، سيأخذ صُنّاع الخليج بودكاست على عاتقهم هذه المهمة المقدسة، وهي فضح مخططات طهران، وإلقاء الضوء على التاريخ الأسود لملالي إيران ذوي العمائم السوداء، فضلًا عن كشف ما يحدث في الداخل الإيراني من أحداث قد تخفى على المتابعين العرب، ومساندة الشعوب الإيرانية في سعيها إلى التحرر من ديكتاتورية آيات الله المزعومين، وكشف ما يرتكبونه من جرائم جسام في حق شعوبهم، خصوصًا الأحوازيون العرب الذين يناضلون منذ عام 1925 من أجل دولتهم العربية المستقلة، والأكراد والبلوش والتركمان، وغيرهم من الأقليات المضطهدة داخل إيران.

هذه - باختصار- هي رسالة الخليج بودكاست، وتلك هي بعض أهداف المهمة النبيلة التي يسعى إلى تحقيقها، وعلى الله قصد السبيل، والله وليّ التوفيق والسداد.

شريف عبد الحميد

إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية

تهتم «شؤون إيرانية» بتعريف قرائها بجديد إصداراتنا العربية التي تهتم بالشأن الإيراني. وتدعو قرائها لمراسلة المجلة أو المركز للحصول على إصدارات مركز الخليج من خلال الموقع الإلكتروني أو من خلال صفحات التواصل الاجتماعي.

■ **التقرير السنوي**
بلاد المشانق المُعلّقة
حالة حقوق الإنسان في إيران 2021
تحرير: شريف عبد الحميد
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 220 صفحة

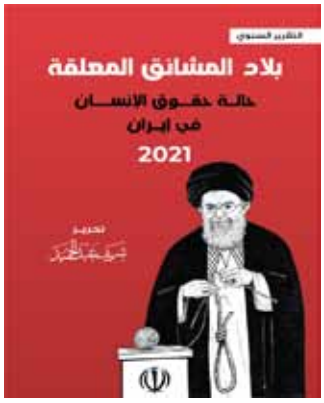

■ **الاجتياح الفارسي: دراسات في التدخلات الإيرانية في الدول العربية ما بعد عام 2011**
د. عبد القادر نعناع
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 395 صفحة

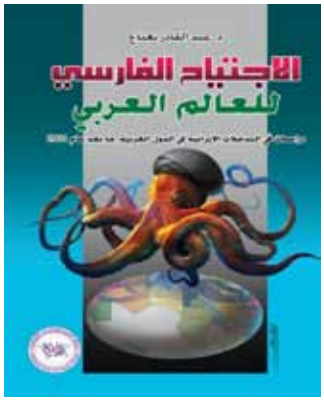

■ **إيران: انهيار في الداخل**
«دراسات في تفكك البنى الداخلية للدولة الإيرانية»
د. عبد القادر نعناع
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 281 صفحة

■ **التقرير الاستراتيجي السنوي**
«الحالة الإيرانية 2021»
تحرير: شريف عبد الحميد
تقديم: د. جهاد عوده
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 336 صفحة

■ **التقرير الاستراتيجي السنوي**
«الحالة الإيرانية 2019»
تحرير: شريف عبد الحميد
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.ثانية 2022، 384 صفحة

■ **طابور إيران الخامس في الوطن العربي**
«متشيعون مدفوعو الأجر»
شريف عبد الحميد
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.ثانية 2021، 292 صفحة

مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات..

«قاطع طهران لتقطع يد الإرهاب»

■ لا جدال أن كل من يشتري منتجا إيرانيا، فهو يدفع بذلك ثمن «الرصاص» الذي تقتل به إيران وأعوانها من عُصبة الشر إخواننا في سوريا والعراق واليمن. وكل من يتعامل في منتج إيراني، يصب مزيدا من الوقود على الحريق الطائفي الذي أشعله نظام «الملالي» في منطقة الشرق الأوسط برمتها، كما يدعم مساعي التخريب المستمرة التي تنفذها طهران ضد كل ما هو عربي، حقدا وغُلوا وعدوانا.

وبناء على ذلك، فإن مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات التي يمكن يقوم بها المواطنون العرب، من الخليج إلى المحيط، لكي يسهم في إضعاف آلة الحرب الطائفية التي تشنها طهران ضد دول المنطقة، لهذا علنا كمواطنين عرب ومسلمين أن نرفع شعار «تقاطع إيران لتقطع يد الإرهاب».

وفي إبريل 2015، دشن نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي وسماً (هاشتاغ) تحت اسم «حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية». تضمن الوسم أكثر من 19 ألف مشاركة وتغريدة، شدد معظمها على أن طهران لا تصدر للمنطقة العربية إلا السموم الزُعاف، وأن مقاطعة المنتجات والسلع الإيرانية باتت أمرا واجبا على كل عربي مسلم.

وأكد النشطاء أن المواجهة الراهنة بين إيران على كافة الأصعدة، في كل المحافل، لم تعد حكرا على الأنظمة والحكومات فحسب، أو على السياسة والأمن والحدود فقط، حيث دخل الشعب العربي على خط المواجهة، وهو ما عكس حجم الغضب الكبير في الشارع العربي من ممارسات إيران، فالمغردون بحثوا عن مختلف المنتجات التي تصدرها إيران وشهّروا بها، ونشروا الرمز الدال على المنتج الإيراني، وبشّروا بأن انتشار هذه الحملة سيؤدي إلى انهيار الاقتصاد الإيراني،كما بدأوا يرصدون المنتجات الإيرانية التي تباع في الأسواق الخليجية، داعين المواطنين إلى تجنب هذه السلع والدعوة إلى مقاطعتها، مشيرين إلى

أن «الباركود» الخاص بهذه المنتجات يبدأ بالأرقام 626.

وقال أحد النشطاء على موقع «تويتر» إن إيران «دولة جاهزة للانهيار، ادعموا الحملة»، مؤكدا أن «الحرب الاقتصادية لا تقل أهمية عن الحرب العسكرية والإعلامية، لذلك وجب علينا مقاطعة المنتجات الإيرانية بجميع أنواعها».

وعن هذا الوسم الإلكتروني قال الأكاديمي والكاتب الكويتي عبد الله الشايجي إن «هذا الهاشتاغ تطور شعبي يؤكد عمق الحرب الباردة بيننا».

وإلى ذلك، طالب حساب «خطر إيران» على «تويتر» مواطني كل الدول العربية بمقاطعة جميع المنتجات الإيرانية. وذكر الحساب أن «البعض يكره إيران ويعلم عن عداوتها للإسلام، لكنه ضعيف أمام منتجاتها مقاطعة المنتجات الإيرانية قوية في الخليج ويجب تعميمها في المنطقة العربية».

منتجات «لا يشرّفنا بيعها»

بدأت حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية تؤتي ثمارها ليس في داخل المملكة فحسب، بل في عدة دول خليجية منها الكويت، وتتوسع أكثر فأكثر، حيث انضمت إليها الكثير من الجمعيات التعاونية الكويتية، انطلاقا من دوافع وطنية وقومية، ولجهة أنه بقيمة هذه المنتجات والأرباح الناتجة عنها، يتم الإنفاق على أتباع إيران وذيولها في الكويت وجميع دول الخليج، وشراء الذمم في وسائل الإعلام المختلفة، ومنها الفضائيات والصحف والمراكز الإخبارية، وغير ذلك مما يشكل خطرًا على الوطن العربي برمته وأمنه ويجعله لقمة سهلة في يد إيران، فضلا عن الدافع الصحي لكون هذه المنتجات إمّا ملوث، أو محقون بمواد مسرطنة أو سيئ الصنع أو منتهي الصلاحية، وغير ذلك.

وطالب سالم الشعشوع، الناطق الرسمي باسم حركة إصلاح العمل التعاوني في الكويت، رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية بمقاطعة المنتجات الإيرانية. وقال «الشعشوع» إن «مبيعات المنتجات الإيرانية تقدر بمئات الملايين من الدولارات، وأن الجمعيات التعاونية لها نصيب 85% من تجارة التجزئة في الكويت»، وتمنى أن «تنجح مقاطعة المنتجات الإيرانية 100%، لكي لا يتم محاربتنا بأموالنا».

فيما دعا فهد العذاب، رئيس مجلس إدارة «جمعية الرقة التعاونية»، التعاونيين الكويتيين إلى «المشاركة في حملة مقاطعة البضائع الإيرانية التي يتم تخصيص ريعها لقتل أهلنا اليمنيين والسوريين والعراقيين، وقصفهم وتدمير بيوتهم وذبح نسائهم وأطفالهم وشيوخهم على مرأى ومسمع من العالم المتآمر على الشعب المغلوب على أمره».

وقال «العذاب»: «إن ما تقوم به ظهران من دعم مكشوف بالسلاح والمال وتزويد حزب الشيطان الإيراني بصنوف الدعم لذبح المسلمين بالسكاكين تحت شعارات تكفيرية، لا تخرج إلا من أفواه زمرة باغية فاسدة العقيدة، هي أمور مستنكرة ومذمومة تستوجب منا أن نقف في وجه إيران بكل السبل، وعلى رأسها مقاطعة السلع الإيرانية».

وعلى المستوى التجاري الرسمي، قال المهندس عمر باحليوه، الأمين العام للجنة التجارة الدولية في مجلس الغرف التجارية السعودية: «ستؤثر المقاطعة على الصادرات الإيرانية التي تتم بالطريق غير المباشر، لأن إيران تعتمد على إعادة التصدير عن طريق الإمارات، وهذه غالبا طريقة دخول المنتجات الإيرانية، إضافة إلى تأثر حركة الاستيراد والتصدير الشخصي عبر التجار، لذا ستجد إيران أن منتجاتها قلّ تصديرها لدول الخليج، من خلال وقوف الصف الخليجي أولا والعربي ثانيا والإسلامي ثالثا، لذلك سيكون هناك تأثير بعيد المدى على التجارة البينية وعلى الاستثمارات داخل إيران أيضا، وبالتالي سيتأثر الاقتصاد الإيراني بشدة».

فيما أعلن يوسف محمد القفاري، الرئيس التنفيذي لشركة «أسواق العثيم» التجارية، عن أن الشركة ستقاطع المنتجات الإيرانية في استجابة لحملة شعبية واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي في المملكة. وقال «القفاري» عبر حسابه الشخصي في موقع «تويتر»، إن «كل منتج يحتوى على باركود يبدأ بالرقم 626 لا يشرّف أسواق العثيم بيعه مهما كان ربحه».

وتتضمن قائمة السلع والمنتجات والوكالات التجارية الإيرانية التي كانت متداولة في المملكة قبل إطلاق حملة المقاطعة الشعبية، ما يلي:

أولا، المواد الغذائية:

- مؤسسة «المطرود لتموين الأغذية الوطنية» ومن أشهر المنتجات «خبز الشرائح -الدونات - كورن فليكس- كيك بريما»
- منتجات مصنع الري للعصائر، ومؤسسة الري للمواد الغذائية ومقر المصنع الرئيسي بالأحساء .
- مصانع الريان للألبان والعصائر
- مخابز وحلويات «العيد» في مدن «الدمام وسيهات والقطيف».
- مخابز أبو خمسين الآلية.
- مخابز الخرس بالأحساء.
- مصنع الجواد للمواد الغذائية.
- مياه «الشفاء» المعبأة.
- مياه «نجران» المعبأة. لصاحبها علي المسلم وهو شيعي إسماعيلي.
- ألبان وعصائر ومربى «نجران».
- مشروب «زمزم كولا».

ثانيا، الملبوسات:

- محلات «الصالح» للأقمشة والأزياء ب«الدمام والخبر والأحساء».
- عبايات «بوكنان».
- «بو حليقة» للعبايات.
- محلات «الرواد الصغار» لملابس الأطفال.
- «البن سعد» للأقمشة.
- «القطان» للمشالح.
- «البغلي» للمشالح.
- محلات «العوفي» لبيع جميع أنواع الملابس.

ثالثا، المفروشات والأثاث:

- مفروشات العصفور «طريق الخُبر- طريق الجبيل»
- مفروشات بو كنان.
- عبد الستار البراهيم لأعمال الديكور.
- الرميح للأثاث

رابعا، المصوغات والمجوهرات:

- محلات مجوهرات «غسان النمر - ياسر النمر للمجوهرات- حسن النمر».
- مؤسسة «ماسة النمر» للمجوهرات.
- مجوهرات «بوخمسين».
- «أريج» للمجوهرات.
- مجوهرات «الحرمين».
- محلات «المهنا».
- مؤسسة «لؤلؤة الناصر».
- مؤسسة «الأربش للمجوهرات».
- مجوهرات الأمير.
- مجوهرات الصبايا